كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية في ظل المتغيرات الراهنة

إعداد

د/ الهام نعيم عبد العظيم

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية التنموية – جامعة بني سويف

مقدمة :

عند النظر للوضع الراهن في المجتمع المصري من الارتفاع الكبير في الأسعار بوجه عام وفي أسعار السلع الغذائية بوجه خاص ، وارتفاع نسبة التضخم ... الخ ، يتضح وجود أزمة يمر بها الوطن بوجه عام وفقراؤه بوجه خاص ، وهنا يجب التساؤل : هل على الخدمة الاجتماعية أن تقف مكتوفة الأيدي في هذا الوضع ؟ هل ليس لها دور للتعامل مع هذه المشكلة وذلك من خلال أقسامها المختلفة؟؟؟

ما من شك أنه لا بد أن يكون للخدمة الاجتماعية أدوار عدة للتعامل مع هذه المشكلة ، وتبدأ هذه الأدوار بدراسة الواقع المعاش في هذا الوقت المتأزم حتى يمكن التعامل بإيجابية معه ، فللتخطيط أهمية بالغة في كل مراحل المجتمعات (متقدمة – نامية – متخلفة) ، فهو يستهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التكتيكية ومنها إشباع الحاجات الأساسية للناس (وهو هدف وقائي). [١] بل يعد هذا الهدف من أولويات أهداف التنمية كافة ، كي لا تتحول هذه الحاجات إلى مشكلات أكبر فيما بعد . واستناداً لهذه المقولة ترى الباحثة أن البداية الحقيقية للتنمية لا بد وأن تأتي من إشباع الحاجات الأساسية والتي تتمثل في الغذاء ، المأوى ، الصحة ، الحماية ،...الخ ، فلن يتأتى ذلك إلا من خلال التخطيط لإشباعها من خلال ترجمتها في صياغة السياسة العامة للدولة – من قبل الحكومة– مع الوضع في الاعتبار أولويات هذه الحاجات كي يتسنى لمفتقديها الخروج من براثن الفقر ، ولذلك فقد رأت الباحثة ترجمة تلك الفكرة في الشكل التالي :

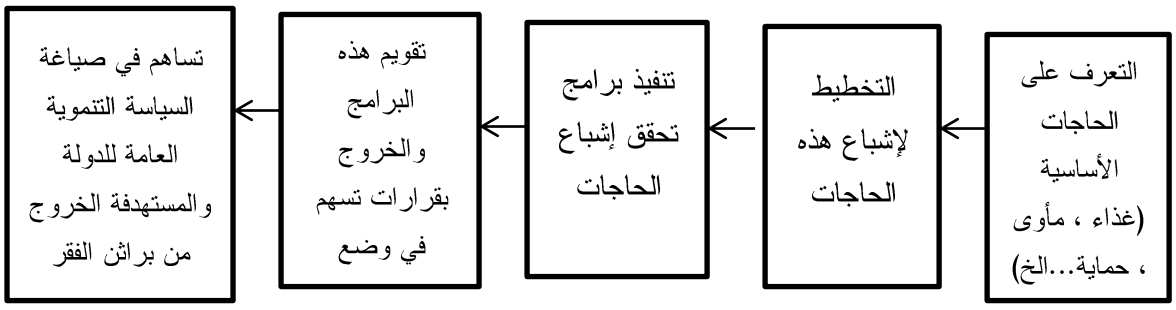

شكل رقم (١)

يوضح التخطيط لإحداث التنمية والذي يبدأ من الحاجات الأساسية[*]

ذلك مع التأكيد على أن أكثر هذه الحاجات الأساسية إلحاحاً ، هي الحاجة إلى الغذاء . فهل لدى الحكومة برامج يتسنى من خلالها تأمين هذه الحاجة (الغذاء) خاصة لمحدودي الدخل أو من يمكن أن يطلق عليهم مجازاً (معدومي الدخل) من أصحاب المعاشات خاصة المعاش الضماني ؟!

[*] الشكل من إعداد الباحثة

أولاً : مشكلة الدراسة

تشير الأوضاع المحيطة في المجتمع إلى تزايد معدل الفقر العام ، بالإضافة إلى تزايد معدل الفقر المدقع أيضاً ، مما ينذر بلا شك بمخاطر عدة وأعباء مجتمعية تحتاج للتخطيط بإتقان من أجل مواجهة هذه المخاطر وتحمل هذه الأعباء . ويدلل على ذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذي يوضح فيه زيادة نسبة الفقراء من (١٦.٧%) عام ٢٠٠٠ إلى (٢١.٦%) عام ٢٠٠٩، ثم إلى (٢٥.٢%) عام ٢٠١١، ثم إلى (٢٧.٨%) عام ٢٠١٥، كما شهدت الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ زيادة فى نسبة الفقر المدقع ، لكنها انخفضت فى عام ٢٠١١، واستمرت فى الانخفاض حتى عام ٢٠١٣، ولكنها عادت للارتفاع مرة أخرى فى عام ٢٠١٥ لتصل إلى (٥.٣%) من إجمالي عدد السكان ... وذكر أيضاً أن قيمة متوسط خط الفقر للفرد فى الشهر كانت لا تتجاوز (٣٢٢) جنيهاً عام ٢٠١٥. [٢] ومن المعترف به أن خط الفقر المدقع هو الاعتراف الرسمي من الدولة بالفقر لمجموعة محددة من الشعب ، وبالتالي يتم استحقاقهم للمعاش الضماني (المساعدات الشهرية الضمانية) ، ولذلك يمثل موضوع الضمان الاجتماعي أهمية خاصة ، وذلك نظراً للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع (الأشد غنىً ، والأشد فقراً) .[٣]

ومن الجدير بالذكر أن الضمان الاجتماعي هو الوحيد الذي يخصص مباشرة للفئات المستهدفة (الأشد فقراً) بخلاف أشكال الإنفاق العام الاجتماعي الحكومي الأخرى ، والتي يتمتع بها جميع السكان.[٤] أو على أقل تقدير يمكن القول أن خطأ الاستهداف في هذا البرنامج أقل من سواه من البرامج الأخرى . وقد بلغ عدد مستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية بجمهورية مصر العربية نحو (١,٧٢٦,٥٨٦) أسرة ، وذلك طبقاً لإحصاء شهر إبريل عام ٢٠١٦م .[٥] كما بلغ أيضاً عدد مستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية بمحافظة الفيوم نحو (٤٨٤٢٣) أسرة ، وذلك طبقاً لإحصاء شهر فبراير عام ٢٠١٦م .[٦] ونظراً لارتباط الضمان الاجتماعي بالفقر ، فهو في مصر يستهدف توفير المساعدة المالية ، حيث أن الضمان الاجتماعي بطبيعته لا يقدم المساعدات العينية ، ولكنه يقدم المال في صورة مساعدات حتى يتمكن الأفراد من شراء السلع والأشياء العينية المطلوبة [٧].

وتتفق الباحثة مع الطرح الذي قدمه "أحمد زيتون" حول أنه من المفترض أن تمنح مبالغ المعاشات الضمانية فقط لتغطية نفقات الطعام .[٨] ولذلك ترى الباحثة أنه من المفترض أيضاً أن تكون هذه المبالغ المالية كافية لإشباع (الحق في الغذاء أي الإشباع إلى حد الكفاية) وليس (الحاجة إلى الغذاء أي الإشباع إلى حد الكفاف) .

ولذلك فلقد شهدت المعاشات الضمانية تزايداً مستمراً في قيمتها عبر فترة تطبيقها ، ومع ذلك فقد تباينت الآراء حولها ، فإذا كان هناك من يرى أن الأسر المستفيدة من معاش الضمان تعتبر أن

المبالغ التي تتلقاها رغم ضآلتها مهمة حيث تقوم (٦٠%) من تلك الأسر بإنفاق تلك المبالغ على الطعام ، إلا أن معظم الأسر (٩٥%) تفيد بأن ما يتلقونه من الوزارة يشكل أقل – أو أقل بكثير – من نصف دخل تلك الأسر .[٩] ولعل ذلك يعد مبرراً للرأي القائل بأن ذلك النظام لم يثبت فعاليته في مواجهة مشكلات الفقراء ، بل أنه لا يعدو كونه نظاماً شكلياً من أجهزة الدولة ويعطي الشكل دون الجوهر من جانب ، بالإضافة إلى عجز هذا النظام على مواجهة المشكلات الاقتصادية الخاصة بالفقراء من جانب آخر .[١٠] وهذا ما دعى الكثير من متلقيها إلى إعتبار هذه المعاشات أو المساعدات سيئة والنظر إليها نظرة متدنية نظراً لقيمتها المنخفضة .[١١]

ولكن نظراً لارتفاع الأسعار في سلة السلع الغذائية بسرعة تفوق الارتفاع في الرقم القياسي لدخول المستهلكين .[١٢] وخاصة ذوي المعاشات ، فقد ازدادت المخاطر على الفئات الفقيرة بالمجتمع المصري في السنوات الأخيرة خاصة مع تفاقم معدلات التضخم ، والتحول إلى اقتصاديات السوق ، وما نتج عنها من الاتجاه نحو التقليل من الإنفاق الحكومي فيما يخص دعم الغذاء.[١٣]

وفي إطلالة سريعة يجب ذكر أن التضخم يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار على أثر زيادة الطلب على المنتجات زيادة لا يستطاع مقابلتها بزيادة الكميات المعروضة من هذه المنتجات ... وعلى هذا فإن التضخم : هو ارتفاع مستوى الأسعار وهبوط قيمة النقود ... ويضار من هذا التضخم مَن لا تزيد دخولهم أو مَن تزيد دخولهم بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار ومن هؤلاء أرباب المعاشات – بما تتضمنه من أصحاب المساعدات الشهرية الضمانية موضع الدراسة – وموظفي الحكومة من أصحاب الدخول الثابتة .[١٤] والجدير بالذكر أن التضخم على الصعيد الداخلي أمر غير مرغوب فيه ... لأنه يتطلب الحماية من تآكل الدخول .[١٥] وبالتالي ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية وتدني قيمة العملة الوطنية ...مما يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة ، وهو ما قد حدث بالفعل .[١٦] خاصة في الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٦م.

وفي هذا السياق أيضاً يجب التنويه إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترات الأخيرة كان له تأثير كبير ومباشر على كمية ونوعية الطعام المستهلك ، حيث تم تخفيض معدلات استهلاك بعض المواد الغذائية كاللحوم ، والدواجن ، والأسماك ، والبيض ، والفواكه . لذلك فإن استمرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية دون زيادة مقابلة في الدخل بالقدر المناسب ، بالإضافة إلى عدم الوعي الكافي بالقيمة الغذائية للأطعمة الرخيصة الثمن قد يؤثر تأثيراً سلبياً على الحالة الغذائية والصحية لأفراد الأسرة [١٧] ، خاصة وأن غالبية الأغذية المنخفضة التكلفة ، هي أيضاً منخفضة القيمة الغذائية . [١٨] وهذا يفسر لماذا أصبح النمط الغذائي في مصر يعتمد – بصفة عامة – على الحبوب والدرنات في الحصول على معظم الطاقة التي يحتاجها الفرد ، وكذلك على حوالي (٦٠%) من الاحتياج البروتيني [١٩] ، ولهذا أثره السلبي على الفئات الفقيرة ، حيث أن استهلاكها سلعاً أرخص ووجبات غذائية غير متوازنة ، نتج عنه زيادة خطيرة في مظاهر سوء التغذية الملحوظ بين النساء

والأطفال خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م .[٢٠] وترتب عل ذلك ارتفاع نسبة الأطفال المصابين بالأنيميا حيث بلغت حوالي (٥٥%) للأسر ذات المستوى الأدنى في عام ٢٠٠٥م .[٢١]

بالإضافة إلى أن نقص التغذية لدى الحوامل ، يؤدي بدوره إلى انخفاض وزن الرضع عند الولادة ، ما ينجم عنه معدل وفيات أعلى للرضع أو تخلف في النمو خلال مرحلة الطفولة ، كما أن النقص الشديد في تلبية حاجات المواد الغذائية للأطفال والمراهقين يؤدي بالضرورة إلى قصر العمر المتوقع ، وبالتالي انخفاض القدرة على العمل .[٢٢] كما أنه من المتوقع أن أي زيادة في سوء التغذية ستؤدي بالضرورة إلى مرض أو موت ملايين الأطفال على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة .[٢٣]

ويتضح من ذلك مدى التكلفة الاقتصادية لسوء التغذية والتي يصعب تقديرها ، حيث أن هناك تكلفة مباشرة وغير مباشرة تنتج عن المرض والوفاة بذاتها أو بمضاعفاتها ، كما تتسبب في إهدار كلٍ من

طاقات العمل العقلي والذهني وبالتالي التحصيل الدراسي ، القدرة الإنتاجية والمالية ، المقاومة للمرض والمناعة ، وبالتالي الاستعداد للمرض ومضاعفاته بما فيها الوفاة ، قدرات البشر في إحداث التنمية . [٢٤] وبالتالي فكان لزام على الدولة ضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات .[٢٥] حيث تعهدت حكومات عديدة بتوفير موارد جديدة لدعم الأمن الغذائي وغيرها من الحقوق الأساسية ، ويمكن القول أنه من البديهي اعتبار هذه الالتزامات ليست من باب (الصدقة) بل (واجباً) في سياق السعي لتحقيق تمتع الجميع (بحقوق الإنسان) .[٢٦]

كما أن ذلك يحقق بدوره أمن المجتمع ، فعندما حدثت طفرة في زيادة أسعار الأرز والقمح والخضروات بنسبة (٣٠%) في عام ٢٠٠٦م ، ثم تلتها زيادة بنسبة (٣٧%) ما بين عامي ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م ، قد أدى ذلك إلى بعض أحداث الشغب في هذه الآونة .[٢٧]

والجدير بالذكر أن ظروف وأوضاع المجتمع المصري قد أعطت أولوية للأخذ بالاتجاه التنموي في ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى جانب الاتجاه الوقائي والعلاجي ، وذلك وصولاً لتحسين أحوال المجتمع وتحقيق تنمية الإنسان المصري من مختلف النواحي ... وعلى ذلك فإن الدولة والمنظمات الحكومية تقوم بالعديد من الأنشطة المتمثلة في برامج الرعاية الاجتماعية لتأدية الخدمات للمواطنين والتي يحتاجون إليها ، وحيث تتميز برامج الرعاية الاجتماعية بأنها تؤدى في ظل سياسة قومية وخطة عامة بغرض توفير خدمات أساسية للمواطنين من قبل الدولة . [٢٨] وهذا يشير إلى عملية التخطيط أو تطوير التشريعات الاجتماعية وتنظيم الحقوق الخاصة بالرعاية الاجتماعية الأهلية منها والحكومية ، ويمكن أن نطلق على هذه العملية التخطيط الاجتماعي أو الهندسة الاجتماعية أو تنظيم المجتمع وهي عملية تتضمن صياغة وتصميم الخطط الحكومية والأهلية في مجال الرعاية أو وضع السياسات والبرامج كما هو الحال في المساعدات الاقتصادية (الضمان الاجتماعي) . [٢٩]

ونظراً لإيمان الباحثة بوجهة النظر القائلة بأن التخطيط وحده يسمح بتصعيد سياسة الضمان الاجتماعي حيث أنه قادر على الأخذ في الاعتبار العوامل الظرفية والتحكم في المصادر المالية وتكيف الحاجات مع الإمكانيات للوصول إلى الحلول المناسبة .[٣٠]

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة ، فيمكن عرضها في ثلاثة محاور أساسية هي :

١- الدراسات المرتبطة بمحور إشباع الحاجات الغذائية :

لقد توصلت دراسة "**تهلة عبد الرحيم عبد الرحمن**" [٣١] عن الآثار الاجتماعية لتخصيصية خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء ، إلى أن هناك نسبة (٧٩.٧١%) من مفردات عينة الدراسة لا يستطيعون توفير حاجاتهم إلى الطعام كحاجة من أهم الحاجات الأساسية.

كما أشارت دراسة "**منى جميل سلام محمد الجمال**" [٣٢] عن العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي والانتماء للمجتمع ، أن أساليب تكيف الإنسان الفقير في مجالات الطعام والمسكن والبيئة من العوامل التي لها تأثيرها المباشر على تدهور صحة الإنسان ، وهذه العوامل هي التي تفرزها حياة الإنسان الفقير ، والتي من أهم مؤشراتها سوء التغذية وخاصة بين الأطفال والأمهات.

وذكرت دراسة "**باربارا ريد Barbara Ann Reed**" [٣٣] أن متطلبات الطاقة للفرد الواحد يومياً في حالة الطوارئ ما بين (١٩٠٠-٢٥٠٠) سعرة حرارية ، ولكن عند المشاركة في نشاط بدني خفيف يضاف إلى ذلك حوالي (٥٥%) للذكور و (٥٦%) للإناث ، كما يختلف أيضاً ذلك وفق التوزيع العمري ، وحجم الجسم ، ودرجة الحرارة المحيطة ، والحالة التغذوية المعتادة.

بينما توصلت دراسة "**كيمبرلي جريدر Kimberly Ann Byme Greder** " [٣٤] إلى أن من المحددات التي تسيطر على الأسر عند تناول الأغذية هي القرارات التخطيطية ومنها : الأسعار ، الذوق أو التفضيلات ، سلامة الغذاء ، وهي أكثر من نوعية التغذية . كما توصلت أيضاً أن أكثر الأسر انعداماً للأمن الغذائي أو كفايةً للحاجات الغذائية هي ذات الدخل المنخفض وذات الأبناء والتي تعولها امرأة.

كما اهتمت دراسة "**شارون ليزبرج Sharon Lee Lezberg**" [٣٥] بالتوصل إلى اتجاه شائع بين الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة ، حيث أن أسس الأمن الغذائي تهتم بتوفير ضمانات كأن يكون كل الناس لديهم الغذاء الكافي والمتاح في جميع الأوقات ، بما يركز على ضرورة استدامة تحقيق الأمن الغذائي بما يحتويه من كفاية الغذاء من حيث الكم والكيف ، وذلك نظراً لارتباط الأمن الغذائي وكفاية الحاجات الغذائية بالفقر والعدالة الاقتصادية.

وأوضحت دراسة "**محمد عبد المنعم شلبي**" [٣٦] أنه طوال القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين ، وجد أن الخطر الرئيسي على الناس – نتيجة لأيديولوجيا السوق – متمثلاً في الجوع ، والذي شمل بلداناً متعددة ، وتولدت وفقاً لذلك أزمة ذات آثار مدمرة ، تنتشر عبر القارات أجمع ... ويستلزم ذلك

تنظيم الدول المختلفة لشبكات أمان اجتماعي ، تتعامل مع تأثيرات الاستبعاد الاجتماعي الذي تمارسه العولمة.

وتتفق دراسة "**كريستينا هاجن Kristina S. Ten Haagen**" [٣٧] و دراسة "**فولكرت دروثر Volkert Dorother**" [٣٨] في أن ما بين (١٠% ، ٢٠%) من جميع الأطفال تتأثر بأمراض مثل الاكتئاب والقلق وبعض المشكلات النفسية والصحية والاجتماعية الأخرى نتيجة لعدم تلبية الحاجات الأكثر أهمية لدى الأطفال مثل الحاجات الأولية طبقاً لهرم ماسلو (الغذاء ، الماء ، المأوى) ، ووفقاً لنظرية هرم الحاجات فلا يتم إشباع الحاجات الأعلى مثل الأمن والاستقرار والإنجاز وتحقيق الذات وفقاً لذلك ، ولذا فيجب إيجاد تصميمات تغذوية من خلال الدراسات المختلفة المهتمة بالجانب التغذوي ، وسوف يكون لذلك فوائده الاقتصادية.

كما أوضحت دراسة "**سيمون كامل Simone Perette Camel**" [٣٩] أن فقدان الموارد المالية يؤثر على الأمن الغذائي وكفاية الحاجات الغذائية من حيث التكيف مع الممارسات الغذائية ، حيث يجب التعامل مع أربعة خيارات لتحقيق ذلك وهي : اكتساب الاحتفاظ بالمال لشراء الغذاء ، استخدام استراتيجيات التسوق الغذائي ، الاعتماد على مصادر خارجية للدعم ، استخدام مصادر غذاء أقل تكلفة .

وأظهرت دراسة "**ريان دينتر Ryan Van Dinter**" [٤٠] أن الأسر منخفضة الدخل جداً تعيش حالة من الاضطراب الشديد في أنماط الأكل ، وانخفاض كبير في جودة ومدى تنوع الغذاء وفق ما هو مرغوب ، بالإضافة إلى تهديد الاستدامة في الحصول على ما يكفي من الغذاء والذي يحقق حياة صحية.

٢- الدراسات المرتبطة بمحور الآليات التي قامت بها الدول لتأمين الغذاء :

لقد كشفت دراسة "**جودث كارني Judith Ann Carney** " [٤١] الستار عن قيام الحكومة بتشجيع الزراعات الاستراتيجية للمجتمع مثل : الأرز ، والدرنات ، والحبوب المختلفة لتأمين الغذاء لسكان المجتمع ، وقد ساهم ذلك في انخفاض أسعار الغذاء ، مما يعني توافر الحاجات الغذائية وبأسعار مقبولة.

وأوضحت دراسة "**إيرن ويتنج Erin Feinauer Whiting** " [٤٢] أن المشكلة الأساسية هي كيفية تمكين الجماعات الفقيرة للوصول إلى مرحلة القدرة على شراء الغذاء الكافي ، وهو ما يرسخ فكرة الاستحقاقات الغذائية الكافية لتلبية تلك الحاجات الغذائية. والتأكيد على مبدأ الحق في الغذاء من حيث الحفاظ على الكرامة ، والاستحقاق ، والمساءلة والإنصاف. واقترحت الدراسة وضع استحقاق الغذاء داخل نطاق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أعلى المستويات ، ويجب الاعتراف بالحاجات الغذائية العاجلة ، وليس فقط على المدى الطويل وهذا هو تحقيق مبدأ العدالة.

واهتمت دراسة "**جوسفين سوانسون Josephine A. Swanson etal** " [٤٣] بكيفية عمل برامج المساعدة الغذائية الحكومية الرسمية على تلبية الحاجات الغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض ، وتوضح أن السياسات ركزت لأول مرة على مطالبة تلك الأسر للاعتماد على الدخل حتى يمكنهم تلبية حاجاتهم من الغذاء ، كما أن هناك حاجة لتكوين شبكة من البرنامجين (المساعدات الرسمية الغذائية الحكومية ومجموعة متنوعة من الدعم الاجتماعي غير الرسمية).

وقد توصلت دراسة "**هارون سيجيا Haroon Sseguya**" [٤٤] إلى أن هناك بعض النجاحات قد تحققت في مجال الاكتفاء الغذائي ولكن هناك بعض الفجوات لا تزال موجودة ، كما أشارت أيضاً نتائج الدراسة إلى أن للاكتفاء الغذائي علاقة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والمكانية.

وقد ألقت دراسة "**ميجان بومبا Megan Bomba** " [٤٥] الضوء على أهمية إنتاج الغذاء كوسيلة منطقية لتحسين استهلاكه للأسر المعيشية ، وإعطاء الأهمية الكافية للإنتاج المنزلي للغذاء .

وأشارت "**هبة حندوسة**" [٤٦] إلى أن مشكلة الإنفاق على الفقراء ينقصه الاستهداف الجيد ، فليس هناك قاعدة معلومات عن الأسر والأفراد يمكنها أن تساعد في تقديم الإعانات لمن يستحقونها بالفعل ، بل يعتمد النظام الحالي في تحديد الفئات المستحقة ، على الأفراد الذين يستطيعون إثبات أن قواعد الاستحقاق تنطبق عليهم ، وهم الذين يمكنهم الحصول على هذه الإعانات ، حيث أن هناك ثلاث مشكلات في هذا النظام هي : أن معايير الاستحقاق عتيقة ، وهي تعتمد على الخصائص الديموجرافية أساساً ولا تعكس الصعوبات والاحتياجات الحالية ، كما أن المبالغ المدفوعة ضئيلة للغاية وكذلك يعاني النظام من الفساد نتيجة سهولة إثبات الاستحقاقات غير الحقيقية (بالحصول على شهادات طبية ملفقة مثلاً) .

ثم أشارت دراسة "**بريار سكون Briar Schoon** " [٤٧] للجهود الخاصة بتوفير المواد الغذائية (أي ضمان ما يكفي من الغذاء) ووجوب مواجهة التحديات بما في ذلك من محدودية الوصول إلى منافذ الغذاء ورداءة نوعية الأغذية المتاحة وعدم الحصول على الأغذية الطازجة أو الغذاء الصحي.

وقد اهتمت دراسة "**دونا ماريسون Donna Marrison**" [٤٨] ببرنامج علوم الأغذية وتقدير الحاجات الغذائية للعمل على تلبية حاجات المجتمع من السلع الاستراتيجية للفقراء مثل السكر والأرز بل وعملت الحكومة على تنويع الإنتاج الزراعي وشجعت المزارعين على ذلك وعملت على زيادة الإنتاج بكفاءة وفعالية .

كما تناولت دراسة "**تامارا دوبويتز وآخرون Tamara Dubowitz etal**" [٤٩] الإجابة على تساؤل مؤداه هل إتاحة الوصول للغذاء من شأنه أن يحسن الوضع الغذائي لذوي الدخل المنخفض من الأمريكيين الأفارقة ؟ وقد تناولت الدراسة أسعار الأغذية وجودتها داخل المناطق الحضرية المدروسة

بالولايات المتحدة ، كما أكدت أيضاً ضرورة الحاجة إلى مقاييس ودراسات وأنشطة واقعية وملائمة للأحداث الراهنة .

كما أولت دراسة "**كريستينا روبرتو وآخرون Christina A. Roberto etal**" (٥٠) اهتماماً كبيراً لفكرة التوعية التغذوية من خلال الملصقات الغذائية وغيرها وهو ما يساهم في تحقيق خيارات غذائية صحية للأسرة والأشخاص أنفسهم وتعزيز ذلك من خلال العلوم الاجتماعية والإعلام فضلاً عن تصميم سياسات حكومية للصحة العامة.

كما أوضحت دراسة "**كاتلين جرادي Caitlin Anne Grady**" (٥١) أنه غالباً ما تفشل المشاريع المرتبطة بتوفير الحاجات الأساسية وعلى رأسها الغذاء عن تلبية الأهداف المرجوة منها بنسبة (٥٠%) ، وذلك إما لعدم وجود رؤية محلية لدى منفذي المشروع أو لعدم وجود رأس مال اجتماعي .

٣- الدراسات المرتبطة بمحور الضمان الاجتماعي :

أوضحت دراسة "**وارن ليولين Warren Llewellyn**" (٥٢) أن منهجية الضمان الاجتماعي غير مناسبة حيث أن قيمته لا تحقق قدراً كافياً من الدخل ، وبالتالي يؤدي بالعملاء إلى التصرف في (بيع) الثروات الشخصية.

بينما توصلت دراسة "**إدوارد ويسيب Edward Peter Van Wesep**" (٥٣) إلى أنه قد تنظر بعض الأسر إلى الضمان الاجتماعي على أنه عبارة عن استثمار في الأطفال من خلال زيادة عدد أفراد الأسرة الذي يتبعه بالتالي زيادة في قيمة الضمان الاجتماعي ، إلا أنه كلما ارتفعت الأجور يتبعه بالضرورة ارتفاع للأسعار مما يؤثر بدوره على أصحاب الضمان الاجتماعي والذين يتلقون مساعدات ثابتة أو أنها تزيد بمعدلات لا توازي زيادة الأسعار ، وهذا ما يضر بمستوى معيشة عملاء الضمان الاجتماعي ، وهو ما يلزمه استهداف الحكومات لتحقيق التوازن ما بين المعاشات أو المساعدات الضمانية والأسعار حتى يتحقق المستوى الأمثل للاستهلاك الغذائي.

وقد قامت دراسة "**كيفين بالسام Kevin Balsam**" (٥٤) بتحليل الضمان الاجتماعي كبرنامج لمكافحة الفقر ، وتوصلت إلى أن البرنامج يعمل على إعادة توزيع الدخل ، إلا أن للبرنامج آثاراً ضئيلة على تحقيق المساواة في الدخل .

واستهدفت دراسة "**نها ممدوح مصطفى الهرميل**" (٥٥) طرح الآليات الملائمة التي يمكن من خلالها المساهمة في الحد من مشكلة الفقر وتساءلت الباحثة عن إسهامات مكاتب الضمان الاجتماعي في السعي للحد من مشكلة الفقر ، كما توصلت إلى أن معاش الضمان الاجتماعي لا يستطيع بمفرده الحد من مشكلة الفقر لضعف إمكانياته المادية وغيرها.

وتوصلت دراسة "**عايدة نبيه المكاوي**" (٥٦) إلى أنه قد تحقق الأمن الاجتماعي للمبحوثين نتيجة استفادتهم من نشاط الأسر المنتجة والضمان الاجتماعي.

واستهدفت دراسة "**سحر مجدي إمام علي**" [٥٧] تحديد العلاقة بين تلقي خدمات الضمان الاجتماعي والوصمة واستنتجت أن هناك علاقة عكسية بين تلقي خدمات الضمان الاجتماعي ومستوى الوصمة لدى المستفيدين.

وأوصت دراسة "**طارق عيسى عبد الراضي أحمد**" [٥٨] بضرورة التقييم المستمر لخدمات الضمان الاجتماعي المقدمة من خلال قدرة خدمات الضمان الاجتماعي على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

واهتمت دراسة "**لاري دويت Larry William Dewitt**" [٥٩] بتوضيح آثار الاهتمام بالأصل العرقي والنوع في المراحل الأولى لنشأة البرنامج والذي انعكس على سياسة الضمان الاجتماعي والقضايا العامة مثل العدالة الاجتماعية بين المستفيدين وغيرها ، وكذلك بروز مشكلات التمويل لبرنامج الضمان الاجتماعي.

وأشارت دراسة "**ويليام فووت William E. Foote**" [٦٠] إلى ضرورة التقييم اللائق للأفراد الذين قدموا طلبات استحقاق الإعانات الضمانية الخاصة بحالات العجز ، وضرورة اتباع المبادئ الأخلاقية المتعلقة بهذه التقييمات ، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتباعها لمعظم تقييمات الإعاقة ، وضرورة توفير معلومات حول نظام إدارة الضمان الاجتماعي لتقييم الإعاقة.

وتأسيساً على ما سبق تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي :

١- ضرورة إيلاء دراسة الحاجات الغذائية أهمية قصوى ليس فقط في مجال الخدمة الاجتماعية ، بل في كافة العلوم ووضعها في بؤرة الاهتمام كأولى الحاجات الأساسية إلحاحاً حيث أنها تمثل الدرجة الأولى في هرم ماسلو.

٢- ضرورة إشباع الحاجات الغذائية بما يعني ذلك حد كفاية الحاجات الغذائية وليس فقط حد الكفاف.

٣- أن الانتقاص من هذه الحاجات الغذائية له آثاره الصحية المدمرة والتي قد تصل للوفاة والتي تتعدى ذلك بالضرورة إلى أن تصبح حجر عثرة أمام قطار التنمية.

٤- ضرورة أن تستحدث الحكومات المختلفة آليات جادة وفعلية لضمان إشباع الحاجات الغذائية لمحدودي ومعدومي الدخل بالشكل الصحي الملائم بدنياً ونفسياً واجتماعياً.

٥- الاعتراف بعدم نجاح المعاشات أو المساعدات الضمانية في خروج المستفيدين من دائرة الفقر ، وعجزها أيضاً عن إشباع الحاجات الأساسية لعملائها .

٦- ضرورة التقييم الدائم لبرنامج الضمان الاجتماعي.

بينما تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي :

١ – الخروج بتحديد خط الفقر المدقع أو خط فقر الغذاء لمدينة الفيوم في الفترة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م .

٢ – تهتم الدراسة الراهنة بالتركيز على الحاجات الغذائية للفقراء ودور الضمان الاجتماعي في التعامل معها .

٣ – انطلاق فلسفة الدراسة الحالية من مبدأ الحق في الغذاء (بما يعنيه من حد الكفاية) وليس الحاجة إلى الغذاء (بما يعنيه من حد الكفاف) .

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد أهداف وتساؤلات الدراسة ، وفي بلورة مشكلة الدراسة ، وفي اختيار الموجهات النظرية والتي تعتمد على مسئولية الدولة عن ضمان إشباع الحاجات الغذائية لفقرائها وفي أولويتهم عملاء المساعدات الضمانية ، وفي تحديد مفاهيم الدراسة ، وفي مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها .

وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في تحديد إلى أي مدى يحقق الضمان الاجتماعي أهدافه المتفق عليها ، وأرادت الباحثة تحديد مدى نجاح برنامج الضمان الاجتماعي في إشباع أولى الحاجات الأساسية للإنسان (الحاجات الغذائية) ، فإذا كانت المساعدات الضمانية ناجحة عند هذه الدرجة بدأت الدراسات الأخرى في الوقوف على مدى نجاحه في إشباع باقي الحاجات الأخرى تباعاً ، أما إذا عجزت المساعدات الضمانية عن إشباع هذه الحاجة إشباعاً ملائماً فهو بالضرورة قد عجز عن إشباع ما يليه بالتبعية . وبحيث يكون ذلك الإشباع من الناحية الكمية والنوعية والتأثير الإيجابي في الجانب الاجتماعي للعملاء . ثم ما هو الحد الأدنى لإشباع هذه الحاجة مقدراً بالجنيه المصري في مدينة الفيوم تحديداً وفي المدة الزمنية المحددة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م .

ثانياً : أهمية الدراسة :

١ – تعد الدراسات الاجتماعية التي تناولت البحث في تأمين الحاجات الغذائية محدودة للغاية ، ولذا تأمل الباحثة ، أن تكون هذه الدراسة إضافة نظرية وعملية للبحث العلمي في هذا المجال.

٢ – رغم كثرة الدراسات التي تناولت فئة عملاء الضمان الاجتماعي إلا أن هذه الدراسات تناولت حزمة الحاجات الأساسية كاملة دون الإلتفات إلى كفاية الضمان لأدنى ، وأهم هذه الحاجات وهي الحاجات الغذائية من وجهة نظر الدارسة .

٣ – يبلغ عدد مستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية نحو (١٧٢٦٥٨٦) أسرة[*] ، وهذا عدد جدير بالدراسة وتوجيه دراسات جادة ومستمرة لبحث الصعوبات التي تواجههم والتخطيط لتحسين ظروفهم المعيشية .

٤ – تشهد الدولة حالياً تغيرات اقتصادية جمة ، لها آثار تضخمية عظيمة على جميع شرائح المجتمع بعامة والشريحة الدنيا منها بخاصة ، ولذا يلزم دراسة نتائج تلك التغيرات على هذه الشريحة ، وذلك في ظل اعتراف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بارتفاع نسبة التضخم .

٥ – أهمية الغذاء لتأمين حياة الإنسان بوجه عام ، فإذا فقد الفقير حقه في تأمين الغذاء ، فإن ذلك يعد حرماناً قسرياً من حقه في الحياة.

٦ – حدث بالفعل مسبقاً – وعلى رأس هذه الأحداث – في فترة السبعينيات حركات وثورات نتيجة ارتفاع سعر بعض السلع الغذائية (ما أطلق عليها ثورة الحرامية) ، بينما تشهد الدولة الآن ارتفاع

---

[*]وفق إحصاء وزارة التضامن الاجتماعي بخصوص عدد المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ، شهر أبريل ٢٠١٦م.

أسعار جميع السلع والخدمات ، ولذا يستوجب ذلك توجيه الدراسات نحو البحث في جوانب الحماية الاجتماعية التي يجب على الحكومة تنفيذها تجاه الشرائح المستضعفة في المجتمع لمحاولة إنقاذهم من الفناء أو ثورة الجياع التي حذر بعض المتخصصين من قدومها ، ولعل هذه الدراسة تعد من تلك الدراسات.

ثالثاً : أهداف الدراسة : تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:

١ – تحديد خط الفقر الأدنى (المدقع – خط فقر الغذاء) لمدينة الفيوم وفقاً لتطبيق الباحثة في الفترة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م.

٢ – قياس مدى كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية في إشباع الحاجات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٣ – قياس مدى إحداث برنامج المساعدات الشهرية الضمانية تغييرات اجتماعية في حياة المستفيدين من وجهة نظر المستفيدين من البرنامج وكذلك من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

٤ – تحديد الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية من وجهة نظر المستفيدين من البرنامج ومن وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين .

٥ – التوصل إلى المقترحات التي من شأنها تحقيق كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية في إشباع الحاجات الغذائية من وجهة نظر المستفيدين من البرنامج وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين .

٦ – التوصل إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد استمارة القياس وبعض متغيرات الدراسة.

رابعاً : تساؤلات الدراسة : تتمثل تساؤلات الدراسة وفقاً لأهداف الدراسة فيما يلي:

١ – ما هو خط الفقر الأدنى المقاس ميدانياً لمدينة الفيوم في الفترة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى٢٠١٦/١٢/١٧م.

٢ – ما مدى كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكمية لدى المستفيدين من وجهة نظر المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٣ – ما مدى كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكيفية لدى المستفيدين من وجهة نظر كل من المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٤ – ما هي التغييرات الاجتماعية التي أحدثها برنامج المساعدات الشهرية الضمانية في حياة المستفيدين من وجهة نظر كل من المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٥ – ما الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية من وجهة نظر كل من المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٦ – ما المقترحات التي من شأنها تحقيق كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من وجهة نظر كل من المستفيدين من البرنامج والأخصائيين الاجتماعيين .

٧ – ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أبعاد استمارة القياس تبعاً لمتغيرات الدراسة .

خامساً : مفاهيم الدراسة : ويمكن تفسير المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية كما يلي :

١- مفهوم برنامج المساعدات الشهرية الضمانية (معاش الضمان الاجتماعي سابقاً) The Social Security Program :

لقد تعددت التعريفات التي تناولت كلمة (برنامج) ، إلا أنه يمكن تعريف **البرنامج** بأنه : مجموعة من الأنشطة التي تعتمد على بعضها البعض وموجهة لتحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض . وفي الخدمات الاجتماعية يعتبر البرنامج استجابة منظمة للمشكلة الاجتماعية ... ولذلك فالبرنامج هو الاستجابة الإجرائية والعلمية للمشكلة أو الخطة المنهجية المنظمة لتحقيق مجموعة من الأغراض ، وهو يشرح أيضاً كيف تعتزم المنظمة تحقيق أهدافها . (٦١)

وكذلك **الضمان الاجتماعي Social Security** : فقد تعددت التعريفات حوله وفيما يلي تناولاً مختصراً حول مفهوم الضمان الاجتماعي إذ تعرف كلمة (ضمان) بالكفالة والالتزام ، والضمان الاجتماعي هو قيام الدولة بمعونة المحتاجين . (٦٢) كما يمكن تعريفه بأنه ذلك الدعم للدخل الخاص بالمواطنين الذين فقدوه بسبب التعرض لمخاطر يحددها القانون مثل المسنين والمرضى والعاطلين عن العمل من الشباب والأطفال الأيتام . (٦٣) وهو أيضاً النظام الذي تضعه الدولة لحماية الأفراد وأسرهم عند تعرضهم لمختلف كوارث الحياة ويؤمن لهم سبل العيش والراحة بمستوى كريم لائق. (٦٤)

ولقد تم استعمال (التضامن) في دلالته الاجتماعية بمعنى التعاون بين أعضاء المجتمع الواحد ، على أساس أن ذلك واجب عليهم من حيث أنهم يكونون كلاً لا يتجزأ . (٦٥)

كما يعرف (الضمان الاجتماعي) بأنه الإجراءات التي يتخذها المجتمع لحماية المواطنين من مخاطر الحياة كالمرض ، ووفاة عائل الأسرة ، والبطالة ، والشيخوخة ، والعجز. (٦٦)وهو أيضاً التدابير التي تضعها الحكومة للمجتمع ، وعادة ما يكون في شكل قانون ينظم تقديم المساعدات المالية التي تؤدي إلى حماية المواطنين وتأمين حياتهم ضد مخاطر الحياة العادية مثل المرض ، والبطالة ، ووفاة عائل الأسرة ، والمعاقين غير القادرين على العمل ، وكبر السن . (٦٧)وهناك من يرى أن الضمان الاجتماعي هو مختلف أشكال الدعم المالي المقدم للفرد أو الأسرة من خلال الدولة ، فهو التزام يقع على عاتق الدولة. (٦٨)

ويمكن القول أن برنامج الضمان الاجتماعي يمثل أحد برامج الرعاية الاجتماعية الأساسية فهو موجه للفقراء فقط وبالتالي يميزهم ، ومعنى ذلك أن كل من يذهب للضمان الاجتماعي فهو فقير وذلك وفقاً لما أوضحته بعض الكتابات من أنه بذلك يعتبر ضمن البرامج الانتقائية . (٦٩)

ويقصد بمفهوم برنامج المساعدات الشهرية الضمانية في هذه الدراسة ما يلي :

أ - نشاط تلتزم به (تكفله) الدولة .

ب) دعم مالي يُمنح شهرياً بشكلٍ دوري .

ج) يُمنح لغير المقتدر مالياً على كفالة نفسه أو أسرته لأسباب : كالمرض ، فقد عائل الأسرة ، البطالة ، الشيخوخة ، العجز .

د) يستهدف كفالة الحياة الكريمة للمستفيد من خلال إشباعه لحاجاته الأساسية وعلى رأسها حاجاته الغذائية .

ه) البرنامج المقرر وفق القانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م والقرارات الوزارية المعدلة له (قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٤م).

ب) مفهوم الحاجات الغذائية (Nutrient Requirements (Needs :

يعد مفهوم (**الغذاء**) من المفاهيم الواضحة حيث يعرف بأنه : ما يكون به تمام الجسم وقوامه من الطعام والشراب والجمع أغذية . (٧٠)

وفيما يخص مفهوم (**الحاجات**) فهو في باب (حَاجَ) أي افتَقَرَ واحتاج ، أي افتقر ويقال احتَاجَ إليه وتَحوج أي طلب الحاجة بعد الحاجة ، والحائجة هي ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه وجمع حاجة حاجٌ ، وحاجات . (٧١) والحاجة للشيء يعني وجوب امتلاكه للبقاء حياً ... كأن تكون لا تمتلك غذاءً أو نقوداً ، إذاً أنت في حاجة . (٧٢) والحاجة لفظ يستخدم للإعراب بصفة عامة عما يفتقر إليه الكائن الحي للحفاظ على حياته كالحاجة إلى الطعام والشراب ، ... على أن الحاجة ليست مجرد الافتقار ، بل لا بد من توفر الإحساس الملزم بضرورة تحقيق هذه الحاجة أي وجود قوة دافعة محركة تحفز إلى العمل على الإشباع . على أن الحاجة لدى الإنسان ليست قاصرة على هذا المستوى الفسيولوجي وحده ، وهي تمثل المستوى الأدنى من الحاجات وبينها وبين المستوى الأعلى علاقة دياليكتيكية هرمية ، فلا بد من توفر الإشباع لحاجات المستوى الأدنى لينتقل الفرد إلى المستوى الأعلى ، ويتمثل ذلك فيما يذهب إليه (ماسلو) من وجود حاجات افتقارية وحاجات ارتقائية . (٧٣)

والحاجة أيضاً هي حالة من التوتر أو عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتدفعه إلى التصرف متجهاً نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع . (٧٤) كما يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الحاجات على أنها " كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه . (٧٥)

ويمكن كذلك تعريف الحاجات بأنها المتطلبات البدنية (الحيوية) والنفسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للبقاء ، والرفاهة وتحقيق الذات ، والحاجات في التخطيط الاجتماعي هي حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه بجانب توافر إمكانيات وموارد معينة ، زيادة كفاءة التنظيم الاجتماعي بالمجتمع ويقصد بالتنظيم الاجتماعي هو توافق السكان والارتباط والتعاون المتبادل مع بعضهم لمواجهة حاجات مشتركة ضرورية ، إذ لا بد من وجود درجة معينة من الإطراد والاتساق في الحياة الاجتماعية وتوفر نوع من التنسيق في المجتمع وإلا استحال على أعضائه العيش معاً . (٧٦)

فالحاجة هي : حالة أو أمر يضع المرء في موقف صعب أو محنة ، وفي زمن المصاعب والمتاعب بما يشعره بالعوز والرغبة إلى شيء ضروري . (٧٧) بحيث يؤدي حدوث هذا التغير إلى إعادة حالة التوازن والاستقرار والبقاء والتفاعل السوي (٧٨) .

وقد وضع تقرير الأمم المتحدة الحاجات الصحية والغذائية في الترتيب الأول والثاني بين مستويات المعيشة . (٧٩) والمجتمع العاقل هو الذي يستجيب لحاجات الإنسان كما هي عليه بشكل موضوعي على النحو الذي يمكن التأكد منه من خلال دراسة الإنسان . (٨٠) فيمكن القول أن الحاجات الغذائية هي الحد الأدنى من العناصر الغذائية المختلفة اللازمة للمحافظة على الصحة والنمو الطبيعي وهناك عدة عوامل تؤثر في هذه الحاجات مثل : السن ، والجنس ، ووزن الجسم ، هذا بالإضافة إلى الحالات الفسيولوجية مثل الحمل والرضاعة .

وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأيضاً بعض الدول بوضع مقننات للعناصر الغذائية المختلفة وأصدرت بها توصيات تحدد الكميات التي يجب أن يحصل عليها الأشخاص الأصحاء من تلك العناصر والتي تعتبر كافية لسد حاجاتهم الغذائية . (٨١)

ويقصد في هذه الدراسة بمفهوم الحاجات الغذائية ما يلي :

أ) هي حاجة متجددة يومياً .

ب) يلزم إشباعها أولاً لإمكانية الانتقال إلى الحاجات الأعلى وفق هرم ماسلو .

ج) أقل كمية من الغذاء يلزم تناولها للحفاظ على استمرار حياة الإنسان .

د) توفر التنوع الغذائي اللازم للحفاظ على صحة وسلامة الجسم .

ه) تختلف هذه الحاجات باختلاف السن ، النوع ، وزن الجسم ، طبيعة العمل ، الحالات الفسيولوجية والمناخية .

و) محدد وفق الكميات والأنواع الموضحة في الجدول الغذائي رقم (٣) وفق الرأي التخصصي الوارد بالجدول ذاته

٣ - مفهوم الإشباع بين جدلية الكفاية و الكفاف :

شَبِعَ : شِبَعاً : أي امتلأ من الطعام ، ويقال : شَبِعَ طَعَاماً وشَبِعَ من الطعام ، وأَشْبَعَهُ : أي أَطْعَمَهُ حتى شَبِعَ . (٨٢) والإشباع هو إرضاء رغبة ، أو بلوغ هدف ، أو خفض دافع ، وتدل الكلمة أيضاً على الحال التي يتم فيها ذلك ... وكلمة الإشباع مرادفة لخفض الدافع أو بلوغ الهدف أو حل المشكلة وإعادة التوازن والإنجاز والمكافأة والنجاح . (٨٣)

ولكن ما هو الحد الذي يتم فيه الاعتراف بأنه قد تم خفض الدافع أو بلوغ هذا الهدف بالفعل ؟

هل هو حد الكفاف أم حد الكفاية ؟

وفيما يلي نوضح تحديداً للمفهومين للخروج بحقيقة الأمر الواقع والذي تطبقه الدولة مع مستفيدي المساعدات الشهرية الضمانية :

يعد مستوى الكفاف : هو أقل كمية من النقود أو الموارد والتي تكفي الحاجات الضرورية للفرد لبقائه حياً . (٨٤) فيقوم مفهوم الكفاف على أساس تقدير مستوى الدخل لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل بالغ أو طفل داخل الأسرة . ويتناول تكاليف الطعام على أنها التكاليف الأساسية أو التي تمثل حد الكفاف . (٨٥)

وهنا تتساءل الباحثة هل ما تريده الدولة هو فقط الحفاظ على الفرد الفقير (مستفيد المساعدات الشهرية الضمانية) أن يبقى حياً دون إنتاج أو تنمية أو صحة ؟

أما بالنسبة لمفهوم الكفاية : (كَفَاهُ) الشيء – كِفَايَةُ : أي استغنى به عن غيره ، فهو كَافٍ . و (اكْتَفَى) بالشيء : أي استغنى به وقنع . (٨٦) وقد تم تفسير مفهوم الكفاية كذلك بأنه امتلاك كل ما تريده من الأشياء ، وذلك بقدر ما تحتاج إليه لغرض معين . (٨٧)

وقد عرفت "**Anne Marie Hamelin etal** " (٨٨) تلبية أو إشباع الحاجات الغذائية بأنها القدرة على توفير الغذاء الكافي لجميع الأفراد مع سهولة الوصول إليه ويكون صحياً ، وآمناً ، ومقبولاً مع الحفاظ على كرامة الإنسان ، أي أن تكون كمية الغذاء كافية ، وجودتة مقبولة ، ومنتظمة ومستدامة ، مع الحفاظ على المشاعر الجسدية والنفسية (الكرامة) للأسرة ، وباختصار أن يشبع الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية ، وهناك ثلاثة مستويات للاكتفاء الغذائي هي : استهلاك من أجل البناء ، الكفاية لاحترام الذات ، ارتقاء الحاجات لتصبح منتظمة.

أما من الناحية الإسلامية فقد اجتهد الفقهاء في تقدير الضرورات الأساسية التي تمثل هذا الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، والتي تتمثل في توفير كل من : الغذاء ، والمسكن ، والملبس الضروري لأفراد الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع الإسلامي . وذلك لسد حاجاتهم الضرورية على أن تبلغ حد الكفاية لا حد الكفاف ، بما تغنيهم عن ذل السؤال ، حيث يأتي في مقدمة الضرورات الأساسية الضرورات الغذائية اللازمة لحياة الأفراد . فإذ لم يكن عمل الفرد قادراً على تغطية حاجاته الضرورية يتعين على الحاكم كفالة الضرورات الغذائية لمن لا يحصل عليها ، وذلك من خلال موارد الزكاة التي تقوم الدولة بجمعها وتوزيعها على الفقراء وغيرها من الموارد الإسلامية . (٨٩)

ويقصد بمفهوم الإشباع إلى حد الكفاية في هذه الدراسة ما يلي :

أ) الحصول (على الأقل) على الحدود الدنيا لمقننات منظمة الصحة العالمية من حيث الجانب الكمي (جدول ٣).

ب) الحصول (على الأقل) على الحدود الدنيا لمقننات منظمة الصحة العالمية من حيث الجانب النوعي (جدول٣)

ج) إحداث تغييرات اجتماعية في حياة المستفيدين متمثلة في (الشعور بالحق ، الشعور بالأمان ، القدرة على التعلم ، القدرة على العمل ، القدرة على الاستقلالية ، الثقة في الذات ، زيادة العلاقات مع الغير ، الحفاظ على كرامة المستفيد ، زيادة احترام الغير للمستفيد ، تحسن الصحة) .

د) الإشباع وفق المفهوم النظري الخاص (بالاستحقاق) .

وهنا تتساءل الباحثة هل هذا الحد بالفعل يكفي ليحقق إشباعاً للحاجات الغذائية بمعنى أنها حق ؟ أو هل يكفي مقدار المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع حتى حد الكفاف من الغذاء أو الحد الأدنى للفقر أو خط الفقر الغذائي ؟

٤ – مفهوم الكفاية وفقاً لجانبيها الكمي والكيفي : لقد تطرقت الباحثة لمفهوم الكفاية من خلال المفهوم السابق ، أما هنا فتحاول الباحثة إيضاح المقصود بكلمتي (الكمي والكيفي) كما يلي :

الكمية : هو لفظ يدل على العدد قليلاً أو كثيراً . [٩٠] وطبقاً لذلك **يقصد بالكفاية الكمية في هذه الدراسة مايلي :**

أ) الغذاء اللازم تناوله للفرد .

ب) مقدار الجرامات أو السعرات الحرارية اللازمة للفرد .

ج) بؤدي نقص الغذاء المتناول عن هذا المقدار إلى تعرض الفرد لمخاطر صحية .

د) المقدار المحدد وفقاً لجدول رقم (٣) .

الكيفية : كيف الشيء أي جعل له كيفية معلومة ، وكيفية الشيء هي حاله وصفته . [٩١] وطبقاً لذلك **يقصد بالكفاية الكيفية في هذه الدراسة ما يلي :**

أ) الغذاء اللازم تناوله للفرد .

ب) مقدراً وفق مجموعات غذائية محددة .

ج) يؤدي نقص الغذاء المتناول من أي من هذه المجموعات إلى تعرض الفرد لمخاطر صحية .

د) المجموعات المحددة وفقاً لجدول رقم (٣) .

٥ – مفهوم التغييرات الاجتماعية :

غير الشيء : أي بدل به غيره ، وغير الشيء : أي جعله على غير ما كان عليه ، وتغيرت الأشياء : أي اختلفت . [٩٢] والتغييرات الاجتماعية : أي طبع هذا التبدل والاختلاف بصبغة اجتماعية . وطبقاً لذلك **يقصد بالتغييرات الاجتماعية في هذه الدراسة ما يلي :**

أ) تحسن مخطط في شعور المستفيد بفكرة الاستحقاقية .

ب) تحسن مخطط في شعور المستفيد بالأمان .

ج) تحسن مخطط في شعور المستفيد بالثقة في ذاته .

د) تحسن مخطط في شعور المستفيد بكرامته .

ه) تحسن مخطط في علاقات المستفيد بأفراد مجتمعه .

و) تحسن مخطط في صحة المستفيد .

ز) تحسن مخطط في قدرة المستفيد على التعلم والتفكير .

ح) تحسن مخطط في قدرة المستفيد على العمل .

ط) تحسن مخطط في استقلالية المستفيد بقراره .

سادساً : الموجهات النظرية للدراسة :

تسعى الناس – وبمقتضى الحاجة البيولوجية – إلى الغذاء ، ولكن هناك فرقاً بين الغذاء كحاجة (بدرجة الكفاف) ... والغذاء كحق (بدرجة الكفاية) ، فالحاجة لا تفترض إطاراً اجتماعياً مسبقاً لممارستها ... ولكن الحق يفترض هذا الإطار ، والحاجة تسكن بالإشباع البيولوجي ... على أي نحو كان ، ولكن الحق يكتمل بالإشباع الاجتماعي والنفسي والغذائي ، والحاجة لا تبحث عن ضماناتها الإقتصادية ... ولكن الحق يبحث عن ضماناته [93] .

ولذلك فقد عمدت الباحثة إلى الاعتماد على موجهين نظريين أساسيين على اعتبارهما مفسرين للدراسة الحالية وهما :

١ – نظرية الحاجات للعالم (ماسلو) : Needs Theory

يمكن توضيح تصنيف الحاجات طبقاً لنظرية ماسلو من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١)

يوضح تصنيف الحاجات طبقاً لنظرية ماسلو [٩٤]

مستويات الحاجة	أمثلتها ووصفها
المستوى الأول : الحاجات الفسيولوجية	وهي الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة وتشمل : الغذاء ، الماء .الخ.
المستوى الثاني: الحاجة للأمن والطمأنينة	تشمل الحاجة إلى المسكن ، الدفاع عن النفس ، التأمين ... الخ.
المستوى الثالث : الحاجات الاجتماعية	الحاجة إلى الصداقة والانتماء والجماعة والتقبل والمساندة ... الخ.
المستوى الرابع : الحاجة إلى تقدير الذات	حاجة الإنسان للتقدير من الآخرين وتشمل التقدير والمكانة ...الخ
المستوى الخامس: الحاجة إلى تحقيق الذات	وهي الحاجة إلى أن يقوم الفرد باستخدام كافة قدراته ليستطيع الإنجاز.

حيث قام "أبراهام ماسلو" في عام ١٩٦٢م بنشر كتابه عن سيكولوجية الوجود ، ووضع نظريته والتي مازالت تعتبر نظرية ملائمة ومناسبة لنوعية الحياة ، حيث أسس " ماسلو " نظريته للتنمية والتطور تجاه السعادة والوجود الحقيقي على أساس مفهوم الحاجات البشرية . ولقد قام " ماسلو " بوصف الحياة الجيدة الصالحة على أنها إشباع الحاجات فقد كانت فكرته بسيطة حيث أنك تستطيع أن تحصل على السعادة ، الصحة ، والقدرة على العمل عندما تشبع كل حاجاتك . فلقد اعتقد " ماسلو " أن الشخص السعيد حقاً سوف يتسنى له إشباع الحاجات الثمانية (الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الأمن ، حاجات الانتماء والحب ، حاجات الاحترام والتقدير ، الحاجة للمعرفة والفهم ، حاجات جمالية ، إدراك الذات ، التفوق والسمو) ، ولكنه عرف هو نفسه أن عدداً قليلاً هو الذي نجح في ذلك ، ولذا فإن إدراك الذات والتفوق والسمو في مفهوم " ماسلو " كانا من النادر الحصول عليهما .[٩٥]

والجدير بالذكر أن هناك من حدد الحاجات عند " ماسلو " بخمسة مستويات للحاجات وهي الحاجة الفسيولوجية (الحيوية) ، الأمن ، التملك والانتماء ، احترام (تقدير) الذات ، تحقيق (تأكيد) الذات [٩٦] . ويمكن القول أن نظرية " ماسلو " ناقشت ترتيب حاجات الإنسان وتتلخص في الخطوات التالية [٩٧] :

- إن الإنسان يشعر باحتياج لأشياء معينة ، وهذا الاحتياج يؤثر على سلوكه ، فالحاجات غير المشبعة تسبب توتراً لدى الفرد فيسعى للبحث عن إشباع لهذه الحاجات .
- تتدرج الحاجات في هرم يبدأ بالحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الفرد ثم تتدرج في سلم يعكس مدى أهمية الحاجات ، والفرد الذي يعاني لفترات من عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية ، قد يميل في المستقبل عندما يصبح قادراً على أن يشبع هذه الحاجات بصورة معظمة .

وبالتالي فإن نظرية (ماسلو) سوف تظل بلا شك من أبرز النظريات إذ لم تظهر أدلة تدحضها.

وحيث أن الغذاء حاجة بيولوجية ، وبدونه لا يستطيع الفرد البقاء على قيد الحياة ، وأهميته تتجاوز مجرد الحاجة البيولوجية ... وبالتالي (فالغذاء) عملية إشباع لدافع من أهم الدوافع الأولية للسلوك والتي يجب إشباعها – ولو جزئياً – قبل الانتقال لدوافع أخرى ثانوية [٩٨].وهذا يعني ضرورة العمل على تحقيق الحاجات الأساسية للقطاعات الأكثر فقراً في المجتمع .[٩٩]

ويجب أن تكون الإعانات المقدمة من برامج المعونة الاجتماعية القائمة على الحاجة (كافية) على الأقل لضمان عدم هبوط مستوى المستفيد إلى ما دون الحد الأدنى لعيش (الكفاف) أو خط الفقر الذي لا بد أن يكون محدداً بوضوح. [١٠٠] وحيث أن الحاجة المجتمعية تعرف على أساس أنها الفرق أو الهوة "Gap" بين ما نراه من المستوى اللائق للإشباع وبين ما هو تحقق بالفعل .[١٠١]

ولقد اشتركت منظمة "الفاو" و"منظمة الصحة العالمية" في وضع قائمة للحاجات الغذائية للإنسان ، وتم تعريف (حصص الأمان) بمعنى مستويات الاستهلاك التي يظهر عند تجاوزها خطر حقيقي لعدم تغطية الحاجة الفسيولوجية . [١٠٢]

وقد استخدمت الباحثة هذه النظرية للمبررات التالية :

أن الغذاء حاجة ملحة ومتجددة بشكل مستمر ، وهو حاجة فسيولوجية ومن ثم ، فلا يتسنى لإنسان جائع ولا يتناول حاجاته الغذائية أن يتعلم أو يعمل أو ينتج ...الخ ، وبالتالي يمكن اتخاذها تطبيقاً لنظرية "ماسلو" ، وفي هذا الشأن تعتبر الباحثة إشباع الحاجات الغذائية "كحاجة" يتلامس مع إمكانية إشباعها بمستوى "حد الكفاف" .

٢ – المفهوم النظري "الاستحقاقية" :

يوضح البعض الحق على أنه : قدرة إرادية ، أو هو رابطة قانونية يستأثر بموجبها صاحب الحق منفرداً بالتسلط على شيء ، أو باقتضاء أداء من غيره ، لتحقيق مصلحة له يحميها القانون . ويراه البعض

الآخر على أنه "مصلحة" يحميها القانون ... وكل حق يقابله واجب أو التزام يقع على عاتق شخص أو أشخاص معينين ، أو يكون عاماً يلتزم بموجبه سائر الناس باحترام الحق وعدم التعرض لصاحبه . (١٠٣)

ويعد الحق أيضاً ادعاءً مؤسساً أو معترفاً به شرعياً يعزى إلى (أو يدعى من قبل) ذات شرعية (مواطن أو شخصية) قانونية كشركة ما أو مؤسسة خيرية عامة. (١٠٤)

ويرى (أحمد السكري) أنها تعني توفر الأهلية لتلقي مساعدة أو منفعة خاصة وهي المعايير التي تستخدم في نظم الرعاية الاجتماعية لتحديد الأفراد الذين يتلقون المساعدة . (١٠٥)ويعني ذلك توافر صفات محددة بمستفيدي الضمان الاجتماعي من العوز المادي . أما الحق من وجهة نظر القانون فهو : سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون ، ويقسم الحق إلى حق طبيعي وحق وضعي . والحقوق هي : التزامات المجتمع تجاه كل أعضائه والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عند طلبها ، وتعرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في الحقوق المدنية وحقوق المساواة وحقوق الانسان .أما عن حقوق الرعاية الاجتماعية: فهي تلك الحقوق التي يجب توفيرها للمواطنين من خلال العمل على إشباع حاجاتهم كالتالي : الحق في إشباع الحاجات الجسمية (متمثلة في التغذية – الراحة – النوم ..إلخ) ، والحق في إشباع الحاجات العقلية (تتمثل في البحث والاستطلاع – التفكير – التخيل ....إلخ) ، والحق في إشباع الحاجات النفسية (تضم الحب – الأمن – الإعتماد على الذات ...إلخ ، والحق في إشباع الحاجات الاجتماعية (تشمل : التقبل – العلاقات الاجتماعية – التقدير الاجتماعي..إلخ) . (١٠٦)

ويمكن القول أن الاستحقاقية في التخطيط الاجتماعي هي فكرة أو مجموعة أفكار فلسفية عامة يمكن توظيفها كإطار عام يوجه دراساتنا وبحوثنا ، وسلوكنا المهني فيما يتصل بالمواقف المختلفة التي ترتبط بحياة الإنسان وتفاعلاته المتعددة مع الآخرين سواء على مستوى الوحدات الإنسانية الصغرى ...أو على مستوى الوحدات الإنسانية الكبرى ، من خلال استخدام المخطط الاجتماعي لمعايير نظم الرعاية الاجتماعية لتحديد الأفراد الذين يتلقون المساعدة بما يضمن توصيل الخدمة لمستحقيها ، وذلك بهدف إشباع حاجات الناس ومواجهة وحل مشكلات المجتمع وحسن أداء النظم القائمة في المجتمع ، وكذلك نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى واقع آخر أفضل منه (١٠٧) .

كما أن الحقوق هي الحالات الطبيعية التي يحتاجها الإنسان بطبيعته وفطرته ، والحق حاجة ثابتة بشكل طبيعي ، وأكدها وحولها الاعتياد إلى حالة قانونية . وينبثق ذلك من أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست مجرد حقوق ، وإنما هي ضرورات وواجبات شرعية ، أي أن حقوق الإنسان هي قواعد آمرة ، ومصدرها إلهي لا وضعي ، إنما هي جزء من الشريعة الإسلامية القائمة على تأمين الصالح العام للإنسان ولبني البشر كافة . (١٠٨)

ويعد الحق في الحياة أغلى ما يمتلكه الانسان في الوجود ، وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية هذا الحق قاعدة أساسية من قواعدها ، فهو الحق الأول للإنسان وبعده تأتي الحقوق الأخرى ، وتطبق ،

وعند انتهائه تنتهي وتنعدم الحقوق الأخرى ، وهذا الحق منحه الباري عز وجل للإنسان ، فأي اعتداء عليه يعد جريمة في نظر الإسلام ، فحق الحياة حق مقدس يجب حفظه ، ورعايته ، وعدم الاعتداء عليه ، فقد قال الرسول (ص) (كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه) . (١٠٩)

وبالعودة إلى الوراء ... فلم يكن حق الغذاء حاضراً فوق سطور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا في ملاحقه ، حتى صدر تقرير ""EIDE في عام ١٩٨٧م عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وحملت سطوره اعترافاً مباشراً بحق الغذاء كحق قائم بذاته ... والتعامل معه (حق الغذاء) كحق مركب ... فهو **حق مدني** لأنه يرتبط مباشرة بكفاءة أداء نشاطات المجتمع المدني ، وهو – أيضاً – حق سياسي لأنه يفرض على الدولة واجبات ومسئوليات ، وهو – بالمثل – **حق طبيعي** لأنه يتصل جدلياً بصيرورة الحياة ذاتها . (١١٠)

ويمكن القول أن هناك ترادفاً بين حق الغذاء والإشباع الضروري ، حيث أن الحاجة إلى الغذاء تتلامس مع خط الفقر الغذائي ... فكلاهما تعبير عن إشباع ضروري .(١١١) بما يعنيه ذلك ضمناً بل يمكن القول صراحةً أن عدم ضمانة قدرة الفقراء في هذا المجتمع على امتلاك سعر الغذاء ؛ يعد انتهاكاً صريحاً لضمانتهم لحق الغذاء ، وبالتالي يعد إنتهاكاً صريحاً لضمانتهم لحق الحياة تباعاً . وذلك يعني إطلاق – المجتمع عامة ومسئوليه خاصة – حكم بالموت علي الفقراء جميعاً .

وقد استخدمت الباحثة هذا المفهوم النظري للمبررات التالية :

أن فكر الإشباع لحاجة ملحة كالغذاء ، هل يتم إشباعه على اعتبار أنه مجرد "حاجة" يمكن إشباعها بأي صورة أو بأي درجة كانت ؟ أم أن الإشباع يتم على اعتبار الغذاء "حق" يلزم إشباعه بمواصفات محددة علمياً مع الحفاظ على كرامة الإنسان ؟ وفي هذا الشأن تعتبر الباحثة إشباع الحاجات الغذائية "كحق" يتلامس مع المفهوم النظري الخاص "بالاستحقاقية" كمفهوم نظري يعني مستوى "حد الكفاية".

سابعاً : الإطار النظري للدراسة :

١ – المساعدات الشهرية الضمانية "الضمان الاجتماعي" :

لقد ارتأت الدول التي تتخذ سياسات اقتصاديات السوق نهجاً لها الاحتياج لوجود تدخلات اجتماعية قوية ومنتشرة حتى تستطيع تنفيذ مبدأ إشباع أولويات الحاجات الأساسية . (١١٢) وقد كان نتاجاً لذلك وجود برامج للضمان الاجتماعي ، وليس ذلك فحسب ، بل ارتأت هذه الدول وجوب وضع قواعد وإجراءات متعقلة ومنصفة للبت السريع بل والعاجل عبر القضاء فيمن تنطبق عليهم شروط برامج الضمان الاجتماعي ومن تنتهي فترة استحقاقهم لمعوناتها . (١١٣)

وتستهدف برامج الضمان الاجتماعي في مصر : حماية الفرد والأسرة ضد التهديد الدائم بالحرمان من مصادر إشباع الحاجات المتجددة والضرورية وحماية الفرد ومن يعوله ضد المخاطر التي تزايدت حدتها نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . (١١٤) **وذلك من خلال :** الحفاظ على

الدخل ، وضمان مستوى معيشي ذي حد أدنى للفقراء والمعوزين ، وضمان تدني التكلفة الإدارية للخدمات الاجتماعية بحيث تصبح بمتناول دخول الفقراء والمحتاجين [١١٥] ، ومساعدة الفقراء على أن يدبروا حاجاتهم وخاصة الحاجات اليومية الأساسية ، وبذلك لا يموت أحد من الجوع أو يعاني من سوء التغذية[١١٦] ، ويعمل الضمان الاجتماعي على مساعدة الفقراء الذين يعانون من المرض والجوع والضعف وقلة الرعاية الصحية وجودة أقل في العمل وقدرة أقل على المساومة ونقص فرص العمل وقدرة أقل على العمل وكذلك وجود تخلف في القطاع الزراعي وبالتالي وجود زراعة أقل وكل هذا يقود إلى أجر أقل ونقود أقل . [١١٧]

٢ – تطور العمل بالضمان الاجتماعي :

لقد ظل مفهوم الضمان الاجتماعي Social Security غامضاً حتى الأربعينيات من هذا القرن ، بالرغم من أنه عرف بصورة أو بأخرى عند قدماء المصريين والرومان والفرس ، وجاء الإسلام ليوضح هذه الرعاية عن طريق الإحسان والزكاة والنفقات ومصاريف بيت المال . [١١٨]

ثم صدر قانون الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٥م ليهتم بالأسر والفقراء المعوزين من خلال برامج وخدمات مادية وعينية متعددة ..، وقد تم تعديل هذا القانون بعد ذلك عام ١٩٣٩م . [١١٩] وفي عام ١٩٤٨م أقرت الأمم المتحدة بأن لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته ، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الضرورية ، وله الحق في ما يؤمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه . [١٢٠] ومنذ ذلك الحين بدأت القوانين المنظمة للعمل في برامج الضمان الاجتماعي تتطور في مصر وفق مجموعة من القوانين والقرارات المتعاقبة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

صدور قانون ١٢ لسنة ١٩٩٦م (قانون الطفل الأقل من ١٨ عام) ، ثم قانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٠م ، والذي **حدد خدماته في شكل معاشات شهرية** : للأولاد المعالين والأيتام والأرامل والمطلقات والعاجزين والشيوخ وأسر المسجونين لأكثر من (٣) سنوات والعوانس وأولاد المطلقة ، و**المساعدات :** مساعدات شهرية لأسرة المسجون من (٣) شهور لأقل من (٣) سنوات ، والحامل والرضيع وحالات العجز الجزئي وحالات المرض والهجر ، **بالإضافة إلى مساعدات الدفعة الواحدة ، ومساعدات الكوارث والنكبات العامة.** [١٢١] ثم قانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م والذي تم العمل به في ٢٠١٢/٧/١م ، ويقدم هذا القانون نفس الخدمات الخاصة بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٠م مع بعض نقاط الاختلاف . [١٢٢] ثم القرار رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٢م ، وهذا ابتداء من ٢٠١٢/٧/١م . [١٢٣] ثم صدر القرار الوزاري رقم (١٠٠) بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣م ليقوم بتعديل بعض الأحكام المنفذة الصادرة بالقانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م . [١٢٤]

كما صدر أيضاً قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦م ، وقد استبدل الفقرة الثانية الواردة بالقرار الوزاري رقم (١٠٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣م بالنص التالي: **الفرد الفقير** : هوكل شخص فقير ممن تنطبق عليه شروط استحقاق المساعدة الضمانية وهم (الأيتام وأولاد المطلقة – الأرملة أو المطلقة – الشيخ – البنت التي بلغت سن (٥٠) سنة – الفرد العاجز – الطفل المعاق – مهجورة العائل – زوجة المسجون لمدة لا تقل عن ستة أشهر) . [١٢٥] ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٤م من خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٦م والذي تم فيه في المادة الأولى استبدال مسمى معاش الضمان الاجتماعي لمسمى المساعدة الشهرية الضمانية ورفع قيمتها اعتباراً من شهر يناير ٢٠١٤م بنسبة (٥٠%) مع كسر الجنيه . وفي المادة الثانية أن يكون استحقاق المساعدة الشهرية الضمانية الذي يصرف تطبيقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م على النحو التالي : قيمة المساعدة تساوي (٣٢٣ جنيه) للأسرة المكونة من فرد واحد ، والقيمة (٣٦٠ جنيه) للأسرة المكونة من فردين ، والقيمة (٤١٣ جنيه) للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد ، والقيمة (٤٦٠ جنيه) للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر . [١٢٦]

كما جاء قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم (٢٠٩) صادر بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٩م والذي استبدل في مادته الأولى تعريف الأسرة الوارد في المادة الثانية من الباب الأول ، وتعريف الفرد الفقير الوارد في المادة الرابعة من الباب الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م بالنص التالي : **الأسرة** : كل مجموعة مكونة من زوج وزوجة أو أكثر وأبناء قصر أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحدة ولو اختلفت محال الإقامة . **والفرد الفقير**: يعتبر الفرد في حالة فقر إذا لم يكن قادراً على تلبية احتياجاته الأساسية اللازمة لاستمرار بقائه والتي تضمن له العيش بأمان وكرامة وممن ينطبق عليهم **شروط استحقاق** المساعدة الضمانية الشهرية وهم (الأيتام وأولاد المطلقة إذا توفيت أو تزوجت أو سجنت – الأرملة أو المطلقة – المسن/ المسنة – البنت التي بلغت سن (٥٠) عاماً ولم يسبق لها الزواج – الفرد العاجز – الطفل المعاق – مهجورة العائل – زوجة / ابن / ابنة المسجون . [١٢٧]

وأخيراً فقد جاء بالتعديلات الدستورية الجديدة في مادة (١٧) تنص على أنه لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي ، بما يضمن له حياة كريمة ، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته ، في حالات العجز عن العمل والشيخوخة و البطالة ، والمادة (٧٩) تؤكد على أن لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ ، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. بما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام . [١٢٨]

كما يمكن توضيح تدرج زيادة المعاشات الضمانية فيما يلي :

جدول رقم (٢)

يوضح تدرج زيادة المعاشات الضمانية إعتباراً من ١٩٩١/٧/١م حتى ٢٠١٤/١/١م(*) *

الفئة	عدد أفراد الأسرة	القانون ٣٠ لسنة٧٧ قيمة المعاش بالجنيه	ق ١٦ لسنة ٩١ بالجنية	ق ٣٣ لسنة٩٢ بالجنيه	ق ١٧٧ لسنة ٩٣ بالجنيه	ق ٢٠٦ لسنة ٩٤ بالجنية	ق ٣٦ لسنة ٩٥ بالجنيه	ق ٨٨ لسنة ٩٦ بالجنيه	ق ٨٥ لسنة ٩٧ بالجنيه	ق ٩٣ لسنة ٩٨ بالجنيه	ق ٣٣ لسنة ٩٩ بالجنيه	ق ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ بالجنيه
اليتيم أولاد المطلقة التي توفيت أو تزوجت أو سجنت	١	٢.٠٠	٣	٤	٥	٦	٨	١٠	١٣	١٥	٢٧	٥٠
	٢	٣.٧٥	٦	٨	٩	١١	١٤	١٨	٢٣	٢٦	٣٩	٥٥
	٣	٥.٠٠	٩	١١	١٣	١٦	٢٠	٢٥	٣٣	٣٦	٥٠	٦٠
	٤	٦.٢٥	١٣	١٥	١٧	٢١	٢٦	٣٣	٤٢	٤٧	٦٣	٧٠
		٧.٥٠										
الأرملة المطلقة البنت التي بلغت سن ٥٠ ولم تتزوج أسرة المسجون لمدة لا تقل عن ٣ سنوات	١	٣.٠٠	٥	٦	٧	٩	١١	١٤	١٨	٢٠	٣٣	٥٠
	٢	٥.٠٠	٧	٩	١٠	١٢	١٥	١٩	٢٤	٢٧	٤٠	٥٥
	٣	٦.٢٥	٩	١١	١٣	١٦	٢٠	٢٥	٣٣	٣٦	٥٠	٦٠
	٤	٦.٨٨	١٣	١٥	١٧	٢١	٢٦	٣٣	٤٢	٤٧	٦٢	٧٠
		٧.٥٠										
العاجز الشيخ	١	٣.٧٥	٦	٨	٩	١١	١٤	١٨	٢٣	٢٦	٣٩	٥٠
	٢	٥.٠٠	٨	١٠	١١	١٤	١٧	٢٢	٢٨	٣١	٤٥	٥٥
	٣	٦.٢٥	٩	١١	١٣	١٦	٢٠	٢٥	٣٣	٣٦	٥٠	٦٠
	٤	٦.٨٨	١٣	١٥	١٧	٢١	٢٦	٣٣	٤٢	٤٧	٦٢	٧٠
		٧.٥٠										

الفئة	عدد أفراد الأسرة	قرار وزاري رقم ١١٤٠ إعتباراً من ٢٠٠٥/٧/١	قرار وزاري رقم ١٦١٣ اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١	قرار وزاري رقم ١٣٩ اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١	قرار وزاري رقم ٥٢٤ اعتباراً من ٢٠١٠/١/١	قرار وزاري رقم ٣٠٤ اعتباراً من ٢٠١١/٤/١	قرار وزاري رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٢ اعتباراً من ٢٠١٢/١/١	قرار وزاري رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٢ اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١	قرار وزاري رقم ٣٧٥ لسنة ٢٠١٤ اعتباراً من ٢٠١٤/١/١
يتيم – أولاد مطلقات – شيخ – أرملة – مطلقة – بنت بلغت – أسرة مسجون – عجز	١	٦٠.٠٠	٧٠	٧٠ + ١٥	١١٠	١٣٠	١٤٥	٢١٥	٣٢٣
	٢	٦٥.٠٠	٨٠	٨٠ +٢٠	١٢٥	١٤٥	١٦٠	٢٤٠	٣٦٠
	٣	٧٠.٠٠	٩٠	٩٠ + ٢٠	١٤٠	١٦٥	١٨٥	٢٧٥	٤١٣
	٤	٨٠.٠٠	١٠٠	١٠٠ + ٢٠	١٦٠	١٨٥	٢٠٥	٣٠٠	٤٥٠

(*)جدول حصلت عليه الباحثة من مديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم .

ومن خلال ما سبق يمكن القول : أن هناك رغبة من قبل المسئولين عن هذه المساعدات الشهرية الضمانية في زيادة قيمتها تباعاً ولكن في حدود الإمكانيات المالية للدولة ، ولكن هل هذه الزيادات تتطابق واحتياجات المستفيدين ؟ بل هل تتناسب واحتياجاتهم الغذائية فقط كهدف متواضع للغاية (وذلك وفق المواصفات المطلوبة) ؟

وفيما يلي توضيح الحدود الدنيا للحاجات الغذائية ، والتي إذا نقصت سواء من حيث الكميات أو الأنواع الغذائية عن الحدود الموضحة ، تعرض الإنسان لبعض المشكلات الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية ... إلخ .

٣ - الحاجات الغذائية اللازمة لصحة وسلامة الجسم :

يجب أن تغطي الوجبة الواحدة حاجات الجسم الأساسية من العناصر المعدنية والفيتامينات حتى نتفادى ظهور أية أمراض نتيجة نقص المعادن والفيتامينات ... وهناك بعض التقسيمات الشائعة للمجموعات الغذائية ، وهذه التقسيمات في أساسها تعتمد على تشابه الأغذية داخل كل مجموعة في محتواها من البروتينات أو الكربوهيدرات أو الدهون أو الفيتامينات والعناصر المعدنية ، بحيث يعتبر كل مصدر غذائي في المجموعة الغذائية مؤدياً لوظيفة معينة ومؤدياً ايضاً دوراً خاصاً في تغذية الإنسان.(١٢٩)

وفيما يلي تعرض الباحثة لبعضٍ من هذه المجموعات وفوائدها :

أ) مجموعة البروتينات : مصادر البروتين في الغذاء هي : **مصادر حيوانية ومصادر نباتية :** والبروتينات الموجودة في اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى هي بروتينات كاملة ، أي أنها تحتوي على جميع الأحماض الأمينية التي لا يستطيع الجسم صنعها بنفسه . أما البروتينات النباتية فهي بروتينات غير كاملة . ومن المهم أن يحصل الجسم على كمية كافية من بروتينات الألبان ، كما أن الإنسان في حاجة إلى تناول البروتينات يومياً ، لأن أجسامنا لا تخزنها مثلما تخزن الدهون أو الكربوهيدرات . (١٣٠)

ب) مجموعة الكربوهيدرات : وتنقسم الكربوهيدرات إلى : **سكريات ونشويات** يجب أن تمثل المواد الكربوهيدراتية من (٥٣ – ٦٠ %) من مجموع السعرات الكلية المطلوبة ، كما أن الشخص العادي تكون حاجاته الطبيعية من الكربوهيدرات بما لا يقل بأي حال من الأحوال عن (١٠٠ – ١٥٠) جم وإلا تعرض الشخص للإصابة بالمضاعفات . (١٣١) ومن الجدير بالذكر أن الحاجات اليومية من السكر غير محددة وتتوقف تبعاً لإجمالي حاجات الشخص اليومية من السعرات الحرارية .(١٣٢)

ج) مجموعة الخضروات والفواكه : الخضر الورقية والخضروات الصفراء والحمراء نيئة أو مطهية والموالح والفاكهة : وهذه المجموعة وضعت لضمان الحصول على كمية مناسبة من فيتامين (أ) ولضمان أيضاً الحصول على فيتامين (ج) عندما تؤكل طازجة ونيئة وكذلك الحديد والكالسيوم والألياف ، ولضمان الحصول على كمية مناسبة من الألياف وبقية الأملاح والفيتامينات . (١٣٣)

د) مجموعة الدهون : الدهون هي جزء أساسي من النظام الغذائي ، ولذلك فالوجبات الخالية – تماماً – من الدهون أمر غير صحي ، ويمكن أن تؤدي إلى نقص في مستويات الأحماض الدهنية الأساسية.(١٣٤)

وفيما يلي جدول رقم (٣) وهو يوضح الحاجات الغذائية مقسمة في أربع مجموعات من الأطعمة ومحدد بها الحد الأدنى من الحاجات اليومية منها للفرد : (١٣٥) وهي الحدود الدنيا من الحاجات الغذائية التي استخدمتها الباحثة في حساب خط الفقر الأدنى (خط فقر الغذاء) :

نوع المجموعة الغذائية	الحد الأدنى للحاجات الغذائية اليومية للفرد
١ – مجموعة اللبن ومنتجاته : (ويطلق عليها مجموعة البناء)	البالغون = ٢ كوب ، (الكوب = ٢٥٠جم) ، الأطفال = ٢ – ٣ كوب ، المراهقون والحوامل = ٣ – ٤ كوب ، المرضع = ٤ كوب ، (كوب اللبن = ٦٠ جم جبن لين = ٥٠ جم جبن جاف = كوب زبادي كبير) .
٢ – مجموعة الأطعمة البروتينية : (ويطلق عليها مجموعة البناء أيضاً)	لحوم : من ١٠٠ : ١٥٠ جم لحوم أو طيور أو أسماك مشفية على أن تقدم الأسماك مرة أسبوعياً على الأقل . بيض : بيضة واحدة كبيرة يومياً أو ٤ بيضات في الأسبوع على الأقل . بقول : ٧٥% من فنجان بقول مطهية مرة يومياً ، (فول – فاصوليا بيضاء – لوبيا جافة)
٣ – مجموعة الخضر : (ويطلق عليها مجموعة الوقاية) والفاكهة : والموالح :	من ١٥٠ : ٢٠٠ جم خضر مطهية ونيئة في اليوم تختار الخضر الصفراء والداكنة الخُضرة مرتين في الأسبوع وتختار الخضر الورقية مرتين في الأسبوع . من ١٥٠ – ٢٠٠ جم مرة يومياً (برتقالة – أو ٣ ليمونات – أو ٢ حبة جوافة مرة يومياً) .
٤ – مجموعة الحبوب : (ويطلق عليها مجموعة الطاقة) الدهون : السكريات :	خبز ٦٠ جم (نصف رغيف بلدي) ٣ مرات يومياً بالإضافة إلى أرز أو مكرونة ٦٠ جم (٧٥% فنجان مطهي) مرة يومياً ، والمجموع (٤ مرات يومياً) . ٣٠% من مجموع احتياجات الفرد من السعرات اليومية بحيث لا تقل عن ٢٠ جم ولا تزيد عن ١٠٠ جم في اليوم . تكملة احتياجات الفرد اليومية من السعرات .

ومن خلال الجدول السابق يتضح الحد الأدنى اليومي من الأربع مجموعات الغذائية – والتي تم توضيح أهمية كل منها – والتي يجب إشباعها ، وإلا تعرض الإنسان لمشكلات عدة إذا انتقصه حقه في ذلك عدم امتلاكه للدخل الكافي لشراء الغذاء .

٤ – تحديد خط الفقر الأدنى أو خط الفقر المدقع (خط فقر الغذاء) :

يقوم على تقدير نفقات الأسر المعيشية التي يتساوى إجمالي نفقاتها مع خط فقر الطعام ، بما في ذلك نفقات الطعام الذي يحصلون عليه بدون شراء . إذاً فخط الفقر الأدنى هو تكلفة الحزمة الغذائية... وهوما يسمى بخط الفقر الغذائي . (١٣٦)

وهو الحالة التي يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله ، الوصول بالكاد إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود

معينة ، ... وبذلك يظهر أثر الارتقاء العالمي في أسعار الغذاء على المستهلكين محدودي الدخل . (١٣٧)

وتتحدد خطوط الفقر الوطنية في البلدان النامية باستخدام طريقة الفقر الغذائي . كما تبين هذه الخطوط عدم كفاية الموارد الاقتصادية للأسر لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا . (١٣٨)

وفي مصر أيضاً تتحدد قيمة خط الفقر المدقع بالجنيه المصري وذلك لسلة من الأغذية . (١٣٩) حيث يتم تحديدها من وجبة مثالية لا تكتفي بتزويد الفرد بالسعرات اللازمة فقط ، بل تلبي المتطلبات الغذائية الأخرى ، وفي الواقع توجد كثير من المواد الغذائية التي تلبي الحاجات ، ولكن اختيارها يتوقف على العديد من العوامل الأخرى التي لا تتعلق فقط بالغذاء بل بالأسعار الملائمة وما إلى ذلك . وتختلف هذه الحاجات الغذائية لكل أسرة على حدة ، فطبقاً لموقعها وحجمها وتكوينها العمري والنوعي يتم تحديد خط الفقر الخاص بها . وباستخدام هذه الوسيلة يتم إعطاء وزن مختلف لكل فرد من أفراد الأسرة تبعاً لعمره ونوعه ، ومن ناحية أخرى يتم أخذ اقتصاديات الحجم في الاعتبار ، فخط الفقر بالنسبة لأسرة بها شخص مسن يختلف عن خط الفقر بالنسبة لأسرة بها ذكر بالغ ، حتى وإن كانت الأسرتان في نفس المكان الجغرافي . ويؤخذ أيضاً في الاعتبار أن وجود ذكرين بالغين في الأسرة الواحدة لا يعني ارتفاع خط الفقر بمقدار الضعف ، نتيجة لاقتصاديات الحجم . أما الاختلافات في خطوط الفقر فتعكس تفاوت أسعار السلع الغذائية بالنسبة للأقاليم المختلفة . على أنها تشمل أيضاً تفاوت مكونات الأسر وتفضيلاتهم الاستهلاكية من حيث السلع الغذائية . ومن ثم تأخذ اقتصاديات أو وفورات الحجم في الاعتبار . (١٤٠)

ثامناً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة :** تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية والتي ينصب اهتمامها على قياس كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية .

٢- **المنهج المستخدم :** تستخدم هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه ، المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية للمستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية ، والمسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات الضمان الاجتماعي بإدارة بندر الفيوم .

٣ - **أدوات الدراسة :** تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي :

أ) أدوات جمع البيانات :

- **استمارة قياس :** كفاية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية من وجهة نظر المستفيدين.
- **دليل مقابلة :** للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات الضمان الاجتماعي وإدارة بندر الفيوم .
- **مقياس خط الفقر المدقع (خط الفقر الغذائي) :** لمدينة الفيوم في الفترة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م.

ب) أدوات تحليل البيانات (المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة سواء الوصفية والتحليلية) : حيث استخدمت الباحثة مجموعة من الاختبارات الإحصائية خلال الدراسة وشملت: (المتوسط الحسابي – معامل الارتباط (بيرسون) – معامل الارتباط (سبيرمان) – اختبار ت – تحليل التباين الأحادي – الوزن المرجح – القوة النسبية – النسب المئوية – التكرار النسبي) .

وفيما يلي توضيح طريقة تصميم تلك الأدوات : قامت الباحثة بإعداد الأدوات على النحو التالي :

الأداة الأولى : استمارة القياس المطبقة على مستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية :

- **مرحلة جمع العبارات لأدوات الدراسة :**

بعد الإطلاع على الجزء النظري الخاص بالدراسة والإطلاع على االمقاييس والاستمارات المتشابهة كونت الباحثة الاستمارة في صورتها الأولية كالآتي :

البعد الأول : كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكمية وتضمن (١١)عبارة

البعد الثاني: كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكيفية وتضمن (١٣) عبارة

البعد الثالث:التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (١٢) عبارة .

البعد الرابع : الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (١٣) عبارة.

البعد الخامس : مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (١١) عبارة .

- **مرحلة قياس صدق أدوات الدراسة :**
  - **الصدق الظاهري :**

بعد أن قامت الباحثة بإعداد الاستمارة في صورتها الأولية قامت بعرضها على بعض المحكمين من السادة الأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعي وعددهم (٦) وتم تحكيم الاستمارة من حيث : ارتباط كل عبارة بالبعد المراد قياسه ، وسلامة صياغة العبارة ، ووضوح العبارة وحذف أي عبارة غير مناسبة أو غير مرتبطة بالمؤشر وإضافة بعض العبارات التي يرونها مناسبة .

وقد قامت الباحثة نتيجة لهذا التحكيم بحذف العبارات التي لم يتم الاتفاق عليها بنسبة (٨٠%) من قبل المحكمين ، كما تم إضافة بعض العبارات الأخرى ، وإعادة صياغة بعض العبارات ، وبذلك أصبحت الاستمارة في صورتها النهائية كما يلي :

البعد الأول : الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية وتضمن (١٠)عبارات .

البعد الثاني : الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية وتضمن (١٢) عبارة.

البعد الثالث: التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (١٢) عبارة.

البعد الرابع : الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (١٣) عبارة

البعد الخامس : مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الشهرية الضمانية وتضمن (٨) عبارات .

وقد وضعت الباحثة تدرجاً ثلاثياً لتصحيح الاستمارة حيث تم وضع أوزان للاستجابات كالتالي :

- في حالة العبارات الإيجابية كانت أوزانها كالتالي: نعم (٣) ، إلى حد ما (٢) ، لا (١) .
- في حالة العبارات السلبية كانت أوزانها كالتالي : نعم (١) ، إلى حد ما (٢) ، لا (٣) .

كما أنه وفقاً للاستمارة ثلاثية الاستجابات تصبح مستويات القوة النسبية للعبارات والأبعاد كالتالي : (من ١ : ٣٣.٣٣% ضعيف) ، و(من ٣٣.٣٤ : ٦٦.٦٦% متوسط) ، و(من ٦٦.٦٧ : ١٠٠% قوي) .

- **صدق المحتوى :**

معنى صدق المحتوى مدى تمثيل بنود الأداة للمحتوى المراد قياسه. وللتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين أبعاد الاستبانة بعضها ببعض وارتباطها بالمجموع الكلى ، وكذلك حساب معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والعلاقة بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة.

جدول رقم (٤)

يوضح المصفوفة الارتباطية بين ابعاد الاستمارة والمجموع الكلى

الأبعاد	المجموع الكلى
الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	٠.٧٢**
الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	٠.٦٠**
التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	٠.٨٠**
الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	٠.٣٨**
مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	٠.٣٧**

** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد الاستمارة ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠.٠١) . وهذا يؤكد أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

- **مرحلة قياس ثبات أدوات الدراسة :**
  - **الثبات بإعادة التطبيق :** باستخدام طريقة إعادة التطبيق على عدد (١٠) مفردة بعد أسبوعين على المحاور الخمسة وحساب معامل ارتباط الرتب (لسبيرمان) بين التطبيق الأول والثاني وكان معامل الثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح معاملات ثبات مؤشرات المقياس باستخدام طريقة إعادة التطبيق (ن = ١٠)

الأبعاد	معامل الثبات
الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية	٠.٩٤
الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية	٠.٩٥
التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	٠.٨٩
الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	٠.٩٦
مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	٠.٩٤
المقياس ككل	٠.٩٤

وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول السابق (٤) يتضح أن معامل ثبات بالنسبة لمحاور الاستمارة والمجموع الكلي مرتفعة. وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي .

ويدل معامل الثبات الموضح بالجدول السابق على مدى ما يتمتع به المقياس من درجة عالية من الثبات ، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجه .

وكذلك فيما يخص الأداة الثانية وهي دليل المقابلة المطبق على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية بإدارة الفيوم فقد تم تطبيق نفس الخطوات عليها لقياس الصدق الظاهري لها.

أما فيما يخص الأداة الثالثة : فتم التطبيق على الجدول المعياري للحاجات الغذائية رقم (٢) وفقاً للأسعار المتاحة في فترة تطبيق المقياس .

٤ - مجالات الدراسة :

أ) المجال المكاني : تم اختيار الباحثة لإدارة الفيوم لتطبيق الدراسة ، **وذلك للأسباب التالية :**

* أن إدارة الفيوم هي ثاني إدارات مديرية الفيوم من حيث عدد المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية .

* نظراً لقرب إدارة الفيوم مما يحقق مبدأ معايشة الباحثة للمبحوثين .

* نظراً لترحيب إدارة الفيوم بتطبيق الدراسة بها . وذلك وفق الجدول (٦) .

جدول رقم (٦)

يوضح بيانات صرف المساعدات الشهرية الضمانية لكل إدارات مديرية الفيوم عن شهر فبراير ٢٠١٦م.

(١٤١)

م	اسم الإدارة	عدد الحالات
١	إدارة أبشواي	٧٣٢٨
٢	إدارة إطسا	١٢٣٥٠
٣	إدارة الفيوم	٨٨١٩
٤	إدارة سنورس	٨٣٠٦
٥	إدارة طامية	٤٩٤١
٦	إدارة يوسف الصديق	٦٦٧٩

ثم قامت الباحثة بتطبيق دراستها على **وحدة إدارة الفيوم – بندر رابع ، وذلك وفق المبررات التالية :**

* أنها أكبر الإدارات عدداً من حيث عدد المستفيدين من البرنامج .
* أنها لا تتعارض مع أهداف وطبيعة الدراسة ، وذلك وفقاً للجدول رقم (٧) .

جدول (٧)

يوضح بيانات صرف المساعدات الشهرية الضمانية لكل وحدات إدارة الفيوم – مدينة الفيوم عن شهر مارس ٢٠١٦م . (١٤٢)

م	اسم الإدارة	عدد الحالات
١	وحدة إدارة الفيوم – بندر أول	٥١٣
٢	وحدة إدارة الفيوم – بندر ثاني	٤٣٥
٣	وحدة إدارة الفيوم – بندر ثالث	٩٠
٤	وحدة إدارة الفيوم – بندر رابع	١٥٧٣
٥	وحدة إدارة الفيوم – بندر خامس	٢٠٤
٦	وحدة إدارة الفيوم – بندر سادس	٧٢٤

ب) المجال البشري :

- عينة من المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية قوامها (٣٩٩) من إطـــار المعاينـــة (١٥٧٣) وذلك بنسبة ممثلة وهي (٢٥.٤%) وذلك وفقاً للمعادلة (١٤٣) :

$$n = \left(\frac{\sigma\hat{}}{\sigma\bar{X}} \right)^2$$

- حصر شامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات الضمان الاجتماعي بإدارة بندر الفيوم وعددهم (١٣) مفردة .

ج) المجال الزمني : فترة جمع البيانات في الفترة من ٢٠١٦/١٠/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م.

تاسعاً : ١ – خصائص عينة الدراسة من مستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية :

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة ، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة كالتالى:

جدول (٨)

يوضح خصائص عينة الدراسة (ن=٣٩٩)

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع	ذكر	١١٩	٢٩.٨	السن	أقل من ٢٥ عام	٤٣	١٠.٧
	أنثي	٢٨٠	٧٠.٢		٢٥ ـــــــ أقل من ٣٥ عام	٦٣	١٥.٨
	المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠		٣٥ ـــــــ أقل من ٤٥ عام	٤٦	١١.٥
الحالة الاجتماعية	أعزب	٥٥	١٣.٨		٤٥ ـــــــ أقل من ٥٥ عام	٦٧	١٦.٨
	متزوج	٨٣	٢٠.٨		٥٥ ـــــــ أقل من ٦٥ عام	٨٨	٢٢.١
	مطلق	١١٣	٢٨.٣		٦٥ عام فأكثر	٩٢	٢٣.١
	أرمل	١٤٨	٣٧.١		المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠
	المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠	الحالة التعليمية	أمي	٣١٧	٧٩.٤
الفئة التي ينتمي إليها المستحق للمساعدة الشهرية الضمانية	أيتام وأولاد المطلقة إذا توفيت أو تزوجت أو سجنت	٤	١.٠		يقرأ ويكتب	٤١	١٠.٣
	أرملة أو مطلقة حتى تاريخه	١٨٧	٤٦.٩		مؤهل أقل من متوسط	٤	١.٠
	مسن أو مسنة	٩٧	٢٤.٣		مؤهل متوسط	٣٣	٨.٣
	بنت بلغت ٥٠عاما ولم يسبق لها الزواج وليس لها دخل حتى تاريخه	–	–		مؤهل فوق المتوسط	٤	١.٠

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)	المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
	حالة عجز	٨٥	٢١.٣		المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠
	طفل معاق	٢١	٥.٣	عدد سنوات الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	أقل من ١٠ سنوات	٢٨٢	٧٠.٧
	مهجورة العائل حتى تاريخه	–	–		من ١٠ أقل من ٢٠سنة	٧٢	١٨.٠
	زوجة / ابن / ابنة المسجون لمدة لا تقل عن ستة أشهر حتى تاريخه	٥	١.٢		من٢٠ أقل من ٣٠ سنة	٣٥	٨.٨
	المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠		من ٣٠ أقل من ٤٠ سنة	١٠	٢.٥
عدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية	فرد واحد	١٩١	٤٧.٩		المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠
	فردان	١١٤	٢٨.٦	متوسط الدخل الشهري للأسرة	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	٤٤.٩
	ثلاثة أفراد	٤٦	١١.٥		من٣٥٠– أقل من ٤٠٠جنيه	٨١	٢٠.٣
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	١٢.٠		من٤٠٠– أقل من٤٥٠ جنيه	٥٠	١٢.٥
	المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠		من٤٥٠– أقل من٥٠٠جنيه	٤٠	١٠.٠
عدد الوجبات التي تتناولها الأسرة خلال اليوم	وجبة واحدة	١	٠.٣		من٥٠٠ – أقل من٥٥٠جنيه	٢٣	٥.٨
	وجبتان	١٢٨	٣٢.٠٠		من٥٥٠– أقل من٦٠٠ جنيه	١٦	٤.٠
	ثلاث وجبات	٢٧٠	٦٧.٧		من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	٢.٥
	المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠		المجموع	٣٩٩	١٠٠.٠

يوضح الجدول السابق (٨) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية التى تناولتها الدراسة الحالية ، حيث يتبين أنه جاء في المركز الأول من حيث **النوع** (الإناث) وذلك بنسبة (٧٠.٢%) بالمقارنة بنسبة (الذكور) وهي (٢٩.٨%) والتي شغلت المركز الثاني ، وترى الباحثة أن ذلك نظرًا لاستهداف برنامج المساعدات الشهرية الضمانية لأكثر من فئة من الإناث مثل الأرامل ، والبنت التي بلغت (٥٠) عاماً ولم تتزوج..إلخ . ولعل ذلك يؤكد استهداف البرنامج لأفقر الفئات وهي المرأة.

أما من حيث **السن** فكانت الفئة العمرية من (٦٥ عام فأكثر) تحتل المركز الأول وذلك بنسبة (٢٣.١%) وبالمقابل كانت فئة (أقل من ٢٥عام) في المركز الأخير وذلك بنسبة (١٠.٧%) . ومن حيث **الحالة الاجتماعية** فكانت فئة (الأرامل) في المركز الأول بين فئات المستفيدين من البرنامج وذلك بنسبة (٣٧.١%) ، وترجع الباحثة ذلك إلى أنه قد يعود ذلك إلى زيادة معدل الوفيات بين الفقراء ، بخلاف فئة (أعزب) كانت في المركز الأخير وذلك بنسبة (١٣.٨%) . وفي **الحالة التعليمية** فكانت

معظم مفردات العينة متركزة في فئة (أمي) وذلك بنسبة (٧٩.٤%) ولذا فقد احتلت المركز الأول ، بينما كانت أقل الفئات تضمناً لمفردات العينة هي فئة (مؤهل فوق متوسط) وذلك بنسبة (١%) وهي في المركز الأخير ، وذلك يوضح أن العلاقة بين الحالة التعليمية والفقر هي علاقة عكسية ، حيث أنه يستهدف أقل الفئات تمكيناً في المجتمع وهم فاقدي التعليم . وكذلك من حيث **الفئة التي ينتمي إليها المستحق للمساعدة الشهرية الضمانية** فاحتلت فئة (الأرملة أو المطلقة) المركز الأول وذلك بنسبة (٤٦.٩%) ، بينما كانت فئة (الأيتام وأولاد المطلقة إذا توفيت أو تزوجت أو سجنت) في المركز الأخير وذلك بنسبة (١%) ، وكذلك خلت فئة (بنت بلغت (٥٠) عاماً ولم يسبق لها الزواج وليس لها دخل حتى تاريخه) وكذلك (مهجورة العائل حتى تاريخه) من أي من مفردات العينة . وكذلك يتضح من الجدول السابق أن أغلب مفردات العينة **تستفيد من الخدمة** من (أقل من (١٠) سنوات) وذلك بنسبة (٧٠.٧%) ولذا فهي تحتل المركز الأول ، بينما كانت في المركز الأخير الفئة (من ٣٠ إلى ٤٠ سنة) وذلك بنسبة (٢.٥%) . أما من حيث **عدد أفراد الأسرة** المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية فكان في المركز الأول الأسر التي تتكون من (فرد واحد) فقط في الأسرة وذلك بنسبة (٤٧.٩%) ، بينما كانت فئة الأسرة المكونة (ثلاثة أفراد) في المركز الأخير وذلك بنسبة (١١.٥%) . ومن حيث **متوسط الدخل الشهري للأسرة** فاحتلت المركز الأول الأسر التي متوسط دخلها (أقل من ٣٥٠جنيه مصري) بنسبة (٤٤.٩%) ، بينما احتلت الأسر التي متوسط دخلها هو (من ٦٠٠ جنيه فأكثر) المركز الأخير بنسبة (٢.٥%) ، وذلك يوضح مدى الفقر المدقع الذي يعيشون فيه حيث أننا في دولة يعترف فيها القضاء بأن الحد الأدنى للمعيشة الكريمة للأسرة هو (١٢٠٠ جنيه مصري) بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من الآراء تجزم بأن هذا الحد الأدنى لم يعد كافياً في هذه الآونة . ومن حيث **عدد الوجبات التي تتناولها الأسرة خلال اليوم** فقد اتضح من الجدول أيضاً أن أغلب مفردات العينة تتناول (ثلاث وجبات) وذلك بنسبة (٦٧.٧%) وهذا في المركز الأول ، وذلك يستثير فضول الباحثة حول مدى الإشباع الكمي والكيفي لهذه الوجبات خاصةً مع هذا الدخل المتدني وفي ظل الأسعار الحالية المرتفعة ، بينما أن هناك نسبة (٣٠.٠%) تتناول (وجبة واحدة) وذلك في المركز الأخير ، إلا أن أغلب هؤلاء يتناولون وجبة واحدة نظراً لظروفهم المرضية والتي تستلزم ذلك . بالإضافة لوجود نسبة (٣٢%) يتناولون (وجبتين فقط) توفيراً للإنفاق (وذلك وفق ملاحظات المبحوثين التي كانت تتلقاها الباحثة أثناء جمع البيانات ميدانياً). **وقد اختلفت نتائج هذا الجدول مع نتائج الدراسات التالية كما يلي :** دراسة "**سحر مجدي إمام علي**" [١٤٤] حيث أنها أوضحت أن فئة العجز هي أعلى نسبة الفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي ، وقد يدل ذلك على ارتفاع نسبة حالات العجز بين الفقراء. ودراسة "**أميرة محمد محمود فايد**" [١٤٥] حيث أكدت على أن مستوى فاعلية شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم حقوق التأمين والضمان الاجتماعي والعمل للفئات الفقيرة لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين (النوع ، السن ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي).

٢ - **خصائص مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم :** حيث يتم توضيح الخصائص المرتبطة بالعاملين بالوحدات الاجتماعية فيما يلي :

جدول (٩)

يوضح الخصائص الديموجرافية المرتبطة بالعاملين بالوحدات الاجتماعية (ن = ١٣)

المتغيرات الديموجرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية %	الترتيب
النوع	ذكر	٢	١٥.٤	٢
	أنثى	١١	٨٤.٦	١
المجموع		١٣	%١٠٠	
مدة الخبرة في العمل داخل إدارة الضمان الاجتماعي	أقل من خمس سنوات	٤	٣٠.٨	٢
	أقل من خمس عشرة سنة	٣	٢٣.١	٣
	خمس عشرة سنة فأكثر	٦	٤٦.١	١
المجموع		١٣	%١٠٠	

ويتضح من الجدول السابق (٩) أنه من حيث **النوع** فأغلب الأخصائيين الاجتماعيين المبحوثين من الإناث وذلك بنسبة (٨٤.٦%) ، في مقابل نسبة (١٥.٤%) من الذكور. بينما من حيث **مدة الخبرة في العمل داخل إدارات الضمان الاجتماعي** فكانت المدة (من خمس عشرة سنة فأكثر) في المركز الأول بنسبة (٤٦.١%) ، وذلك يعني توفر الخبرة المهنية في أغلب فريق العمل داخل الإدارات الضمانية في إدارة بندر الفيوم ، بينما كانت المدة (الأقل من خمس عشرة سنة) في المركز الأخير .

عاشراً : نتائج الدراسة وفقاً لتساؤلاتها :

١ - **النتائج الخاصة بالتساؤل الأول ومفاده : ما هو خط الفقر الأدنى المقاس ميدانياً لمدينة الفيوم في الفترة من ٢٠١٦/١١/٢٧م إلى ٢٠١٦/١٢/١٧م .**

جدول (١٠)

يوضح تقدير خط الفقر المدقع (خط الفقر الغذائي) لمدينة الفيوم (*)

م	اسم المجموعة الغذائية	نوع السلعة	سعر (١) كجم مقدراً بالجنيه المصري	متوسط سعر السلعة بالجنيه المصري لكل(كجم)	الحد الأدنى من الاحتياج اليومي وفقاً للمعايير المعروضة بالجدول(٤)	القيمة السعرية للاحتياج اليومي للفرد الواحد مقدراً بالجنيه المصري	متوسط القيمة السعرية للاحتياجات اليومية من الغذاء مقدراً بالجنيه المصري
١	مجموعة الألبان ومنتجاتها	لبن حليب	٦ – ٦.٥	٦.٢٥	٢ كوب = ٥٠٠ جم	٣.١٢٥	١.٣
		جبن قريش	٨ – ١٠	٩	٥٠جم	٠.٤٥	
		لبن رايب	٨ – ١٠	٩	٦٠ جم	٠.٥٤	
		جبن أبيض	٢٠ – ٢٢	٢١	٥٠ جم	١.٠٥	
٢	الأطعمة البروتينية ا) بروتين حيواني	لحم	٨٥ – ٩٠	٨٧.٥	١٠٠ جم لحم "مشفي" أي مراعاة أن الفراخ والسمك يعد ضعف القيمة المكتوبة	٨.٧٥	٥.٧
		دجاج	٢٤ – ٢٨	٢٦		٥.٢	
		سمك	١٢ – ٢٠	١٦		٣.٢	
		بيض	١	١	٤ بيضة أسبوعياً أو بيضة يومياً	٠.٨	٠.٨
	ب)بروتين نباتي	فول مدمس	٩ – ١٤	١١.٥	للمجموعة كاملة ٤/٣ فنجان مطهي قدرته الباحثة بحوالي ١٦/١	٠.٧	١.١٢٥
		فاصولياء جافة	١٨ – ٢٤	٢١		١.٣	
		لوبيا جافة	١٢ – ١٨	١٥		٠.٩	
		عدس	٢٤ – ٢٦	٢٥		١.٦	
٣	الخضر	كوسة	٣ – ٤	٣.٥	للمجموعة كاملة ١٥٠ جم	٠.٥٢٥	٠.٦٧٥
		سبانخ	٣ – ٤	٣.٥		٠.٥٢٥	
		خيار	٤ – ٥	٤.٥		٠.٦٧٥	
		طماطم	٢.٥ – ٣.٥	٣		٠.٤٥	
		باذنجان	٢.٥ – ٣.٥	٣		٠.٤٥	
		قلقاس	٧	٧		١.٠٥	
		بازلاء خضراء	٦ – ٨	٧		١.٠٥	
	الفاكهة	موز	٥ – ٧.٥	٦.٢٥	للمجموعة كاملة ١٥٠ جم	٠.٩٤	١.٤٨
		تفاح	١٢ – ١٥	١٣.٥		٢.٠٢٥	

(*)الجدول من إعداد الباحثة .

م	اسم المجموعة الغذائية	نوع السلعة	سعر (١) كجم مقدراً بالجنيه المصري	متوسط سعر السلعة بالجنيه المصري لكل(كجم)	الحد الأدنى من الاحتياج اليومي وفقاً للمعايير المعروضة بالجدول(٤)	القيمة السعرية للاحتياج اليومي للفرد الواحد مقدراً بالجنيه المصري	متوسط القيمة السعرية للاحتياجات اليومية من الغذاء مقدراً بالجنيه المصري
	موالح	برتقال	٤ – ٧	٥.٥	ثمرة واحدة كبيرة حوالي ١/٧ كجم أو ثمرتان متوسطتان حوالي ١/٩ أو ثلاث صغيرة حوالي ١/١٠	٠.٧٩	٠.٩
		ليمون	٨ – ١٢	١٠		١	
٤	الحبوب	أرز	٦ – ٧	٦.٥	للمجموعة كاملة ٦٠جم مرة واحدة	٠.٣٩	٠.٣٠٥
		مكرونة	٤ – ٥.٥	٤.٧٥		٠.٢٨٥	
		بطاطس	٣ – ٥	٤		٠.٢٤	
		خبز	٠.٠٥ – ٠.٢٥	٠.١٥	١/٢ رغيف ثلاث مرات	٠.٢٢٥	٠.٢٢٥
	الدهون	زيت	١٠ – ١٥	١٢.٥	للمجموعة كاملة ٢٠ جم	٠.٢٥	٠.٦
		سمن مصنع	٢٢ – ٣٢	٢٧		٠.٥٤	
		زبد بلدي	٦٠ – ٧٠	٦٥		١.٣	
		دهن لحوم	١٢ – ١٨	١٥		٠.٣	
	السكريات	سكر	٧ – ١٠	٨.٥	لم تستطع الباحثة التوصل لكمية محددة من الاحتياج اليومي إلا أنه تم ذكر ضرورة استكمال السعرات الحرارية المطلوبة للإنسان بالسكريات	–	من المؤكد افتقار هذا الشخص لقدر ليس بالقليل من السعرات الحرارية (نظراً لاعتماد الباحثة على الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية) ولذا يلزمه استكمال هذا القدر من السكريات ، وبالتالي إضافة القيمة السعرية لذلك على حد الفقر المدقع المحسوب من قبل الباحثة
		عسل أسود	١٠ – ١١	١٠.٥		–	
		عسل أبيض	٢٨ – ٣٢	٣٠		–	
		مربى	١٣ – ١٤	١٣.٥		–	
الإجمالي اليومي للفرد مقدراً بالجنيه المصري					١٣.١١ جنيهاً		
الإجمالي الشهري للفرد مقدراً بالجنيه المصري					١٣.١١ × ٣٠ = ٣٩٣.٣ جنيهاً مصرياً ، بالإضافة إلى قيمة تكلفة باقي السعرات الحرارية التي يجب تناولها لاستكمال الحد الأدنى منها من خلال السكريات .		
الإجمالي السنوي للفرد مقدراً بالجنيه المصري					٣٩٣.٣ × ١٢ = ٤٧١٩.٦ جنيهاً مصرياً		

يتضح من الجدول السابق (١٠) إحصائياً وحسابياً أنه يلزم للفرد مبلغ (٣٩٣.٣) جنيهاً مصرياً شهرياً على الأقل ليستطيع أن يحصل على حاجاته الغذائية فقط ليحيا حياة صحية ، ووفقاً للمبالغ التي تمنحها وزارة التضامن الاجتماعي وقيمتها للفرد الواحد وهي (مبلغ ٣٢٣ جنيه مصري) ، فهي غير كافية للفرد الواحد لآخر الشهر ، وتزداد المشكلة سوءً كلما زاد عدد أفراد الأسرة ، لأن هذه الزيادة لا تواكبها زيادة مماثلة في قيمة المساعدة الشهرية الضمانية ، ومع علم الباحثة بأن هناك حسابات لقيمة (الوفورات)[*] عند حساب خطوط الفقر ، إلا أن الباحثة لا تتوقع أبداً أن تصل هذه الوفورات لكل هذا المعدل من العجز في قيمة المساعدة الشهرية الضمانية لفردين ، وثلاثة أفراد ، وأربعة أفراد فأكثر ، بالإضافة إلى تساؤل الباحثة كيف تقف حدود عدد أفراد الأسرة داخل هذه المساعدات عند حدود الأربعة أفراد مع اعتراف الدولة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [١٤٦] أن متوسط عدد الأسرة في مصر هو خمسة أفراد ؟ ، بالإضافة إلى وجود أسر تزيد عن ذلك العدد . **ومما سبق ترى الباحثة** : أن الدولة لا تريد أن تضع في حساباتها إلا حد الكفاف ، والذي يحسب وفقاً لحسابات خط الفقر الأدنى أو خط فقر الغذاء أو حد الجوع ، والذي أوضحه "احمد السكري" بأنه يتم حسابه عن طريق حساب أو قياس كمية النقود التي تعتقد الحكومة أو المجتمع أنها ضرورية للشخص لكي يعيش على قيد الحياة عند أقل مستوى معيشة في المجتمع [١٤٧] ، بل أقل من هذا الحد أيضاً . وبذلك يمكن القول أن **نتائج هذا الجدول تتفق مع** ما أشار إليه "**طارق عيسى**" [١٤٨] من ضرورة زيادة قيمة مساعدة الضمان الاجتماعي المنصرفة للفئات الفقيرة المستحقة سنوياً أسوة بالعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات الحكومية .

[*]الوفورات : تعني أنه إذا كانت قيمة تكلفة الغذاء لشخص واحد مثلاً (١٠٠جنيه) لا يعني ذلك أنه يلزم قيمة (٢٠٠جنيه) لشخصين وهكذا

٢- النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني ومفاده : ما مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الاحتياجات الغذائية من حيث الناحية الكمية ؟ وذلك وفق المستفيدين من البرنامج.

جدول (١١)

يوضح مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية (ن = ٣٩٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة أسبوع فقط	٣٨٦	٩٦.٧٤	١٢	٣.٠١	١	٠.٢٥	١١٨٣	٩٨.٨٣	٣٩٤.٣٣	١٥.٤٣	١
٢	تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة أسبوعين فقط	٣٣١	٨٢.٩٦	٥٨	١٤.٥٤	١٠	٢.٥١	١١١٩	٩٣.٤٨	٣٧٣.٠٠	١٤.٥٩	٢
٣	تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة ثلاثة أسابيع فقط	٩٨	٢٤.٥٦	١٥٤	٣٨.٦٠	١٤٧	٣٦.٨٤	٧٤٩	٦٢.٥٧	٢٤٩.٦٧	٩.٧٧	٥
٤	تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة شهر كامل	١٢	٣.٠١	٧٩	١٩.٨٠	٣٠٨	٧٧.١٩	٥٠٢	٤١.٩٤	١٦٧.٣٣	٦.٥٥	١٠
٥	أضطر لتقليل الكميات الغذائية التي أشتريها حتى تكفي المساعدات الضمانية لآخر الشهر	٢٢٩	٥٧.٣٩	١٧٠	٤٢.٦١	٠	٠.٠٠	٥٦٩	٤٧.٥٤	١٨٩.٦٧	٧.٤٢	٨
٦	أضطر أن أباعد بين الوجبات للتوفير في الغذاء	٢٢٩	٥٧.٣٩	١٦٤	٤١.١٠	٦	١.٥٠	٥٧٥	٤٨.٠٤	١٩١.٦٧	٧.٥٠	٧
٧	ننام بدون عشاء للتوفير في الغذاء	٧٧	١٩.٣٠	١٤٧	٣٦.٨٤	١٧٥	٤٣.٨٦	٨٩٦	٧٤.٨٥	٢٩٨.٦٧	١١.٦٨	٣
٨	ينتهي الغذاء دون الشعور بالشبع	٥٣	١٣.٢٨	٢٠٤	٥١.١٣	١٤٢	٣٥.٥٩	٨٨٧	٧٤.١٠	٢٩٥.٦٧	١١.٥٧	٤
٩	أستدين لاستكمال حاجاتنا الغذائية لآخر الشهر	٢٢٢	٥٥.٦٤	١٣٤	٣٣.٥٨	٤٣	١٠.٧٨	٦١٩	٥١.٧١	٢٠٦.٣٣	٨.٠٧	٦
١٠	أرضى عن القيمة الحالية للمساعدات الشهرية الضمانية	٣٦	٩.٠٢	٩٨	٢٤.٥٦	٢٦٥	٦٦.٤٢	٥٦٩	٤٧.٥٤	١٨٩.٦٧	٧.٤٢	٨

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٧٦٦.٨٠	١٩.٢٢	٧٦٦٨	٢٥٥٦.٠٠	٦٤.٠٦

باستقراء بيانات الجدول السابق (١١) والذى يوضح (مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكمية) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر بـ (٧٦٦٨) ومتوسط حسابي عام (١٩.٢٢) وقوة نسبية بلغت (٦٤.٠٦%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية تم الموافقة عليه بنسبة قليلة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة : وقد جاءت في الترتيب الأول عبارة " تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة أسبوع فقط " وبقوة نسبية (٩٨.٨٣%) ونسبة مرجحة (١٥.٤٣ %). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة " تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة أسبوعين فقط " وبقوة نسبية (٩٣.٤٨%) ونسبة مرجحة (١٤.٥٩%). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة " ننام بدون عشاء للتوفير في الغذاء " وبقوة نسبية (٧٤.٨٥%) ونسبة مرجحة (١١.٦٨%). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة " ينتهي الغذاء دون الشعور بالشبع " وبقوة نسبية (٧٤.١%) ونسبة مرجحة (١١.٥٧%). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة " تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة ثلاثة أسابيع فقط " وبقوة نسبية (٦٢.٥٧%) ونسبة مرجحة (٩.٧٧%). وفي الترتيب السادس جاءت عبارة " أستدين لاستكمال حاجاتنا الغذائية لآخر الشهر " وبقوة نسبية (٥١.٧١%) ونسبة مرجحة (٨.٠٧%). وفي الترتيب السابع جاءت عبارة " أضطر أن أباعد بين الوجبات للتوفير في الغذاء " وبقوة نسبية (٤٨.٠٤%) ونسبة مرجحة (٧.٥%). ثم في الترتيب الثامن جاءت عبارة " أضطر لتقليل الكميات الغذائية التي أشتريها حتى تكفي المساعدات الضمانية لآخر الشهر " وبقوة نسبية (٤٧.٥٤%) ونسبة مرجحة (٧.٤٢%). وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة " أرضى عن القيمة الحالية للمساعدات الشهرية الضمانية " وبقوة نسبية (٤٧.٥٤%) ونسبة مرجحة (٧.٤٢%). وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة " تكفي المساعدات الشهرية الضمانية لشراء الحاجات الغذائية لمدة شهر كامل " وبقوة نسبية (٤١.٩٤%) ونسبة مرجحة (٦.٥٥%) . إلا أن ذلك له آثاره الصحية الضارة لأنه يفقد الجسم الكم اللازم من السعرات الحرارية اللازمة له . ويؤكد ذلك نتائج الجداول (١٤ ، ٢٤ ، ٢٥) . ويتضح كذلك مما سبق أن نسبة (٧٧.١٩%) من العينة لا تكفيهم المساعدات الشهرية الضمانية لآخر الشهر ، ولذلك تلجأ الأسر إلى التكيف مع هذا الوضع من خلال تقليل كميات الغذاء والمباعدة بين الوجبات بل والاستدانة لاستكمال الحاجات الغذائية لآخر الشهر ، وهذا ما ينذر بخطر شديد على هذه الفئة ، كما أن نسبة (١٩.٣%) من مفردات العينة تنام بدون عشاء بالإضافة إلى نسبة (١٣.٢٨%) ينتهي غذائهم دون الشعور بالشبع ، وذلك ينذر بمشكلات شديدة الخطورة ، أما من حيث الرضا عن قيمة المساعدات الشهرية الضمانية فنسبة الراضين عنها هي (٩.٠٢%) فقط من المستفيدين ، ويوضح ذلك مدى عدم تحقيق البرنامج لأهدافه ، إلا أن القوة النسبية للبعد هي (٦٤.٠٦%) **ولذلك تتفق نتائج هذا الجدول مع**

رأي "**رفعت لقوشة وآخرون**" [١٤٩] بأن حوالي (٥٠%) من الفقراء لا يستشعرون – بالإيحاء – بفقرهم ، ويقبلون بمجرد تسكين الجوع كمرادف للإشباع الضروري ، وبالتالي كمعادل للحد الأدنى للتمتع بحق الغذاء ، أي أنهم يرتضون الإقرار بتمتعهم بالحد الأدنى لحق الغذاء لمجرد أنهم قادرون على تسكين جوعهم كمرادف للإشباع الضروري. ولعل ذلك هو ما يفسر أن القوة النسبية لهذا البعد تعد متوسطة مع كل ما سبق من ملاحظات . حيث أن أغلب المبحوثين نتيجة تدني مستواهم التعليمي يصروا على الإجابة بكلمة "الحمد لله نعمة" وذلك وفق الملاحظات أثناء الجمع الميداني للبيانات . وهو ما يطرح تساؤلاً : هل لدى هؤلاء المبحوثين الوعي الكافي بالمقادير الكمية الغذائية المناسبة ؟

أما من حيث وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم :

جدول (١٢)

يوضح النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني : ومفاده ما مدى الكفاية (الكمية) للمساعدات الشهرية الضمانية ن= (١٣)

البعد	البيان	العدد	النسبة %	الترتيب
هل ترى أن قيمة المساعدات الشهرية الضمانية الحالية كافية لإشباع الحاجات الغذائية للعملاء من الناحية الكمية .	نعم	صفر	صفر	–
	إلى حد ما	٥	٣٨.٥	٢
	لا	٨	٦١.٥	١
المجموع		١٣	%١٠٠	

ويتضح من الجدول السابق (١٢) عدم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية للعملاء من الناحية الكمية وذلك من خلال وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبالإدارة الاجتماعية بالفيوم بنسبة (٦١.٥%) ، بينما من وجهة نظرهم المساعدة كافية إلى حد ما بنسبة (٣٨.٥%) ، ولعل ذلك هو أكثر تعبيراً عن واقع فئة المستفيدين ، حيث أن هؤلاء الأخصائيين يلتقون بالمستفيدين بشكل دوري ويرون حالتهم ويسمعون تعليقاتهم وشكواهم بصفة مستمرة بالإضافة إلى الزيارات والاستقصاءات الميدانية المنزلية للمستفيدين ، مع قدرتهم على التعبير عن حالة المستفيدين بدرجة أوضح وبوعي أكثر .

٣- النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث ومفاده: ما مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من حيث الناحية الكيفية؟ وذلك وفق المستفيدين من البرنامج.

جدول (١٣)

يوضح مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية (ن = ٣٩٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول (لحمة – طيور – سمك – بيض) يوميا	٤	١.٠٠	١٥٨	٣٩.٦٠	٢٣٧	٥٩.٤٠	٥٦٥	٤٧.٢٠	١٨٨.٣٣	٦.٧٣	٧
٢	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول البقوليات (فاصوليا بيضا – لوبيا بيضاء – بازلاء جافة – فول جاف – عدس...الخ) يوميا	٥٥	١٣.٧٨	٢٧٧	٦٩.٤٢	٦٧	١٦.٧٩	٧٨٦	٦٥.٦٦	٢٦٢.٠٠	٩.٣٦	٥
٣	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول منتجات ألبان(لبن – جبنة – زبادي ..الخ) يوميا	٧٨	١٩.٥٥	٢١٨	٥٤.٦٤	١٠٣	٢٥.٨١	٧٧٣	٦٤.٥٨	٢٥٧.٦٧	٩.٢١	٦
٤	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول النشويات(خبز– أرز– مكرونة ..الخ) يوميا	٣٠٣	٧٥.٩٤	٩٤	٢٣.٥٦	٢	٠.٥٠	١٠٩٩	٩١.٨١	٣٦٦.٣٣	١٣.٠٩	١
٥	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول سكريات (سكر – عسل – مربى ..) يوميا	١٥١	٣٧.٨٤	١٧٩	٤٤.٨٦	٦٩	١٧.٢٩	٨٨٠	٧٣.٥٢	٢٩٣.٣٣	١٠.٤٨	٤
٦	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول دهون (زيوت – سمن صناعي – زبدة بلدي ..الخ) يوميا	١٦١	٤٠.٣٥	٢١٥	٥٣.٨٨	٢٣	٥.٧٦	٩٣٦	٧٨.٢٠	٣١٢.٠٠	١١.١٥	٣
٧	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول خضروات وورقيات (ملوخية – سبانخ – جرجير – خيار – طماطم ...الخ) يوميا	٣١٣	٧٨.٤٥	٧٤	١٨.٥٥	١٢	٣.٠١	١٠٩٩	٩١.٨١	٣٦٦.٣٣	١٣.٠٩	١
٨	توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول فواكه يوميا	٨	٢.٠١	١١٦	٢٩.٠٧	٢٧٥	٦٨.٩٢	٥٣١	٤٤.٣٦	١٧٧.٠٠	٦.٣٢	٨
٩	أضطر لاختيار الأنواع رخيصة السعر بديلا عن الأنواع غالية السعر حتى ولو لم تؤد نفس فائدة الأنواع الغالية	٣٦٨	٩٢.٢٣	٢٦	٦.٥٢	٥	١.٢٥	٤٣٥	٣٦.٣٤	١٤٥.٠٠	٥.١٨	١٠
١٠	أركز في الطعام على المواد الكربوهيدراتية (النشويات والسكريات) لأنها تملأ المعدة .	٣٧٥	٩٣.٩٨	٢٢	٥.٥١	٢	٠.٥٠	٤٢٥	٣٥.٥١	١٤١.٦٧	٥.٠٦	١٢
١١	أضطر لانتقاء الأنواع قليلة الجودة لأنها أرخص.	٣٧٣	٩٣.٤٨	٢٤	٦.٠٢	٢	٠.٥٠	٤٢٧	٣٥.٦٧	١٤٢.٣٣	٥.٠٩	١١
١٢	أضطر لشراء اللحوم الرخيصة وأنا أتشكك فيها علشان إمكانياتي	٣٦٤	٩١.٢٣	٢٨	٧.٠٢	٧	١.٧٥	٤٤١	٣٦.٨٤	١٤٧.٠٠	٥.٢٥	٩

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٦٩٩.٧٥	٢١.٠٥	٨٣٩٧	٢٧٩٩.٠٠	٥٨.٤٦

باستقراء بيانات الجدول السابق (١٣) والذى يوضح (مدى كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية من الناحية الكيفية) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر بـ (٨٣٩٧) ومتوسط حسابي عام (٢١.٠٥) وقوة نسبية بلغت (٥٨.٤٦%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية تم الموافقة عليه بنسبة قليلة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة ، وقد جاءت في الترتيب الأول جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول النشويات(خبز – أرز – مكرونة...الخ) يوميا " ، وعبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول خضروات وورقيات (ملوخية – سبانخ – جرجير – خيار – طماطم ..الخ) يوميا " وبقوة نسبية (٩١.٨١%) ونسبة مرجحة (١٣.٠٩%). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول دهون (زيوت – سمن صناعي – زبدة بلدي...الخ) يوميا " وبقوة نسبية (٧٨.٢%) ونسبة مرجحة (١١.١٥%). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول سكريات (سكر – عسل – مربى...) يوميا " وبقوة نسبية (٧٣.٥٢%) ونسبة مرجحة (١٠.٤٨%). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول البقوليات (فاصوليا بيضاء – لوبيا بيضاء – بازلاء جافة – فول جاف – عدس ...الخ) يومياً " وبقوة نسبية (٦٥.٦٦%) ونسبة مرجحة (٩.٣٦%). وفي الترتيب السادس جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول منتجات ألبان(لبن – جبنة – زبادي ...الخ) يوميا " وبقوة نسبية (٦٤.٥٨%) ونسبة مرجحة (٩.٢١%). وفي الترتيب السابع جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول لحوم (لحمة – طيور – سمك – بيض) يومياً " وبقوة نسبية (٤٧.٢%) ونسبة مرجحة (٦.٧٣%). في الترتيب الثامن جاءت عبارة " توفر لي المساعدات الشهرية الضمانية إمكانية تناول فواكه يوميا " وبقوة نسبية (٤٤.٣٦%) ونسبة مرجحة (٦.٣٢%). وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة " أضطر لشراء اللحوم الرخيصة وأنا أتشكك فيها علشان إمكانياتي " وبقوة نسبية (٣٦.٨٤%) ونسبة مرجحة (٥.٢٥%). بينما في الترتيب العاشر جاءت عبارة " أضطر لاختيار الأنواع رخيصة السعر بديلا عن الأنواع غالية السعر حتى ولو لم تؤد نفس فائدة الأنواع الغالية " وبقوة نسبية (٣٦.٣٤%) ونسبة مرجحة (٥.١٨%). وفي الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " أضطر لانتقاء الأنواع قليلة الجودة لأنها أرخص . " وبقوة نسبية (٣٥.٦٧%) ونسبة مرجحة (٥.٠٩%). ثم في الترتيب الثانى عشر جاءت عبارة " أركز في الطعام على المواد الكربوهيدراتية (النشويات والسكريات) لأنها تملأ المعدة . " وبقوة نسبية (٣٥.٥١%) ونسبة مرجحة (٥.٠٦%) . **ومما سبق يتضح أن** نسبة (١%) فقط من المستفيدين أجابوا بأنهم يتلقون لحوماً (بروتيناً حيوانياً) يومياً ، ولكن الغالبية تستبدله "بالبيض" و "هياكل الطيور" ، وكذلك نسبة (١٣.٧٨%) فقط من يتمكنوا

من تناول البقوليات (بروتين نباتي) يومياً وهو في أغلبه من "الفول والطعمية" لإشباع هذه الحاجات ، بالإضافة إلى نسبة (١٩.٥٥%) فقط يتلقون مجموعة الألبان يومياً وهي في أغلبها "الجبن القريش" الذي يباع في الأسواق غير معبئ ، ونسبة (٢.٠١%) من تتلقى فواكه يومياً ، وهذا ما ينذر بالخطر حول طبيعة ونوعية غذاء هذه الفئة الفقيرة من حيث تنازل الغالبية عن الأنواع الغنية بالقيمة الغذائية نتيجة الفقر . في حين أن غالبية المبحوثين أكدوا تناولهم للنشويات والخضروات والسكريات والدهون (أغلبها من "عيش" و "جرجير وملوخية" و "سكر الشاي" و "الزيوت النباتية") وذلك وفق ما اوضحته استجابات المبحوثين على اضطرارهم لشراء الأنواع الرخيصة من المواد الكربوهيدراتية التي تملا المعدة حتى لو كانت قليلة الجودة ومشكوك في مصدرها ، وذلك بسبب رخص ثمنها . ويتضح مما سبق سبل تكيف المبحوثين مع تدني دخولهم ، وذلك ما يفسر أن القوة النسبية لهذا البعد هي (٥٨.٤٦%) في حين تدني الوضع الغذائي والتنازل عن أغذية البناء والوقاية وهو ما يعرضهم للمرض خاصة لدى كبار السن ، وضعف الإنتاجية وخاصة لدى الشباب والأطفال. **كما تتفق نتائج هذا الجدول أيضاً مع** ما أوضحته دراسة "**فلورا ستير فرج**" [١٥٠] حيث أوضحت أن الفرد لا يعاني من كمية البروتين التي يتناولها ، وإنما المعاناة الحقيقية في الاستهلاك المنخفض من الأطعمة البروتينية الواقية وهي المشتقة من مصادر حيوانية كاللحم والسمك والبيض والجبن واللبن . ومع دراسة "**ياسر القصاص**" [١٥١] حيث يوضح لجوء غالبية المستفيدين إلى وجبات أخرى والتي تعتبر في حد ذاتها وجبات بديلة عن اللحوم مثل البقوليات لما تحتويه من بروتينات وسعرات حرارية. ومع ما أشارت إليه دراسة "**عماد حمدي داود**" [١٥٢] حيث أوضح أنه لا تؤكل اللحوم والأسماك في الأيام العادية إلا عند نسبة بسيطة إذا قورنت بنسبة تناولها في المناسبات كالأعياد والمواسم وقد يستبدل بها في كثير من الأحيان تناول البيض في الأيام العادية عند نسبة كبيرة من الأسر بخاصة الأسر التي تعمل بالزراعة . وكذلك مع نتائج دراستي كل من "**عماد حمدي داوود**" [١٥٣] و "**السيد عبد العاطي السيد**" [١٥٤] حيث أنهما أوضحا أن الفاكهة (الفيتامينات) من المواد الغذائية التي لا تحرص الغالبية العظمى من أسر العينة على تناولها بانتظام في الأوقات العادية ، حيث لوحظ أن تناولها في الأيام العادية كان أكثر انخفاضاً من تناولها في المناسبات أو بغير انتظام ، بالإضافة إلى وجود أسر لا تتناولها بالمرة ، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الدخل أو أنهم لا يهتمون بعملية التغذية على اعتبار أنها عملية تساعد على بناء أجساد سليمة قوية قادرة على العطاء وبذل الجهد . ومع رأي "**رفعت لقوشة وآخرون**" [١٥٥] من حيث أن ارتفاع السعر في ظل ثبات الدخل يدفع بالأسر إلى التضحية التدريجية بالسلع الغذائية الكمالية ، ثم بالسلع الغذائية شبه الضرورية ، وقد ينتهي الأمر أحياناً إلى التضحية ببعض السلع الغذائية الضرورية . مما يفسر رؤية "**ابراهيم قويدر**" [١٥٦] أنه قد أصبح انخفاض مستوى المعيشة ينذر بالخطر على المستوى الغذائي والصحي . ويتفق ذلك أيضاً مع نتائج الجدول (١٦) لوجهة نظر الأخصائيين .

أما من حيث وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم :

جدول (١٤)

يوضح النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث : ومفاده ما مدى الكفاية (الكيفية أو النوعية) للمساعدات الشهرية الضمانية ن= (١٣)

هل ترى أن قيمة المساعدات الشهرية الضمانية الحالية كافية لإشباع الحاجات الغذائية للعملاء من الناحية الكيفية أو النوعية .	نعم	صفر	صفر	–
	إلى حد ما	٣	٢٣.١	٢
	لا	١٠	٧٦.٩	١
المجموع		١٣	%١٠٠	

ويتضح من الجدول السابق (١٤) عدم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية لإشباع الحاجات الغذائية للعملاء من الناحية الكيفية وذلك من خلال وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبالإدارة الاجتماعية بالفيوم بنسبة (٧٦.٩%) ، بينما من وجهة نظرهم أن المساعدة كافية إلى حد ما بنسبة (٢٣.١%) . وذلك يوضح الكفاية الكمية للمساعدة الشهرية الضمانية أكثر من الكفاية الكيفية .

٤- النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع : ومفاده ما التغييرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية ؟

جدول رقم (١٥)

يوضح التغييرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية (ن = ٣٩٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أصبحت أشعر بالاستقلالية في اتخاذ القرارات نتيجة الاستفادة بالمساعدات الضمانية بقيمتها الحالية .	١٢٧	٣١.٨٣	٢٤١	٦٠.٤٠	٣١	٧.٧٧	٨٩٤	٧٤.٦٩	٢٩٨.٠٠	٨.٠٥	١٠
٢	أصبحت أكثر ثقة في ذاتي بعد استفادتي بالمساعدات الضمانية الحالية	١٢٦	٣١.٥٨	٢٥٣	٦٣.٤١	٢٠	٥.٠١	٩٠٤	٧٥.٥٢	٣٠١.٣٣	٨.١٤	٨
٣	القيمة الحالية للمساعدات الضمانية تساعدني على التعامل مع الغير دون خجل لأنني أصبحت غير محتاج ماديا .	١٠٧	٢٦.٨٢	٢٢٩	٥٧.٣٩	٦٣	١٥.٧٩	٨٤٢	٧٠.٣٤	٢٨٠.٦٧	٧.٥٨	١٢
٤	أشعر أنني أتلقى حقي عندما آخذ المساعدات الضمانية .	٣٠٣	٧٥.٩٤	٩٠	٢٢.٥٦	٦	١.٥٠	١٠٩٥	٩١.٤٨	٣٦٥.٠٠	٩.٨٦	١
٥	القيمة الحالية للمساعدات الضمانية تشعرني بفكرة الحق في الحياة متمثلا في الحاجات الغذائية	١٥٨	٣٩.٦٠	٢٢٣	٥٥.٨٩	١٨	٤.٥١	٩٣٨	٧٨.٣٦	٣١٢.٦٧	٨.٤٥	٣
٦	تشعرني المساعدات الضمانية الحالية بالأمان تجاه إشباع احتياجاتي الغذائية .	١٤٤	٣٦.٠٩	٢٣٨	٥٩.٦٥	١٧	٤.٢٦	٩٢٥	٧٧.٢٨	٣٠٨.٣٣	٨.٣٣	٥
٧	أشعر برغبة الحكومة في الحفاظ على كرامة المستفيدين بالمساعدات الضمانية عن طريق رفع قيمتها تبعا لزيادة الأسعار .	١٧٤	٤٣.٦١	٢٠٦	٥١.٦٣	١٩	٤.٧٦	٩٥٣	٧٩.٦٢	٣١٧.٦٧	٨.٥٨	٢
٨	أشعر باحترام الناس لي لأنني أصبحت غير محتاج لهم باستحقاقي للمساعدة الضمانية .	١٢٨	٣٢.٠٨	٢٤٦	٦١.٦٥	٢٥	٦.٢٧	٩٠١	٧٥.٢٧	٣٠٠.٣٣	٨.١١	٩
٩	أشعر بتحسن التغذية الذي يساعد بدوره في تحسن صحة الأسرة نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية .	١٤٦	٣٦.٥٩	٢٤٦	٦١.٦٥	٧	١.٧٥	٩٣٧	٧٨.٢٨	٣١٢.٣٣	٨.٤٤	٤
١٠	أشعر بتحسين قدرة الأسرة على التفكير أو التعلم نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية .	١٣٠	٣٢.٥٨	٢٦٢	٦٥.٦٦	٧	١.٧٥	٩٢١	٧٦.٩٤	٣٠٧.٠٠	٨.٢٩	٦
١١	أشعر بتحسين قدرة الأسرة على العمل نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية .	١٢٢	٣٠.٥٨	٢٦٩	٦٧.٤٢	٨	٢.٠١	٩١٢	٧٦.١٩	٣٠٤.٠٠	٨.٢١	٧
١٢	ساهمت زيادة قيمة المساعدات الضمانية في زيادة علاقاتي بأفراد المجتمع	١٣٣	٣٣.٣٣	٢٢٠	٥٥.١٤	٤٦	١١.٥٣	٨٨٥	٧٣.٩٣	٢٩٥.٠٠	٧.٩٧	١١

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٩٢٥.٥٨	٢٧.٨٤	١١١٠٧	٣٧٠٢.٣٣	٧٧.٣٣

باستقراء بيانات الجدول السابق (١٥) والذى يوضح (التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدره (١١١٠٧) ومتوسط حسابي عام (٢٧.٨٤) وقوة نسبية بلغت (٧٧.٣٣%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية ، تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة وقد جاءت في الترتيب الأول عبارة " أشعر أنني أتلقى حقي عندما آخذ المساعدات الضمانية" . وبقوة نسبية (٩١.٤٨%) ونسبة مرجحة (٩.٨٦%) .ثم في الترتيب الثانى جاءت عبارة " أشعر برغبة الحكومة في الحفاظ على كرامة المستفيدين بالمساعدات الضمانية عن طريق رفع قيمتها تبعا لزيادة الأسعار . " وبقوة نسبية (٧٩.٦٢%) ونسبة مرجحة (٨.٥٨%) . وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة " القيمة الحالية للمساعدات الضمانية تشعرني بفكرة الحق في الحياة متمثلا في الحاجات الغذائية " ، وبقوة نسبية (٧٨.٣٦%)، ونسبة مرجحة (٨.٤٥%) . بينما في الترتيب الرابع جاءت عبارة "أشعر بتحسن التغذية الذي يساعد بدوره في تحسن صحة الأسرة نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية ." وبقوة نسبية (٧٨.٢٨%) ونسبة مرجحة (٨.٤٤%). وكذلك في الترتيب الخامس جاءت عبارة " تشعرني المساعدات الضمانية الحالية بالأمان تجاه إشباع احتياجاتي الغذائية . " وبقوة نسبية (٧٧.٢٨%) ونسبة مرجحة (٨.٣٣%) . كما في الترتيب السادس جاءت عبارة " أشعر بتحسين قدرة الأسرة على التفكير أو التعلم نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٧٦.٩٤%) ونسبة مرجحة (٨.٢٩%) . وفي الترتيب السابع جاءت عبارة " أشعر بتحسين قدرة الأسرة على العمل نتيجة زيادة قيمة المساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٧٦.١٩%) ونسبة مرجحة (٨.٢١%) . وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة " أصبحت أكثر ثقة في ذاتي بعد استفادتي بالمساعدات الضمانية الحالية " وبقوة نسبية (٧٥.٥٢%) ونسبة مرجحة (٨.١٤%) . وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة " أشعر باحترام الناس لي لأنني أصبحت غير محتاج لهم باستحقاقي للمساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٧٥.٢٧%) ونسبة مرجحة (٨.١١%) . وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة " أصبحت أشعر بالاستقلالية في اتخاذ القرارات نتيجة الاستفادة بالمساعدات الضمانية بقيمتها الحالية . " وبقوة نسبية (٧٤.٦٩%) ونسبة مرجحة (٨.٠٥%) . وفي الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " ساهمت زيادة قيمة المساعدات الضمانية في زيادة علاقاتي بأفراد المجتمع " وبقوة نسبية (٧٣.٩٣%) ونسبة مرجحة (٧.٩٧%) . وفي الترتيب الثانى عشر جاءت عبارة " القيمة الحالية للمساعدات الضمانية تساعدني على التعامل مع الغير دون خجل لأنني أصبحت غير محتاج ماديا . " وبقوة نسبية (٧٠.٣٤%) ونسبة مرجحة (٧.٥٨%) . **ويتضح مما سبق** حدوث تغييرات اجتماعية نتيجة تلقي المساعدة الشهرية الضمانية والتي رغم انخفاض قيمتها عن إشباع الحاجات الغذائية بالقدر والكيفية المناسبة ، إلا أنه لا يمكن إغفال أنها مهمة جداً لدى هذه الأسر ، بل وتعد المصدر الوحيد للدخل لدى نسبة كبيرة منهم ، وبالتالي فهي تُحدث بلا شك تحسناً في الوضع الغذائي لدى الأسرة ، والذي يتبعه تغييراً مقصوداً في جوانب اجتماعية عدة ، وعلى رأسها أن نسبة مرتفعة ما زالت تشعر بالحصول على حقها من خلال هذه المساعدات لأنها من الحكومة وليست من

أفراد أو جمعيات ، مع الاعتراف بأن نسبة متوسطة هي من تشعر بأن القيمة الحالية رغم تدنيها نسبياً إلا أنها تحفظ لها مبدأ الحق في الحياة ، بالإضافة إلى شعورها بالأمان نتيجة تلقي المساعدة الشهرية الضمانية ، وتقيم كذلك الزيادات المتعاقبة لقيمة المساعدات من حيث أنها رغبة من قبل الحكومة في المحافظة على كرامة المستفيدين ، وأيضاً أنها ساهمت في تحسين صحتهم ، وذلك ما يعني أهمية هذه المساعدات . إلا أن هناك نسبة منخفضة ليست كثيراً ترى أنها ساهمت في زيادة كل من العلاقات في المجتمع واحترام الناس لها والاستقلالية في اتخاذ القرارات ودرجة الثقة بالنفس والقدرة على التعليم والقدرة على العمل وعدم الخجل أثناء التعامل مع الغير ولعل ذلك مبرره أنه برغم أهمية هذه المساعدات إلا أنها غير كافية لإشباع الحاجات الغذائية بدرجة كافية . وفي هذا السياق **تتفق هذه الدراسة مع** دراسة "**آني هيلمان Anne-Marie Hamelin**" [١٥٧] من حيث التأكيد على العلاقة الهامة بين الدخل الكافي والنظام الغذائي والجهد المبذول . ومع ما توصلت إليه أيضاً دراسة "**تارا كوبردج Tara Corbridge**" [١٥٨] إلى أن هناك زيادة في نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ولديهم أطفال ذوي احتياجات خاصة للرعاية الصحية ، ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة خلال فترة الحمل ، والذي له تأثيره السلبي على الولادة السلبية والتي تؤثر على صحة الأطفال في المستقبل ، وعلى التعلم والسلوك والعمل وبالتبعية على التنمية ، ويتفق ذلك في أغلبه مع نتائج الجدول (١٦).

أما من حيث وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم :

جدول (١٦)

يوضح النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع : ومفاده ما التغييرات الاجتماعية الإيجابية العائدة على المستفيدين من المساعدات الاجتماعية الضمانية ن = (١٣)

البعد	البيان	العدد	النسبة%	الترتيب
التغيرات الاجتماعية الإيجابية على المستفيدين من المساعدات الاجتماعية الضمانية	إشباع الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة وضمان الحياة الكريمة للعملاء	١٠	٧٦.٩	١
	مواجهة الأمية وتحفيز التعليم	٥	٣٨.٥	٢
	مواجهة المشكلات الاجتماعية ومنها التفكك الأسري	٢	١٥.٤	٤
	القضاء على الفقر	٢	١٥.٤	٤
	الاستفادة من خدمات التأمين الصحي والمساهمة في مواجهة الأعباء المرضية	٢	١٥.٤	٤
	استغناء المستفيدين عن الحاجة لغيرهم ومواجهة التسول	٢	١٥.٤	٤
	استفادة عدد كبير ومتزايد باستمرار من الضمان الاجتماعي مثل مساعدات الدفعة الواحدة والإعانات والإغاثات .	٣	٢٣.١	٣
	لا يوجد أي تغيرات اجتماعية تطرأ على المستفيدين	١	٧.٧	٨

يتضح من الجدول السابق (١٦) نجاح المساعدات الشهرية الضمانية في إحداث تغير اجتماعي من حيث (إشباع الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة وضمان الحياة الكريمة للعملاء) حيث أنه كان في المركز الأول بنسبة (٧٦.٩%) ، بينما جاء في المركز الأخير (لا يوجد أي تغيرات اجتماعية تطرأ على المستفيدين) بنسبة (٧.٧%) . ويتضح من الجدول السابق أيضاً اتفاق رأي الأخصائيين الاجتماعيين مع رأي المستفيدين في إشباع الحاجات الأساسية والحفاظ على كرامة

المستفيدين وزيادة التعليم والمساعدة في الحالات الطارئة وتحسن الصحة ومواجهة المشكلات الاجتماعية وتقليل درجة الفقر وعدم الحاجة لغيرهم .

٥- النتائج الخاصة بالتساؤل الخامس ومفاده : ما الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية؟

جدول (١٧)

يوضح الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية (ن = ٣٩٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	القيمة الحالية للمساعدات الشهرية الضمانية تحتاج للزيادة	٣٩٧	٩٩.٥٠	٢	٠.٥٠	٠	٠.٠٠	١١٩٥	٩٩.٨٣	٣٩٨.٣٣	١١.٩٥	٢
٢	أسعار السلع مرتفعة عن قدرات مستفيدي المساعدات الضمانية	٣٩٩	١٠٠.٠٠	٠	٠.٠٠	٠	٠.٠٠	١١٩٧	١٠٠.٠٠	٣٩٩.٠٠	١١.٩٧	١
٣	أماكن صرف المساعدات الضمانية محدودة .	٩١	٢٢.٨١	٢٧٠	٦٧.٦٧	٣٨	٩.٥٢	٨٥١	٧١.٠٩	٢٨٣.٦٧	٨.٥١	٥
٤	أماكن صرف المساعدات الضمانية بعيدة .	١١٩	٢٩.٨٢	٦٧	١٦.٧٩	٢١٣	٥٣.٣٨	٧٠٤	٥٨.٨١	٢٣٤.٦٧	٧.٠٤	٨
٥	أعاني من التزاحم أثناء صرف المساعدات الضمانية .	٣٩	٩.٧٧	٣٣٣	٨٣.٤٦	٢٧	٦.٧٧	٨١٠	٦٧.٦٧	٢٧٠.٠٠	٨.١٠	٦
٦	أنتظر لفترة طويلة لصرف المساعدة الضمانية .	٣١	٧.٧٧	٣٣٦	٨٤.٢١	٣٢	٨.٠٢	٧٩٧	٦٦.٥٨	٢٦٥.٦٧	٧.٩٧	٧
٧	لا يوجد التزام بموعد صرف المساعدة الضمانية .	٢٤	٦.٠٢	١٢٢	٣٠.٥٨	٢٥٣	٦٣.٤١	٥٦٩	٤٧.٥٤	١٨٩.٦٧	٥.٦٩	٩
٨	لا يتم التعامل معي باحترام أثناء صرف المساعدة الضمانية	٣٥١	٨٧.٩٧	٤٣	١٠.٧٨	٥	١.٢٥	٤٥٢	٣٧.٧٦	١٥٠.٦٧	٤.٥٢	١٣
٩	إجراءات الحصول على المساعدة الضمانية معقدة .	١٤٤	٣٦.٠٩	٢٤١	٦٠.٤٠	١٤	٣.٥١	٩٢٨	٧٧.٥٣	٣٠٩.٣٣	٩.٢٨	٣
١٠	لا يساعدني الموظف المسئول عن الضمان الاجتماعي في استيفاء الأوراق المطلوبة .	٢٦٠	٦٥.١٦	١٢٠	٣٠.٠٨	١٩	٤.٧٦	٥٥٧	٤٦.٥٣	١٨٥.٦٧	٥.٥٧	١٠
١١	لا يحافظ الموظف المسئول عن الضمان الاجتماعي بالوحدة الاجتماعية والبريد على سرية حالتي	٢٦٨	٦٧.١٧	١٢١	٣٠.٣٣	١٠	٢.٥١	٥٤٠	٤٥.١١	١٨٠.٠٠	٥.٤٠	١١
١٢	إجراءات الحصول على المساعدة الضمانية تحتاج لوقت طويل لاستيفائها .	٨٦	٢١.٥٥	٢٩٨	٧٤.٦٩	١٥	٣.٧٦	٨٦٩	٧٢.٦٠	٢٨٩.٦٧	٨.٦٩	٤
١٣	توجد مجاملات في إقرار استحقاق المساعدات الضمانية .	٤٨	١٢.٠٣	٣٤	٨.٥٢	٣١٧	٧٩.٤٥	٥٢٩	٤٤.١٩	١٧٦.٣٣	٥.٢٩	١٢

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٧٦٩.٠٨	٢٥.٠٦	٩٩٩٨	٣٣٣٢.٦٧	٦٤.٢٥

باستقراء بيانات الجدول السابق (١٧) والذى يوضح (الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٩٩٩٨) ومتوسط حسابي عام (٢٥.٠٦) وقوة نسبية بلغت (٦٤.٢٥%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية تم الموافقة عليه بنسبة متوسطة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة وقد جاءت في الترتيب الاول عبارة " أسعار السلع مرتفعة عن قدرات مستفيدي المساعدات الضمانية . " وبقوة نسبية (١٠٠%) ونسبة مرجحة (١١.٩٧%) . ثم في الترتيب الثانى جاءت عبارة " القيمة الحالية للمساعدات الشهرية الضمانية تحتاج للزيادة " وبقوة نسبية (٩٩.٨٣%) ونسبة مرجحة (١١.٩٥%) . وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة " إجراءات الحصول على المساعدة الضمانية معقدة . " وبقوة نسبية (٧٧.٥٣%) ونسبة مرجحة (٩.٢٨%) . وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة " إجراءات الحصول على المساعدة الضمانية تحتاج لوقت طويل لاستيفائها . " وبقوة نسبية (٧٢.٦%) ونسبة مرجحة (٨.٦٩%) . وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة " أماكن صرف المساعدات الضمانية محدودة . " وبقوة نسبية (٧١.٠٩%) ونسبة مرجحة (٨.٥١%) . وفي الترتيب السادس جاءت عبارة " أعاني من التزاحم أثناء صرف المساعدات الضمانية . " وبقوة نسبية (٦٧.٦٧%) ونسبة مرجحة (٨.١%) . بينما في الترتيب السابع جاءت عبارة " أنتظر لفترة طويلة لصرف المساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٦٦.٥٨%) ونسبة مرجحة (٧.٩٧%) . وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة " أماكن صرف المساعدات الضمانية بعيدة . " وبقوة نسبية (٥٨.٨١%) ونسبة مرجحة (٧.٠٤%) . وفي الترتيب التاسع جاءت عبارة " لا يوجد التزام بموعد صرف المساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٤٧.٥٤%) ونسبة مرجحة (٥.٦٩%) . وفي الترتيب العاشر جاءت عبارة " لا يساعدني الموظف المسئول عن الضمان الاجتماعي في استيفاء الأوراق المطلوبة . " وبقوة نسبية (٤٦.٥٣%) ونسبة مرجحة (٥.٥٧%) . وفي الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " لا يحافظ الموظف المسئول عن الضمان الاجتماعي بالوحدة الاجتماعية والبريد على سرية حالتي " وبقوة نسبية (٤٥.١١%) ونسبة مرجحة (٥.٤%) . وفي الترتيب الثانى عشر جاءت عبارة " توجد مجاملات في إقرار استحقاق المساعدات الضمانية . " وبقوة نسبية (٤٤.١٩%) ونسبة مرجحة (٥.٢٩%) . وفي الترتيب الثالث عشر جاءت عبارة " لا يتم التعامل معي باحترام أثناء صرف المساعدة الضمانية . " وبقوة نسبية (٣٧.٧٦%) ونسبة مرجحة (٤.٥٢%) . **ويتضح من الجدول السابق أن** هناك إجماعاً أو شبه إجماع على أن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة المساعدات بالنسبة لهذه الأسعار وتعقد إجراءات الحصول على الخدمة وطول مدة استيفاء هذه الإجراءات هي العقبة الأساسية مقابل إشباع الحاجات الغذائية ، وأن هناك تعاملاً محترماً من قبل مسئولي البريد والأخصائيين الاجتماعيين للمستفيدين من المساعدات ، وعدم وجود مجاملات في إقرار استحقاق المساعدة . **ويتفق ذلك مع** ما توصلت إليه دراسة "**ياسر عبد الفتاح القصاص**" [١٥٩] حيث أن من أهم الصعوبات الموجودة بالضمان الاجتماعي : هي عدم وجود موعد ثابت للحصول على المعاش وقلة منافذ الصرف وضآلة قيمة المعاش ، واقترحت الدراسة زيادة قيمة المعاش بنسبة مئوية سنوياً. ومع ما توصلت إليه دراسة " **T. J. Sutcliffe**" [١٦٠]

من وجود دور للأخصائيين الاجتماعيين في دعم إجراءات استحقاق الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسر المعوزة . بينما تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "**أميرة فايد**" [١٦١] حيث توصلت إلى توفر يسر وسهولة إجراءات الاستفادة من جهود شبكة الأمان الاجتماعي (والتي تتمثل في التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي) .

أما من حيث وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم :

جدول (١٨)

يوضح النتائج الخاصة بالتساؤل الخامس ومفاده : الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ن = (١٣)

البعد	البيان	العدد	النسبة%	الترتيب
الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية .	نقص عدد الأخصائيين الاجتماعيين في مقابل ارتفاع عدد المستفيدين أو المترددين	٣	٢٣.١	٢
	نقص التدريب للأخصائيين الاجتماعيين	١	٧.٧	٤
	أن العميل يصرف المساعدة من مكاتب البريد وعدم استعدادهم لبذل المجهود الكافي	١	٧.٧	٤
	التعامل السيء أحياناً أثناء توزيع المساعدات العينية مثل (كرتونة رمضان)	١	٧.٧	٤
	الإجراءات المعقدة والكثيرة لاستحقاق وتحديث المساعدات الشهرية الضمانية	٨	٦١.٥	١
	وجود قوائم إنتظار لاستحقاق الخدمة	١	٧.٧	٤
	ضعف الإمكانيات المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين لتسجيل ومتابعة طلبات العملاء وعلى رأسها الحاسب الآلي	١	٧.٧	٤
	تعدد المؤسسات التي يلجأ إليها العميل لإستيفاء أوراقه	١	٧.٧	٤
	بعد الوحدات الاجتماعية نسبياً مما يجهد كبار السن والمعوقين	١	٧.٧	٤
	عدم المتابعة الكافية للمسئولين عن توزيع المساعدات العينية	١	٧.٧	٤
	لا توجد صعوبات	٢	١٥.٤	٣

يتضح من الجدول السابق (١٨) أن (الإجراءات المعقدة والكثيرة لاستحقاق وتحديث المساعدات الشهرية الضمانية) في مقدمة الصعوبات التي تواجه المستفيدين بنسبة (٦١.٥%) ، بينما تعددت الصعوبات في المركز الأخير وهي (نقص التدريب للأخصائيين الاجتماعيين ، أن العميل يصرف المساعدة من مكاتب البريد وعدم استعدادهم لبذل المجهود الكافي ، التعامل السيء أحياناً أثناء توزيع المساعدات العينية مثل (كرتونة رمضان) ، وجود قوائم إنتظار لاستحقاق الخدمة ، ضعف الإمكانيات المتاحة للأخصائيين الاجتماعيين لتسجيل ومتابعة طلبات العملاء وعلى رأسها الحاسب الآلي ، تعدد المؤسسات التي يلجأ إليها العميل لإستيفاء أوراقه ، بعد الوحدات الاجتماعية نسبياً مما يجهد كبار السن والمعوقين ، عدم المتابعة الكافية للمسئولين عن توزيع المساعدات العينية) بنسبة (٧.٧%) . **ويتضح مما سبق** الرأي الفني لمجموعة الصعوبات التي تعترض المستفيدين من المساعدات والتي على رأسها تعقد إجراءات استحقاق وتحديث المساعدة ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي أوضحتها استجابات الأخصائيين والتي قد تكون سبباً في بعض الصعوبات التي أفرزتها استجابات المستفيدين ومنها زيادة ضغط العمل على الأخصائيين نتيجة نقص عددهم بالنسبة لعدد المترددين ونقص تدريبهم وضعف الإمكانيات التكنولوجية المتاحة من الأجهزة وعدم التنسيق بين قواعد البيانات المختلفة في الوزارات المختلفة والتي هي بدورها سبباً في العديد من الصعوبات التي تواجه المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية .

٦- النتائج الخاصة بالتساؤل السادس ومفاده : ما مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية؟

جدول (١٩)

يوضح مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدى المساعدات الضمانية (ن = ٣٩٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	زيادة قيمة المساعدات الشهرية الضمانية	٣٩٩	١٠٠.٠٠	٠	٠.٠٠	٠	٠.٠٠	١١٩٧	١٠٠.٠٠	٣٩٩.٠٠	١٥.٩١	١
٢	عمل الدولة على تثبيت أو خفض أسعار السلع الغذائية	٣٩٩	١٠٠.٠٠	٠	٠.٠٠	٠	٠.٠٠	١١٩٧	١٠٠.٠٠	٣٩٩.٠٠	١٥.٩١	١
٣	زيادة أماكن صرف المساعدات الشهرية الضمانية	١٧٥	٤٣.٨٦	٢١٣	٥٣.٣٨	١١	٢.٧٦	٩٦٢	٨٠.٣٧	٣٢٠.٦٧	١٢.٧٩	٤
٤	الالتزام بمواعيد محددة لصرف المساعدات الضمانية.	٦١	١٥.٢٩	١٠٠	٢٥.٠٦	٢٣٨	٥٩.٦٥	٦٢١	٥١.٨٨	٢٠٧.٠٠	٨.٢٥	٨
٥	تدريب العاملين على التعامل مع مستفيدي المساعدات الضمانية	٧٣	١٨.٣٠	٢٨٤	٧١.١٨	٤٢	١٠.٥٣	٨٢٩	٦٩.٢٦	٢٧٦.٣٣	١١.٠٢	٦
٦	تيسير إجراءات الحصول على المساعدات الشهرية الضمانية	١٢٩	٣٢.٣٣	٢٥٧	٦٤.٤١	١٣	٣.٢٦	٩١٤	٧٦.٣٦	٣٠٤.٦٧	١٢.١٥	٥
٧	توفر الرقابة الكافية لمتابعة العاملين بالوحدات الاجتماعية المسئولة عن الضمان الاجتماعي لضمان موضوعية بحث الحالات .	٣٢	٨.٠٢	١٩٩	٤٩.٨٧	١٦٨	٤٢.١١	٦٦٢	٥٥.٣٠	٢٢٠.٦٧	٨.٨٠	٧
٨	توفير طرق لتوصيل المساعدات الضمانية إلى غير القادرين صحيا فى محل إقامتهم .	٣٧٠	٩٢.٧٣	٢	٠.٥٠	٢٧	٦.٧٧	١١٤١	٩٥.٣٢	٣٨٠.٣٣	١٥.١٧	٣

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٩٤٠.٣٨	١٨.٨٥	٧٥٢٣	٢٥٠٧.٦٧	٧٨.٥٦

باستقراء بيانات الجدول السابق (١٩) والذى يوضح (مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذى قدر (٧٥٢٣) ومتوسط حسابي عام (١٨.٨٥) وقوة نسبية بلغت (٧٨.٥٦%) وهذا التوزيع الاحصائي يدل على أن مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية تم الموافقة عليه بنسبة كبيرة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة : وقد جاءت في الترتيب الاول عبارة " زيادة قيمة المساعدات الشهرية الضمانية " ، عبارة " عمل الدولة على تثبيت أو خفض أسعار السلع الغذائية "وبقوة نسبية (١٠٠%) ونسبة مرجحة (١٥.٩١%) . وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة " توفير طرق لتوصيل المساعدات الضمانية إلى غير القادرين صحيا في محل إقامتهم . " وبقوة نسبية (٩٥.٣٢%) ونسبة مرجحة (١٥.١٧%) . وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة " زيادة أماكن صرف المساعدات الشهرية الضمانية " وبقوة نسبية (٨٠.٣٧%) ونسبة مرجحة (١٢.٧٩%) . وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة " تيسير إجراءات الحصول على المساعدات الشهرية الضمانية . " وبقوة نسبية (٧٦.٣٦%) ونسبة مرجحة (١٢.١٥%) . وفي الترتيب السادس جاءت عبارة " تدريب العاملين على التعامل مع مستفيدي المساعدات الضمانية " وبقوة نسبية (٦٩.٢٦%) ونسبة مرجحة (١١.٠٢%) . وفي الترتيب السابع جاءت عبارة " توفر الرقابة الكافية لمتابعة العاملين بالوحدات الاجتماعية المسئولة عن الضمان الاجتماعي لضمان موضوعية بحث الحالات . " وبقوة نسبية (٥٥.٣%) ونسبة مرجحة (٨.٨%) . وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة " الالتزام بمواعيد محددة لصرف المساعدات الضمانية. " وبقوة نسبية (٥١.٨٨%) ونسبة مرجحة (٨.٢٥%) . ومن الجدول السابق يتضح إجماع المستفيدين على ضرورة زيادة قيمة المساعدات وضرورة عمل الدولة على خفض الأسعار أو تثبيتها على الأقل وضرورة توفير وسائل لتوصيل المساعدات لمستحقيها . **وتتفق تلك النتائج مع** رأي "**سعد طه علام**" [١٦٢] حيث أن تخفيض معدلات الارتفاع السنوي في مستوى الأسعار يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة كما يترتب عليه إعادة العلاقة المقبولة بين الأجور (الدخول) وتكاليف المعيشة . ويتفق ذلك مع رأي "**جيليان باسكال Gillian Pascal**" [١٦٣] من حيث وجوب تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الإعانات.

أما من حيث وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية وبإدارة الفيوم:

جدول (٢٠)

يوضح النتائج الخاصة بالتساؤل السادس : ومفاده المقترحات لتذليل الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ن = (١٣)

البعد	البيان	العدد	النسبة%	الترتيب
المقترحات لتذليل الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية.	زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية .	٤	٣٠.٨	٣
	تدريب الأخصائيين الاجتماعيين .	٢	١٥.٤	٤
	زيادة مبلغ المساعدات الضمانية .	٥	٣٨.٥	١
	تغيير البيان النصف سنوي إلى سنوي	١	٧.٧	٧
	الصرف عن طريق الفيزا كارت .	١	٧.٧	٧
	زيادة عدد المساعدات العينية بما يتوافق وعدد المستفيدين بالمساعدات الضمانية لتحقيق العدالة .	١	٧.٧	٧
	توزيع المساعدات العينية عن طريق الوحدات الاجتماعية بدلاً من الوحدات المحلية والجيش لضمان وصولها لمستحقيها .	٢	١٥.٤	٤
	متابعة عملية توزيع المساعدات العينية (كرتونة رمضان والشنط المدرسية) لضمان وصولها لمستحقيها.	١	٧.٧	٧
	استبدال المساعدات العينية بمساعدات مالية وضمها على قيمة المساعدة الشهرية .	١	٧.٧	٧
	زيادة عدد الكشوف الطبية الأسبوعية وتيسيرها .	٢	١٥.٤	٤
	توسيع قاعدة المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية.	١	٧.٧	٧
	زيادة أنواع المساعدات الضمانية الأخرى مثل (تكافل وكرامة) لتقليل الضغط على المساعدات الشهرية الضمانية .	١	٧.٧	٧
	توعية عملاء المساعدات الشهرية الضمانية بكيفية استفادتهم بحقوقهم والتعامل مع تقنيات العصر (فيزا كارت) .	١	٧.٧	٧
	توفير المواصلات اللازمة للمرضى وكبار السن .	١	٧.٧	٧
	توفير الإمكانيات اللازمة وخاصة الحاسب الآلي لسرعة الأداء وسرعة مراجعة استحقاقات العملاء مما يقلل الفترة البينية بين التقدم للاستحقاق والاستفادة الفعلية	١	٧.٧	٧
	ربط شبكة المساعدات الضمانية بالشبكات الأخرى وعلى رأسها التأمينات الاجتماعية لتيسير إجراءات استحقاق وتحديث الخدمة على العميل .	٥	٣٨.٥	١

يتضح من الجدول السابق (٢٠) أن الاستجابات التي تقترح (زيادة مبلغ المساعدات الضمانية ، ربط شبكة المساعدات الضمانية بالشبكات الأخرى وعلى رأسها التأمينات الاجتماعية لتيسير إجراءات استحقاق وتحديث الخدمة على العميل) كانا في المركز الأول بنسبة (٣٨.٥%) ، بينما كانت المقترحات (تغيير البيان النصف سنوي إلى سنوي ، الصرف عن طريق الفيزا كارت ، زيادة عدد المساعدات العينية بما يتوافق وعدد المستفيدين بالمساعدات الضمانية لتحقيق العدالة ، متابعة عملية توزيع المساعدات العينية (كرتونة رمضان والشنط المدرسية) لضمان وصولها لمستحقيها ، استبدال المساعدات العينية بمساعدات مالية وضمها على قيمة المساعدة الشهرية ، توسيع قاعدة المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ، زيادة أنواع المساعدات الضمانية الأخرى (مثل تكافل وكرامة) لتقليل

الضغط على المساعدات الشهرية الضمانية ، توعية عملاء المساعدات الشهرية الضمانية بكيفية استفادتهم بحقوقهم والتعامل مع تقنيات العصر (فيزا كارت) ، توفير المواصلات اللازمة للمرضى وكبار السن ، توفير الإمكانيات اللازمة وخاصة الحاسب الآلي لسرعة الأداء وسرعة مراجعة استحقاقات العملاء مما يقلل الفترة البينية بين التقدم للاستحقاق والاستفادة الفعلية) في المركز الأخير بنسبة (٧.٧%) . **ويتضح مما سبق** إتفاق مقترحات المستفيدين مع الأخصائيين في ضرورة زيادة قيمة المساعدات حتى تصبح كافية لإشباع الحاجات الغذائية ، إلا أن مقترحات الأخصائيين امتازت بالإشارة إلى ضرورة توفير الإمكانيات التكنولوجية اللازمة لتيسير العمل والذي بدوره ينعكس على سرعة الاستفادة من المساعدات وكذلك مع ما أوصت به دراسة "**سلوى رمضان عبد الحليم**" [١٦٤] من ضرورة إدخال نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلي لزيادة فاعلية الضمان مما يساعد على سرعة الانجاز في تقديم الخدمة .

جدول (٢١)

يوضح ترتيب استجابات عينة الدراسة (المستفيدين) على محاور الاستمارة ككل (ن = ٣٩٩)

م	البعد	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)	الترتيب
١	الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	٧٦٦.٨٠	١٩.٢٢	٧٦٦٨	٢٥٥٦.٠٠	٦٤.٠٦	٤
٢	الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	٦٩٩.٧٥	٢١.٠٥	٨٣٩٧	٢٧٩٩.٠٠	٥٨.٤٦	٥
٣	التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضماني	٩٢٥.٥٨	٢٧.٨٤	١١١٠٧	٣٧٠٢.٣٣	٧٧.٣٣	٢
٤	الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	٧٦٩.٠٨	٢٥.٠٦	٩٩٩٨	٣٣٣٢.٦٧	٦٤.٢٥	٣
٥	مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	٩٤٠.٣٨	١٨.٨٥	٧٥٢٣	٢٥٠٧.٦٧	٧٨.٥٦	١

باستقراء بيانات الجدول السابق (٢١) يتضح أن مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية حصلت على أعلى قوة نسبية وهى (٧٨.٥٦%) ، ويليها التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية والتى حصلت على قوة نسبية (٧٧.٣٣%) ، ثم الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية حصلت على قوة نسبية (٦٤.٢٥%) ، ثم الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية حصلت على قوة نسبية (٦٤.٠٦%) ، وفى المرتبة الاخيرة الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية والتى حصلت على قوة نسبية (٥٨.٤٦%) . **ويتضح من ذلك** نجاح المساعدات في إحداث تغييرات اجتماعية إيجابية في حياة المستفيدين ، وكذلك يتضح أن درجة نجاح المساعدات في إحداث كفاية كمية لإشباع الحاجات الغذائية لدى المستفيدين هي أكبر من إحداث الكفاية الكيفية أو

النوعية في ذات الشأن . ويؤكد ذلك على أهمية برنامج المساعدات الشهرية الضمانية مع العمل على زيادة قيمته لتحقيق أهدافه.

٧ – النتائج الخاصة بالتساؤل السابع ومفاده : ما الفروق فى أبعاد استمارة قياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعاً لمتغيرات الدراسة من حيث :

أ) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من صحة هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار(One Way ANOVA) ، للمتغير المستقل أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية ، والمتغير التابع لعدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية.

جدول (٢٢)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعاً لعدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية

ابعاد الاستبانه	عدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	فرد واحد	١٩١	٢٠.٧٢	٢.٨٨
	فردان	١١٤	١٨.٤١	٢.٤١
	ثلاثة أفراد	٤٦	١٨.٦١	٢.٥٠
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	١٥.٧٥	١.٦٨
	المجموع	٣٩٩	١٩.٢٢	٣.٠٧
الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	فرد واحد	١٩١	٢٢.٠٩	٣.٢٩
	فردان	١١٤	٢٠.٣٠	٢.٤٨
	ثلاثة أفراد	٤٦	٢٠.٣٥	١.٦٦
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	١٩.٣٣	١.٤٣
	المجموع	٣٩٩	٢١.٠٥	٢.٩٣
التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	فرد واحد	١٩١	٢٩.٩٠	٤.٩٨
	فردان	١١٤	٢٧.٩٠	٣.٧٠
	ثلاثة أفراد	٤٦	٢٥.٣٩	٣.٦٧
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	٢١.٨١	٣.٦٤
	المجموع	٣٩٩	٢٧.٨٤	٥.٠٩
الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	فرد واحد	١٩١	٢٤.٩٢	٢.٨١
	فردان	١١٤	٢٥.٨٢	٣.٥٨
	ثلاثة أفراد	٤٦	٢٥.٢٨	٢.٩٣
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	٢٣.٦٠	٣.٠٨
	المجموع	٣٩٩	٢٥.٠٦	٣.١٥
مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	فرد واحد	١٩١	١٨.٧٢	١.٨٨
	فردان	١١٤	١٩.٣٧	٢.٠٧
	ثلاثة أفراد	٤٦	١٨.٩٣	١.٩٧
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	١٨.٠٨	٢.٥٩
	المجموع	٣٩٩	١٨.٨٥	٢.٠٧
المجموع الكلى	فرد واحد	١٩١	١١٦.٣٥	٩.٠٩
	فردان	١١٤	١١١.٨٠	٦.٦٦

ابعاد الاستبانه	عدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
	ثلاثة أفراد	٤٦	١٠٨.٥٧	٨.٢١
	أربعة أفراد فأكثر	٤٨	٩٨.٥٨	٨.١٢
	المجموع	٣٩٩	١١٢.٠١	٩.٩٨

جدول (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لعدد أفراد الأسرة المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	بين المجموعات	٥٣.٤٠	٣.٠٠	١٧.٨٠	٢.٠٥	غير دالة
		داخل المجموعات	٢١٣٣.٠٠	٢٤٦.٠٠	٨.٦٧		
		المجموع	٢١٨٦.٤٠	٢٤٩.٠٠			
٢	الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	بين المجموعات	١٢٣.٦٩	٣.٠٠	٤١.٢٣	٤.٩٨	٠.٠١
		داخل المجموعات	٢٠٣٧.٩٩	٢٤٦.٠٠	٨.٢٨		
		المجموع	٢١٦١.٦٨	٢٤٩.٠٠			
٣	التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	بين المجموعات	١٠٩٧.٧٢	٣.٠٠	٣٦٥.٩١	٥٤.٦٢	٠.٠١
		داخل المجموعات	٢٦٤٦.٣١	٣٩٥.٠٠	٦.٧٠		
		المجموع	٣٧٤٤.٠٣	٣٩٨.٠٠			
٤	الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	بين المجموعات	٤٣٤.٧٤	٣.٠٠	١٤٤.٩١	١٩.٢٦	٠.٠١
		داخل المجموعات	٢٩٧٢.٤٥	٣٩٥.٠٠	٧.٥٣		
		المجموع	٣٤٠٧.١٩	٣٩٨.٠٠			
	مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	بين المجموعات	٢٨٣١.٠٩	٣.٠٠	٩٤٣.٧٠	٤٩.٧٣	٠.٠١
		داخل المجموعات	٧٤٩٥.٣٢	٣٩٥.٠٠	١٨.٩٨		
		المجموع	١٠٣٢٦.٤١	٣٩٨.٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	١٧٣.٠٨	٣.٠٠	٥٧.٦٩	٦.٠٤	٠.٠١
		داخل المجموعات	٣٧٧٤.٦٠	٣٩٥.٠٠	٩.٥٦		
		المجموع	٣٩٤٧.٦٧	٣٩٨.٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق (٢٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١) فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية بين أعداد الأفراد المختلفة لصالح عدد الأفراد الأقل. وهذا يدل على أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قلت كفاية المساعدات الشهرية الضمانية من الناحية الكمية والناحية الكيفية إلا أنها تظهر بدرجة أكبر في الجانب الكيفي . **وتتفق تلك النتيجة مع** ما أوضحته "**راوية رزق وعبير الدويك**" [١٦٥] حيث اعتبار حجم الأسرة من أهم العوامل التي لها التأثير المباشر على الإنفاق الغذائي وبالتالي على الحالة الغذائية والصحية لأفراد الأسرة ،

فإنفاق الأسرة على الطعام يرتبط بعلاقة حسابية بعدد أفرادها ، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد إنفاق الأسرة على بعض المجموعات الغذائية (الحبوب والنشويات) وقل الإنفاق على بعض المجموعات الأخرى (البروتينات الحيوانية – الفواكه) خاصة في ظل ثبات الدخل .

ب) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا لمتغير الدخل الشهري ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من صحة هذه الفرضية ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار(One Way ANOVA) ، للمتغير المستقل أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية ، والمتغير التابع الدخل الشهري.

جدول (٢٤)

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا للدخل الشهري

ابعاد الاستبانه	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	٢٠.٥١	٢.٨٨
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	١٨.٠٥	٢.٤٥
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	١٩.٥٦	٢.٥٩
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	١٧.٣٠	٢.٩٥
	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	١٦.٧٤	٣.١٢
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	١٨.٠٠	٢.٧٨
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	١٩.٢٠	٢.٧٠
	المجموع	٣٩٩	١٩.٢٢	٣.٠٧
الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	٢١.٨٧	٣.٢١
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	٢٠.٢١	٣.٠٦
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	٢١.٠٠	٢.٢٠
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	١٩.٩٠	١.٨٨
	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	١٩.٧٤	١.٦٣
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	٢٠.٧٥	١.٩٥
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	٢١.٣٠	٢.٥٨
	المجموع	٣٩٩	٢١.٠٥	٢.٩٣
التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	٢٩.٦٩	٥.٠٥
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	٢٧.٩٦	٣.٧٩
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	٢٧.٢٢	٥.٠٦
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	٢٤.٣٨	٣.٩١

ابعاد الاستبانه	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
الضمانية	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	٢٣.٢٦	٥.٦٨
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	٢٤.٩٤	٢.٩١
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	٢٥.٨٠	٤.٤٢
	المجموع	٣٩٩	٢٧.٨٤	٥.٠٩
الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	٢٤.٨٥	٢.٨٣
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	٢٦.٣٣	٣.٦٨
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	٢٤.١٨	٢.٦٢
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	٢٤.٢٣	٣.٣٩
	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	٢٤.٧٤	٣.٢٨
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	٢٦.٣٨	٢.٩٠
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	٢٤.٨٠	٢.٣٩
	المجموع	٣٩٩	٢٥.٠٦	٣.١٥
مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	١٨.٧٠	١.٨٩
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	١٩.٣١	١.٨٣
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	١٨.٨٨	٢.٢٩
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	١٨.٦٠	٣.٠٨
	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	١٨.٦١	١.٥٩
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	١٩.٥٠	١.٩٣
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	١٨.٤٠	١.٨٤
	المجموع	٣٩٩	١٨.٨٥	٢.٠٧
المجموع الكلى	أقل من ٣٥٠ جنيه مصري	١٧٩	١١٥.٦١	٩.٠٤
	من ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ جنيه	٨١	١١١.٨٦	٧.٢٣
	من ٤٠٠ – أقل من ٤٥٠ جنيه	٥٠	١١٠.٨٤	٨.٦٢
	من ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	٤٠	١٠٤.٤٠	١١.٣٧
	من ٥٠٠ – أقل من ٥٥٠ جنيه	٢٣	١٠٣.٠٩	١١.٨٩
	من ٥٥٠ – أقل من ٦٠٠ جنيه	١٦	١٠٩.٥٦	٨.٣٦
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	١٠	١٠٩.٥٠	١٢.٢٨
	المجموع	٣٩٩	١١٢.٠١	٩.٩٨

جدول (٢٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية تبعا للدخل الشهري

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	الكفاية الكمية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	بين المجموعات	٧٢٦.٧٤	٦.٠٠	١٢١.١٢	١٥.٧٤	٠.٠١
		داخل المجموعات	٣٠١٧.٢٩	٣٩٢.٠٠	٧.٧٠		
		المجموع	٣٧٤٤.٠٣	٣٩٨.٠٠			
٢	الكفاية الكيفية للمساعدات الشهرية الضمانية للحاجات الغذائية	بين المجموعات	٢٧٢.٥٨	٦.٠٠	٤٥.٤٣	٥.٦٨	٠.٠١
		داخل المجموعات	٣١٣٤.٦١	٣٩٢.٠٠	٨.٠٠		
		المجموع	٣٤٠٧.١٩	٣٩٨.٠٠			
٣	التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الاستفادة من المساعدات الشهرية الضمانية	بين المجموعات	١٧٧٠.١١	٦.٠٠	٢٩٥.٠٢	١٣.٥٢	٠.٠١
		داخل المجموعات	٨٥٥٦.٣٠	٣٩٢.٠٠	٢١.٨٣		
		المجموع	١٠٣٢٦.٤١	٣٩٨.٠٠			
٤	الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المساعدات الضمانية الشهرية	بين المجموعات	٢٣٦.٦١	٦.٠٠	٣٩.٤٣	٤.١٧	٠.٠١
		داخل المجموعات	٣٧١١.٠٧	٣٩٢.٠٠	٩.٤٧		
		المجموع	٣٩٤٧.٦٧	٣٩٨.٠٠			
	مقترحات تحسين الخدمة من وجهة نظر مستفيدي المساعدات الضمانية	بين المجموعات	٣٣.٨٢	٦.٠٠	٥.٦٤	١.٣٢	غير دالة
		داخل المجموعات	١٦٧٥.٧٥	٣٩٢.٠٠	٤.٢٧		
		المجموع	١٧٠٩.٥٧	٣٩٨.٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٦٧٠٢.٤٥	٦.٠٠	١١١٧.٠٧	١٣.٣٠	٠.٠١
		داخل المجموعات	٣٢٩٣٠.٤٩	٣٩٢.٠٠	٨٤.٠١		
		المجموع	٣٩٦٣٢.٩٤	٣٩٨.٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق (٢٥) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١) فى أبعاد مقياس تقييم كفاية المساعدات الشهرية الضمانية بين شرائح الدخل المختلفة لصالح الدخل الأقل فيما عدا بعض المقترحات يوجد توافق عليه ، وهذا يعنى أنه كلما كان الدخل أقل كلما انخفضت كفاية المساعدات الشهرية الضمانية – الكمية والكيفية – وزادت الصعوبات .

أحد عشر : التوصيات التخطيطية للعمل على تحقيق الإشباع الكافي للاحتياجات الغذائية لمستفيدي برنامج المساعدات الشهرية الضمانية :

تنبثق هذه التوصيات من خلال إيمان الباحثة بضرورة اتباع الاستراتيجيات المهنية للخدمة الاجتماعية وفي أولوياتها استراتيجية المدافعة ، والأدوار المهنية المتعددة للأخصائي الاجتماعي المخطط في الدفاع عن حقوق الفقراء في المجتمع – وذلك باعتبار أنهم أكبر فئة تحتاج للتمكين الاجتماعي في المجتمع – وباعتبار أن الدولة مسئولة عن فقرائها ، وخاصة في إشباع حاجاتهم الأساسية ، والتي في أولوياتها الحاجات الغذائية ، حيث أن ذلك مكفول بقوة الدستور والقوانين والتي يجب أن يكون لها صداها على الوضع الراهن للفقراء ، وتأمل الباحثة أن يضع المسئولون هذه التوصيات في الاعتبار عند وضع السياسات العامة للدولة (استهداف عملاء المساعدات الضمانية) ، وذلك تأكيداً للبعد الاجتماعي ، ثم ترجمتها في خطط (استراتيجية وتكتيكية) ، وبالتالي ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لعمل ما يلي :

١ – فيما يخص المساعدات الشهرية الضمانية :

أ) زيادة قيمة المساعدات الشهرية الضمانية بما يتناسب ومستوى الأسعار عامة ، خاصة الغذائية منها ، وزيادتها بشكل دوري سنوياً بما يتناسب مع نسبة التضخم .

ب) الارتباط بالواقع في تحديد أهداف برنامج المساعدات الشهرية الضمانية ، وبذلك يجب استهداف هدف جزئي (إشباع الحاجات الغذائية) كهدف مبدئي ، ثم يتم إشباع الحاجات الأساسية الأخرى مجاناً للفقراء من خلال مجموعة من البرامج المختصة (مستهدفة التعليم ، الصحة ،.. إلخ).

ج) الدمج بين برنامج المساعدات الشهرية الضمانية (وزارة التضامن الاجتماعي) ، وبرنامج دعم السلع التموينية (وزارة التموين) ؛ ليكونا معاً في برنامج واحد ؛ كي يستهدف إشباع الحاجات الغذائية بشكل كافٍ وفق نظرية الاستحقاقية ، مما ينعكس على عناصر التنمية البشرية عامة من (تحسن في الصحة – والقدرة على التعليم – والقدرة على العمل – وزيادة الدخل ...الخ) .

د) ضرورة إدماج جميع المستفيدين من برنامج المساعدات الشهرية الضمانية مباشرة في برنامجي السلع التموينية ودعم الخبز .

ه) التنسيق بين الجمعيات التطوعية المنتشرة في ربوع الدولة كافة وفقاً لأهدافها ، وذلك بهدف تنظيم هذه الجهود كلٍ في موضعه نحو تحقيق الأهداف (العلاجية – الإنمائية – الوقائية) .

و) ضرورة العمل على التنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية لاستهداف إشباع الحاجات الأساسية لأشد الفقراء فقراً (عملاء المساعدات الضمانية) وفي أولوياتها الحاجات الغذائية .

ز) استخدام الأساليب التقنية الحديثة للتأكد من الوضع الاقتصادي والاستحقاق للمستفيدين بدلاً من استنزافهم في إثبات أحقيتهم سواء لأول مرة أو لتحديث هذا الاستحقاق (كل ستة أشهر) مع ربط شبكات الجهات المتعددة ببعضها (التأمينات الاجتماعية ، الصحة ، التعليم ، ..إلخ) ، وتطبيق نظام الفيزا كارت لصرف المساعدات ، وتوفير الحواسب الالكترونية للعاملين بالوحدات الاجتماعية لسرعة إنجاز أعمالهم.

ح) توفير العدد المناسب لحجم العمل من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالوحدات الاجتماعية ، حيث أن كثرة المهام المطلوبة منهم (في أكثر من مكان) ، وذلك بهدف إنجاز عملهم مما قد يؤثر إيجابياً على جودة أدائهم للمهام .

ط) عمل الدولة على توافر الجمعيات التعاونية لتوفير الغذاء بسعر في متناول الفقراء خاصة اللحوم (كبروتين حيواني) .

ي) المطالبة بإيجاد فرص عمل للقادرين منهم على العمل ، من خلال مشروعات الأسر المنتجة ، أو قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف مساعدتهم على كسب قوت يومهم بكرامة .

٢ – **فيما يخص توفير الحاجات الغذائية :** وفقاً للتوجه العام للدولة نحو النظام الرأسمالي ، وطبقاً للقاعدة الاقتصادية للعلاقة العكسية بين (انخفاض العرض وزيادة الطلب) وانخفاض السعر – بما يعني أنه كلما ازداد العرض من السلع الغذائية كلما ساهم ذلك في انخفاض سعرها – يأتي استهداف الباحثة لهذه التوصيات لعلها تؤثر في مواجهة مشكلة حرمان الفقراء من الوجبات الغذائية المتكاملة وفق مفهوم الاستحقاقية ، وعلى اعتبار أن هذه التوصيات قد تكون خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، فالخدمة الاجتماعية والأخصائي الاجتماعي المخطط خير مدافع عن الفقراء ، وممكن لهم في الحصول على حقوقهم ، ومبصر للمجتمع بواقع الفقراء ومشكلاتهم وحاجاتهم ، من خلال استراتيجية مواجهة الفقر، وأدوار الأخصائي المتعددة كمرشد وميسر ومثقف ومستثير ومطالب ووسيط وممكن وباحث ، حيث يستخدم كلاً من هذه الأدوار في موضعه ، حتى يستصدر المسئول تشريعات أو قرارات تساند الفقراء ، ومن هذا المنطلق يجب على الدولة والمخطط الاجتماعي العمل على تحقيق ما يلي :

أ) ضرورة عودة الدورة الزراعية ، وتوفير المرشد الزراعي (بما يتضمنه ذلك من التخطيط لما يتم زراعته وفق الحاجات الغذائية للمجتمع خاصة المحاصيل الاستراتيجية) مع الوضع في الاعتبار الثقافات والتفضيلات الغذائية المختلفة ، وذلك من خلال البحوث الميدانية لحاجات الفقراء وثقافاتهم الغذائية وتفضيلاتهم .

ب) ضرورة توفير أسواق اليوم الواحد بشكل دوري (هو سوق في مكان موحد في كل محافظة أو منطقة تقوم عليه الدولة من خلال الشراء المباشر من المزارع ثم البيع المباشر للمواطن ، وبالتالي ضمانة هامش ربح بسيط) وذلك للعمل على توفير الغذاء بسعر مناسب للمستهلك ومنه الفقراء .

ج) ضرورة الحفاظ على المساحات الزراعية المتوفرة بالدولة (من خلال فرض عقوبات مالية صارمة على مجرفي الأراضي الزراعية واستغلالها في استصلاح أراضي جديدة) .

د) ضرورة منع الاحتكارات خاصة في السلع الغذائية من خلال الرقابة الدائمة على التجار.

ه) ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال استصلاح أراضي زراعية جديدة ، للعمل على خفض الاستيراد .

و) ضرورة ضبط الأسعار خاصة الغذائية إما بالعمل على خفض الأسعار، أو تثبيت الأسعار مع زيادة الدخول.

ز) ضرورة العمل على تطبيق البحوث الزراعية الحديثة التي تستهدف التكيف مع الظروف المناخية والندرة المائية الحالية .

ح) ضرورة مراقبة المنتجات الزراعية من الجانب الصحي بما يضمن سلامة الغذاء الذي يتناوله المواطن المصري.

ط) ضرورة تضمين المقررات الدراسية الثقافة الغذائية الصحيحة لضمانة الاستهلاك السليم مع أقل الأسعار.

ي) ضرورة العمل على فرض تسعيرة إجبارية أو استرشادية للسلع الغذائية لمنع المغالاة في الأسعار .

ك) ضرورة العمل على خفض نسبة التضخم التي تلتهم دخول الفقراء .

ل) ضرورة قيام الجمعيات التطوعية بتوزيع مساعدات شهرية (دور ثانوي) كدور مكمل لدور الدولة (دور أولي) .

م) ضرورة منح جمعيات حماية المستهلك كافة الصلاحيات للرقابة على سعر وسلامة الغذاء ومعاونة الدولة في توفير الغذاء ، والذي ينعكس أثره على الفقراء من خلال محاربة الغلاء .

٣- **فيما يخص وزارة التخطيط :** تنبثق توصيات الباحثة من خلال إيمانها بأن هذه الوزارة ينبغي أن تعمل على الإلمام بكافة أطراف التنمية المرتبطة بالدولة من حيث اعتبار الوزارات المختلفة **كفريق عمل** متناسق ومتشارك فيما تحدده الوزارات المختلفة من خطط استراتيجية وتكتيكية في إحداث النمو والتنمية بالدولة . ووفقاً لذلك ينبغي أن يسعى **المخطط الاجتماعي** لوضع فقراء الضمان الاجتماعي في أولوياته من خلال الخطط والبرامج المنفذه وفقاً للسياسات العامة للدولة .

مراجع الدراسة :

(١) عبد العزيز عبد الله مختار : **التخطيط لتنمية المجتمع** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥م ، ص ص ٧٤-٧٥.

(٢) تقرير عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١م.

(٣) عبد المحيي محمود صالح : **الرعاية الاجتماعية (تطورها – قضاياها)** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٢٠.

(٤) فتحي أبو الفضل وآخرون : **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة** ، السنة العاشرة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٠٤م ، ص ١٦٤.

(٥) وفق إحصاء وزارة التضامن الاجتماعي بخصوص عدد المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ، شهر أبريل ٢٠١٦م .

(٦) وفق إحصاء مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الفيوم بخصوص عدد المستفيدين من المساعدات الشهرية الضمانية ، شهر فبراير٢٠١٦م.

(7) Paul Spicker : **Poverty and Social security**, Macmillan Press, London, 1993, P.41.

(٨) أحمد وفاء زيتون : **استراتيجية العمل وبرامج الرعاية الاجتماعية لمحاربة الفقر** ، في أحمد وفاء زيتون : **دراسات في الفقر والتنمية** ، الفيوم ، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٢٩.

(٩) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨م ، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص ١٢٨ .

(١٠) عبد المحيي محمود صالح : **الرعاية الاجتماعية (تطورها – قضاياها)** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٢٥ .

(11) Adrian Furnham : **Psychological Beliefs, Attitudes Toward Social Security Recipient, Adults**, Feb.1983, P.135.

(١٢) تقرير مرصد الغذاء المصري ، مجلس الوزراء ، رقم (٩) ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، برنامج الأغذية العالمي (WFP) ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٣.

(١٣) رفيقة سليم محمود : **المرأة المصرية .. مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل** ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م ، ص ٨٧.

(١٤) إبراهيم مدكور : **معجم العلوم الاجتماعية** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ص ١٤٩ – ١٥٠.

(١٥) عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح : **موسوعة العلوم الاجتماعية** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م ، ص ص ٣٣٣ – ٣٣٤.

(١٦) سعد طه علام : **التنمية ... والدولة** ، القاهرة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م ، ص ص ٢٤ – ٢٥.

(١٧) راوية رزق عبد الغني و عبير محمود الدويك : **تخطيط وإعداد الوجبات** ، د.ن ، ٢٠١٦م ، ص ص ٧٨-٧٩.

(18) De. Regil L. Metal (eds) : **Home Fortification of Food with Multiple Micro Nutrition Powders for Health and Nutrition in Children Under Tow Years of Age**, Cochrane Collaboration, John Wiley & Sons, Ltd.,2011,P120 .

(١٩) السيد محمد حجازي : **حق الغذاء والوضع الغذائي – المحور التغذوي الصحي** ، في رفعت لقوشة وآخرون : **حق الغذاء والوضع الغذائي في مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، برنامج بحوث حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٠٥.

(٢٠) هبة حندوسة : **تقرير تحليل الموقف : التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر** ، د.ن ، ٢٠١٠م ، ص ٥٨.

(٢١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري : تقارير معلوماتية ، **الملامح الصحية للأطفال في مصر .. هل تغيرت؟** ، السنة الثانية ، العدد (٢٠) ، أغسطس ٢٠٠٨م ، ص ١١.

(٢٢) ستاس نيكس : **التغذية الأساسية والحمية العلاجية** ، ترجمة : أحمد بن أديب خليل مرسي ، الجزء الأول ، الرياض ، جامعة الملك سعود – النشر العلمي والمطابع ، ٢٠١٢م ، ص ص ٤٣٢ – ٤٣٣.

(٢٣) كارلايل فورد رانغ وكارلايل بيل رانغ : **ضد التيار ، الأسباب التي تجعل عدم إنجاز الثورة الخضراء يأتي بالمجاعة القادمة** ، ترجمة إنصاف البابر ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٦٢ ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠١١م ، ص ٣٤.

(٢٤) سمير فياض : **الصحة في مصر (الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠م)** ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٢م ، ص ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٥.

(٢٥) سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨.

(٢٦) طلعت مصطفى السروجي : **تمكين الفقراء – استراتيجيات بديلة** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ٢٠١١م ، ص ٤٤.

(٢٧) والدن بيلو ومارا بافيرا : **حروب الغذاء** : ترجمة : انصاف البابر ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ١٦٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، السنة الثامنة والعشرون ، سبتمبر– أكتوبر ٢٠١١م ، ص ٣٨.

(٢٨) سامي مصطفى كامل زايد : **حتمية التخطيط الاجتماعي (رؤية لتحقيق أهداف التنمية)** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٣م ، ص ص ٧ – ٨.

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥٥.

(٣٠) إبراهيم قويدر : **دراسات في أنظمة الضمان الاجتماعي** ، ليبيا – بني غازي ، دار الكتب الوطنية ، ١٩٩٢م ، ص ٣٥٩.

(٣١) نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن : **الآثار الاجتماعية لتخصيصية خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنمية المجتمع ، ١٩٩٨م.

(٣٢) منى جميل سلام محمد الجمال : **العلاقة بين إشباع حاجات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع المحلي والانتماء للمجتمع** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنمية المجتمع ، ١٩٩٨م.

(33) Barbara Ann Reed : **Sales of Food Aid and Other Coping Mechanisms to Meet Dietary Needs Among Refugees in Uvira**, Zaire, in 1996, Doctor of Philosophy, Faculty of the Graduate School of Comell University, U.S.A.,

(34) Kimberly Ann Byme Greder : **A Grounded Theory to Understand How Low – Income Families Meet Their Food and Nutrithion Needs**, Doctor of Philosophy, Lowa State University, U.S.A., 2000.

(35) Sharon Lee Lezberg : **Eating for a Change : Building Common Ground Between Food Security and Sustainable Food Systems**, Doctor of Philosophy (Land Resources) , the University of Wisconsin-Madison, 2003.

(٣٦) محمد عبد المنعم شلبي : **العولمة والاستبعاد الاجتماعي : منظور تحويلي** ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، في عرضه لكتاب:

1. Ronaldo Munck, **Globalization and Social Exclusion** : A Transformtionalist Prospective, Kumarian Press, Inc. Bloomfield, 2005.

(37) Kristina S. Ten Haagen : **Relationship Among Housing Quality, Food Insecurity, Social Service Needs, Donestic Violence, and Mental Health Needs of Children and Families**, Doctor of Philosophy, University of North Carolina at Chapel Hill, Chapel Hill, 2013.

(38) Dorother Volkert : **Malnutrition in Older adults : Urgent need for Action : Aplea for Improving the Nutritional Situation of Older adults**, Gerontology . Vol 59(4), Jun 2013.

(39) Simone Perette Camel : **Influence of Resources, Resource Loss, and Coping Response on Food Management Practices and Food Security**, Doctor of Philosophy, The University of Southern Mississippi, 2014.

(40) Ryan Van Dinter : **Are Community Food Assistance Programs Meeting the Needs of Food – Insecure Households in Pittsburgh's North Side Neighborhoods?** , Master, Duquesne University, 2014.

(41) Judith Ann Carney : **The Social History of Gambian Rice Production : An Analysis of Food Security Strategies**, Doctor of Philosophy in Geography, University of California, Berkeley, 1986.

(42) Erin Feinauer Whiting : **Understanding Reservation Hunger : Food Acqusition and Food Security Among the Northern Cheyenine**, Doctor of Philosophy, University of Missouri-Columbia, 2006.

(43) Josephine A. Swanson etal : **Rural Mothers Use of Formal Programs and Informal Social Supports to Meet Family Food Needs** : A Mixed Methods Study, LLC, 2008.

(44) Haroon Sseguya : **Impact of Social Capital on Food Security in Southeast Uganda**, Doctor of Philosophy, Iowa State University, Ames, Iowa, 2009.

(45) Megan Bomba **: An Analysis of the Community Food System in Esterode Platano, Ecuador and Potential Applications for Food Security Programs**, Master of Science, University of California, Davis, 2010.

(٤٦) هبة حندوسة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١ – ٥٢.

(47) Briar Schoon : **Youth Perspectives and Future Visions for Community Food Security** : Master of Arts, Arizona State University, 2012.

(48) Donna Marrison : **A Needs Assessment for the Introduction of a Food Science Program at the Univ**. of Guyana, Journal of Food Science Education, Volume(11), Issue(4), 2012.

(49) Tamara Dubowitz etal : **Food Policy Research : We Need Better Measurement, Better Study Designs, and Reasonable and Measured Actions Based on the Available Evidence**, Obesity A Research Journal, Volume (21), Issue (1), 2013.

(50) Christina A. Roberto etal : **The Need for Public Policies to Promote Healthier Food Consumption: A Comment on Wansink and Chandon**, Journal of Consumer Psychology. Vol 24(3), Jul 2014.

(51) Caitlin Anne Grady : **International Water and Food Security Development : Performance Evaluation and Assessment of Research Needs at Multiple Scales**, Doctor of Philosophy, Purdue University, West Lafayette, Indiana, 2015.

(52) Warren Llewellyn : **The Impact of Social Security on Saving in a Life-cycle Framework**, The Universityof Lowa, 1982.

(53) Edward Peter Van Wesep : **Social Security- What is it Good For ?**, Doctor of Philosophy Department of Economics, Michigan State University, 2001.

(54) Kevin Balsam : **Redistribution Effects of Using Social Security Retirement Revenue to Finance Social Spending** : Doctor of Philosophy Economics, The University of New Mexico Albuquerque, New Mixico, 2003.

(٥٥) نها ممدوح مصطفى الهرميل : **آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع** (دراسة مطبقة على مكاتب الضمان الاجتماعي بحي أول طنطا) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنظيم المجتمع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

(٥٦) عايدة نبيه المكاوي : **تأثير أنشطة الضمان الاجتماعي والأسر المنتجة بالوحدات الاجتماعية على تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع المحلي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنظيم المجتمع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

(٥٧) سحر مجدي إمام علي : **العلاقة بين تلقي خدمات الضمان الاجتماعي والوصمة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التنمية والتخطيط ، الفيوم ، ٢٠١٤م.

(٥٨) طارق عيسى عبد الراضي أحمد : **فاعلية خدمات الضمان الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الحماية الاجتماعية** (دراسة مطبقة على وحدات الضمان الاجتماعي بمركز أسوان) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التنمية والتخطيط ، الفيوم ، ٢٠١٥م.

(59) Larry William Dewitt : **Social Security Policymaking : An Examination of Select Policies in the U. S. Social Security System**, Dissertation Abstracts International Section A : Humanities and Social Sciences, Vol.76(2-A(E)),2015.

(60) William E. Foote : **Evaluations of Individuals for Disability in Insurance and Social Security Contexts**, Rebecca Jackson (ed) ; Ronald Roesch (ed), Learning Forensic Assessment : Research and Practice (2nd ed). New York, NY,US ; Rout ledge / Taylor & Francis Group ; US, 2016.

(٦١) أحمد شفيق السكري : **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م ، ص ٤٠٧.

(٦٢) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٠م ، ص ٣٨٣.

(63) Robert L. Barker : **The Social Work Dictionary NASW Press**, 1999, P 458.

(٦٤) أحمد زكي بدوي : **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية** ، (القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٩٨٧م) ، ص ٢٤٥.

(٦٥) إبراهيم مدكور : **معجم العلوم الاجتماعية** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ١٤٨.

(٦٦) يحيى حسن درويش : **معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية** ، القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، ١٩٩٨م ، ص ١٥٤.

(٦٧) أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٩٩.

(68) Stephen McKay and Karen Rawlinson : **Income Protection and Social Security, in : Pete Alcock, Angus Erskine and Margaret may : The Student's Comparison to Social Policy**, London, Blackwell Publishing, 2nd (ed), 2003, Pp 335 – 347 .

(٦٩) أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦٦.

(٧٠) المعجم الوجيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧.

(٧١) المرجع السابق ، ص ١٧٦.

(72) Longman : **Active Study Dictionary**, England : Photo Litho Misr / Printing, 2005, P 441.

(٧٣) إبراهيم مدكور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٣.

(٧٤) محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م ، ص ٣٠١.

(٧٥) أحمد زكي بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٢.

(٧٦) أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٥.

(٧٧) عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٣.

(٧٨) عبد العزيز عبد الله مختار وآخرون : **أساليب التخطيط للتنمية** ، سلسلة التخطيط للتنمية ، الكتاب الأول ، الفيوم ، أم القرى الجديدة ، ١٩٩٦م ، ص ٣٢٢.

(٧٩) سيرج لاتوش : **مستوى المعيشة** ، في فولفجانج ساكس : **قاموس التنمية (دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة)** ، ترجمة : أحمد محمود ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩م ، ص ص ٥٢٨ – ٥٢٩.

(٨٠) إيفان إيليتش : **الحاجات** ، في فولفجانج ساكس : **قاموس التنمية (دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة)** ، ترجمة : أحمد محمود ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩م ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢.

(٨١) سونيا صالح المراسي وآخرون : **تغذية الإنسان (١)** ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٥م ، ص ص ٩٢ – ٩٣.

(٨٢) المعجم الوجيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٤.

(٨٣) ابراهيم مدكور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١.

(٨٤) أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٩.

(٨٥) حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **الفقر والمجتمع** ، دراسة في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٧م ، ص ص ١٦ – ١٧.

(٨٦) المعجم الوجيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٨.

(87) Longman , Obcit , Pp 669-670 .

(88) Anne Marie Hamelin etal : **Needs for Food Security from the Standpoint of Canadian Households Participating and not Participating in Community Food Programs**, International Journal of Consumer Studies ISSN, University Laval, Quebec, Canada, Black well publishing Ltd, 2010.

(٨٩) السيد محمد السريتي : **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٠م ، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٩٠) المعجم الوجيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٠.

(٩١) المرجع السابق، ص ٥٤٦.

(٩٢) المرجع السابق ، ص ٤٥٨.

(٩٣) رفعت لقوشة وآخرون : **حق الغذاء والوضع التغذوي في مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، برنامج بحوث حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ى بالمقدمة.

(94) J. G. Capey and N. R. Carr : **People and Work Organizations**, London : Holt, Rine Hart and Winston, Lid, 1982, P. 93.

(٩٥) منى عطية خزام خليل : **شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٧٦.

(٩٦) طلعت مصطفى السروجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

(٩٧) أسامة عبد الرحمن : **الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي** ، ط١ ، ٢٠١٠ / ٢٠١١م ، ص ٤٦.

(٩٨) ليلى عبد الجواد : **حق الغذاء والوضع الغذائي – المحور النفسي** ، في رفعت لقوشة : **حق الغذاء والوضع الغذائي في مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – برنامج بحوث حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٨٣.

(٩٩) أحمد ثابت : **الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٢٣.

(100) Kathyayini Chamaraj : "**Why Nothing Changes for the Poor** ?", The Hindu, January 1999, P 25.

(١٠١) أحمد مصطفى خاطر : **تنمية المجتمع المحلي** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٧

(١٠٢) أنور عبد الملك وآخرون : **مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية** ، ترجمة : محمد حسام محمود لطفي ، الشعبة القومية المصرية لليونسكو ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ص ٨١ – ٨٢.

(١٠٣) إبراهيم مدكور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٥.

(١٠٤)ميشيل مان : ترجمة : عادل مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح : **موسوعة العلوم الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م ، ص ٦٠٩.

(١٠٥)أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧.

(١٠٦)محمد سيد فهمي : **العدالة الاجتماعية – استراتيجيات وآليات** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط١ ، ٢٠١٤م ، ص ص ١٩٠-١٩٣.

(١٠٧)أماني مسعود الحديني : **المهمشون والسياسة في مصر** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٩م ، ص٥٥.

(١٠٨)محمد بوشبوش : **حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي** ، مجلة التفاهم ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، السنة التاسعة ، عدد ٣٢ ، مسقط – عمان ، ٢٠١١م ، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(١٠٩)المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

(١١٠)رفعت لقوشة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (ه- و).

(١١١)رفعت لقوشة : **حق الغذاء والوضع الغذائي – المحور الاقتصادي** في رفعت لقوشة وآخرون : **حق الغذاء والوضع الغذائي في مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، برنامج بحوث حقوق الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ١٦٠.

(112) Len Doyal and Lan Gough: **A Theory of Human Needs**, London, Macmillan Education, Ltd, 1991, P. 280 .

(113) Extending Social Security to all : **A Review of Challenges**, Present ٢٣, Practice and Strategic Options, Geneva, 2009, P. 19 .

(١١٤)عبد المحيي محمود صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣١٩ – ٣٢٠.

(115) Stephen Mckay and Karen Rawlinson, Obcit, Pp 335-347 .

(١١٦)تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م ، نحو إقامة عالم المعرفة ، ص ٨٥.

(١١٧)البنك الدولي ٢٠٠٠م : **أصوات الفقراء صيحة للتغيير** ، ص ٩٧.

(١١٨)عبد المحيي محمود صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٠.

(119) Donald E. Chambers, Kenneth R. Wedel : **Social Policy and Social Programs (A Method for the Practical Public Policy Analysis),** United States America, 2005, P183 .

(١٢٠)أحمد منيسي : **حقوق الإنسان** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٩٩.

(١٢١)وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية : القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٠م ، الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧م ، المنصورة ، مطبعة مركز التأهيل الشامل ، ٢٠٠٠م.

(١٢٢) اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٠م ، ص ص ٣ – ٩.

(١٢٣)قرار وزاري رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٢م.

(١٢٤)القرار الوزاري رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٣م بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣م.

(١٢٥)القرار الوزاري رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦م.

(١٢٦) قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٤م بتاريخ ٢٠١٤/١/١٦م.

(١٢٧)قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم (٢٠٩) لسنة ٢٠١٤م بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٩م.

(١٢٨)دستور جمهورية مصر العربية : الأمانة العامة، مجلس النواب، القاهرة ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ص ١١ ، ٣٥.

(١٢٩)صالح رمضان الطائر : **التغذية البشرية " الأسس والتطبيق** " ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ١٩٩٨م ، ص ص ١٦٢ – ١٦٣.

(١٣٠) راوية رزق عبد الغني وعبير محمود دويك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١ – ١٣.

(١٣١)سونيا صالح المراسي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥ – ٥٤.

(١٣٢)محمد صالح عبد الباري : **الدليل الكامل للغذاء والتغذية الصحية** ، القاهرة ، دار الكتب والوثائق المصرية ، ٢٠١١م ، ص ١٤١ .

(١٣٣)سناء محمد البنداري : **المرجع العلمي في تغذية الإنسان** ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩م ، ص ص ١٦٦ – ١٦٧.

(١٣٤)ستاس نيكس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١.

(١٣٥)سونيا صالح المراسي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣.

(١٣٦)تقرير حول الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر ، **من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر** ، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص ٦.

(١٣٧)تقرير تحديات التنمية في الدول العربية ، جزء "٢" ، **الأمن الغذائي والزراعة** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، جامعة الدول العربية ، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ٢٣.

(١٣٨)مصطفى أحمد حامد رضوان : **الفقر في ظل العولمة** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ط ١ ، ٢٠١٠/٢٠١١م ، ص ٣٩.

(١٣٩)حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤.

(١٤٠)تقرير حول الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩

(١٤١)وفق إحصاء مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة الفيوم عن شهر فبراير ٢٠١٦م.

(١٤٢)وفق إحصاء إدارة الفيوم الاجتماعية عن شهر مارس ٢٠١٦م.

(١٤٣) هشام سيد عبد المجيد : **البحث في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٢٧٩.

(١٤٤)سحر مجدي إمام علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦.

(١٤٥)أميرة محمد محمود فايد : **تقويم جهود شبكة الأمان الاجتماعي في تدعيم الحقوق الاجتماعية للفئات الفقيرة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنظيم المجتمع ، القاهرة ، ٢٠١٥م.

(١٤٦) الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ٢٠١١م ، وفقاً لإحصاء ٢٠٠٦م ، ص٤٧.

(١٤٧)أحمد شفيق السكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨٨ – ٣٨٩.

(١٤٨)طارق عيسى عبد الراضي أحمد ، مرجع سبق ذكره .

(١٤٩)رفعت لقوشة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨.

(١٥٠) فلورا ستير فرج : **دراسة وتحليل ميزانية الأسرة في جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ١٩٥٠– ١٩٨٠م** ، مجلد المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (الأسرة) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

(١٥١) ياسر عبد الفتاح القصاص : **الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص٤٦.

(١٥٢)عماد حمدي داود : **مؤشرات تخطيطية لإشباع احتياجات الطفولة في القرية المصرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، فرع الفيوم ، ١٩٩٢م ، ص ١٥٧.

(١٥٣)المرجع السابق ، ص ١٥٨.

(١٥٤)السيد عبد العاطي السيد : **احتياجات الطفولة في المجتمعات الريفية والبدوية** ، وزارة الزراعة ، الإدارة العامة لتكون وتنمية المجتمع ، القاهرة ، ١٩٧٧م

(١٥٥)رفعت لقوشة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩.

(١٥٦)ابراهيم قويدر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧

(157) Anne- Marie Hamelin etal, Obcit, Pp 58 -68.

(158) Tara Corbridge : **Food Security Among Families with Children with Special Health Care Needs**, Master of Public Health, University of Washington, 2013.

(١٥٩)ياسر عبد الفتاح القصاص ، مرجع سبق ذكره .

(160) T. J. Sutcliffe : **Social Security Disability Insurance : How Social Workers Can Support Necessary Action**, Health & Social Work, Vol. 40(3), 2015.

(١٦١)أميرة محمد محمود فايد ، مرجع سبق ذكره.

(١٦٢)سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره .

(163) Gillian Pascal : **Social Policy**, Rout LEDGE, London, 1997, P 198.

(١٦٤)سلوى رمضان عبد الحليم : **تقييم خدمات الضمان الاجتماعي** ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الثاني ، ص ٨٤٧ .

(١٦٥)راوية رزق عبد الغني وعبير محمود الدويك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩.